تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي

حول نتائج اجتماعات الجمعية العامة الـ 140، والدورة 204 للمجلس الحاكم

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

(الدوحة / دولة قطر، 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019)

قائمة المحتويات

الصفحة/الصفحات

الاجتماعات وغيرها من الأنشطة

الجمعية العامة الـ 140

1. حفل الافتتاح 6
2. المشاركة 8
3. اختيار البند الطارئ 10
4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة 10
5. الجلسة الختامية للجمعية العامة 18

الدورة 204 للمجلس الحاكم

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 140 20
2. عضوية الاتحاد البرلماني الدولي 20
3. النتائج المالية للعام 2018 21
4. الوضع المالي..... 22
5. تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021 22
6. الاجتماعات المتخصصة الأخيرة 23
7. تقارير الهيئات العامة واللجان المتخصصة 24
8. الاجتماعات البرلمانية المقبلة..... 24
9. تعديلات على النظام الأساسي والقواعد 25
10. انتخابات اللجنة التنفيذية 25

1. تقرير أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي 26
2. المسائل المالية 27
3. عضوية الاتحاد البرلماني الدولي وتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي 28
4. المسائل المتعلقة بأمانة الاتحاد البرلماني الدولي 30
5. أعمال أخرى 30

منتدى ومكتب النساء البرلمانيات 31

منتدى ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي 32

الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين 33
2. لجنة شؤون الشرق الأوسط 33
3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني..... 34
4. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) 35
5. المجموعة الاستشارية المعنية بالصحة 36

فعاليات أخرى

1. حوار رؤساء البرلمانات – ضعف الثقة في الديمقراطية: نداء عاجل لإعادة النظر في نماذج الحوكمة الخاصة بنا..... 38
2. اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة 39
3. لقاء مع رؤساء المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات البرلمانية 40
4. حلقة نقاش: إنهاء الفقر في مجال الطاقة عبر الحصول على طاقات متجددة وسياسيات عامة شاملة: كيف يمكن للبرلمانات أن تساعد في تحقيق ذلك؟..... 40
5. حلقة نقاش حول مكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف: *من القرارات الدولية إلى التشريعات الوطنية: سدّ الفجوة في التنفيذ* 41
6. اجتماع مشترك لمكتب النساء البرلمانيات ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب: حول التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء أعضاء البرلمانات..... 42
7. ورشة عمل حول صحة الأم والوليد والطفل: اعمل الآن من أجل صحة النساء والأطفال والمراهقين: دروس في التمويل الصحي والتشريعات والشراكات..... 43
8. جلسة تفاعلية نظمت بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية: الابتكار في البرلمان: الاستعداد للمستقبل..... 44

9. معرض حول المعرفة 45
10. فعالية جانبية: *التنفيذ الوطني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية كوسيلة للتصدي للتهديدات الناشئة عن الجهات الفاعلة من غير الدول* 45

الانتخابات والتعيينات وعضوية الاتحاد البرلماني الدولي

الانتخابات والتعيينات
1. اللجنة التنفيذية 46
2. اللجنة الفرعية للتمويل 46
3. مكتب النساء البرلمانيات 46
4. مجلس منتدى البرلمانيين الشباب..... 46
5. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين..... 47
6. لجنة شؤون الشرق الأوسط 47
7. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني..... 48
8. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف..... 48
9. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص 49
10. مكاتب اللجان الدائمة 49
11. مقررو الجمعية العامة الـ 142 52
وسائل الإعلام والاتصالات 52
عضوية الاتحاد البرلماني الدولي..... 55

جدول الأعمال، والقرارات والنصوص الأخرى للجمعية العامة الـــ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

جدول الأعمال 56
إعلان الدوحة –الوثيقة الختامية للمناقشة العامة حول *البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلام والأمن وسيادة القانون*..... 57

قرارات

- *عدم جواز قبول استخدام المرتزقة والمقاتلين الأجانب، كوسيلة لتقويض السلم والأمن الدوليين والسلامة الإقليمية للدول، وانتهاك حقوق الإنسان*..... 63
- *دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا سيما فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار* 68

- نتائج التصويت بنداء الأسماء على الطلبات الخاصة بإدراج البند الطارئ في جدول أعمال الجمعية العامة 73
- *قرار: دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي*..... 78

تقارير اللجان الدائمة

- تقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان 81
- تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة 84

تقارير ونصوص أخرى للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

بيان رئاسي حول الدبلوماسية البرلمانية 87

بيان رئاسي حول مرتفعات الجولان..... 88

التقارير، والقرارات والنصوص الأخرى

- التعاون مع منظومة الأمم المتحدة: قائمة بالأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي في الفترة من 15 أيلول/ سبتمبر 2018، إلى 15 آذار/ مارس 2019 89
- تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط..... 99
- تقرير لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني 101
- إحصائيات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) 104

الاجتماعات المستقبلية

الاجتماعات المستقبلية وغيرها من الأنشطة 109

جدول أعمال الجمعية العامة الـ 141 113

الجمعية العامة الـ 140

1. حفل الافتتاح

أقيم الحفل الافتتاحي للجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي، في مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون، الدوحة، يوم السبت، 06 نيسان/ أبريل 2019، الساعة 19:30 مساءً، بحضور حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر الشقيقة.

وألقى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، *أمير دولة قطر الشقيقة، هنأ فيها* الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة ذكرى مرور (130) عامًا على تأسيسه. وأكد حضرة صاحب السمو على الاستثمار في التعليم، خاصة إذا تم دمجه في خطة تنمية شاملة، في بناء مجتمعات قوية ومزدهرة ومستقرة وفي معالجة التعصب وخطر التطرف. وأكد أن دولة قطر تدعم البلدان النامية والمنظمات الدولية بمجموعة من المبادرات التعليمية.

كذلك أشار حضرة صاحب السمو، أن الشباب في العالم العربي أظهروا أنهم يستطيعون الاحتجاج بسلام في السعي لتحقيق قدر أكبر من الكرامة والعدالة والحرية، ويجب على النخب الحاكمة فهم مثل هذه الطلبات وقيادة الإصلاح. وإن أولئك الذين لم يتحملوا مسؤولية جعلوا الوضع أسوأ.

وأوضح حضرة صاحب السمو، إن لمبدأ سيادة القانون مفهومًا مقبولًا عالميًا. ومن دونه لن يكون هناك عدالة بل ستعم الفوضى والطغيان الذي يؤدي إلى التعسف والظلم، وبالتالي إلى الصراع وانعدام الأمن والمعاناة الإنسانية. وإذا فقد القانون الدولي يفقد مكانه في العلاقات الدولية، وجرى تجاهله بشكل متزايد. لا يمكن تحقيق سلام دائم إلا من خلال الحوار واحترام القانون الدولي.

كما نوه حضرة صاحب السمو، **أن** معالجة قضايا مثل الفقر والتطرف والأمن الإلكتروني تتطلب الالتزام بالقيم المشتركة المنصوص عليها في المواثيق الدولية الرئيسية. لا أحد يستطيع المطالبة بالإعفاء منها لأي سبب. يجب أن يكون العمل المشترك بشأن هذه القضايا طبيعيًا مثل الروابط التجارية، وكانت الديمقراطية البرلمانية أداة حاسمة في إقامة هذه الشراكات.

وألقت معالي السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، كلمة أشارت فيها إلى أن الذكرى السنوية (130) للاتحاد البرلماني الدولي، تشهد على تاريخ المنظمة وأهميتها المستمرة. لقد كان العالم مليئًا بالتناقضات التي أثبتت أن التكنولوجيا غير كافية إذا كانت الإرادة السياسية الحقيقية غير موجودة. وأيضاً، حتى مع وجود فرص واسعة للتبادل بين الثقافات، كان خطاب الكراهية وكراهية الأجانب ينمو اليوم في الخطاب السياسي.

وأشارت إلى أن الإحصائيات حول المساواة بين الجنسين وتمثيل الشباب في البرلمانات، أظهرت أن هناك الكثير الذي يجب القيام به. لا سيما بناء اقتصاد شامل، والتصدي للفقر، والنضال من أجل السلام والاستقرار والحوار.

ونوهت إلى أن الدبلوماسية البرلمانية تشكل أداة حاسمة للتغلب على التحديات العالمية. فكلما تمكن البرلمانيون من التحدث بصوت واحد، ومشاركة الأهداف، ومواءمة التشريعات، والكفاح من أجل تنفيذ الحلول، وتوفير مخصصات مناسبة في الميزانية، ستكون البرلمانات الأكثر قدرة على المساعدة في جعل أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعية. ويجب أن تكون هذه الأهداف في صلب عمل كل عضو نحو تحقيقها في جميع الأوقات. ولدى الاتحاد البرلماني الدولي فرص لتطوير أدوات جديدة لبناء مساحات أفضل للتعاون والحوار. وكان على صوته أن يدوي بوضوح لإظهار قوة البرلمانات للشعوب التي تدعو اليوم إلى التغيير.

وقد ألقى سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، كلمة موجزة، بين فيها أن الجمعية العامة (140) للاتحاد البرلماني الدولي، كانت فرصة لإعادة تأكيد دور الاتحاد البرلماني الدولي لبناء جسور. وكانت العالمية جزءًا مهمًا في قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على معالجة ما يشغل البرلمانات الأعضاء والناخبين.

كذلك ألقى سعادة السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، كلمة نقل فيها رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، بأن وجود علاقة قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، أمر مهم عندما يتم التشكيك في تعددية الأطراف، وكان للبرلمانات دور حاسم تؤديه في تحسين حياة الناس على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وقد ألقى معالي السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة، كلمة أمام الجمعية العامة عبر الفيديو. رحب فيها بتركيز الجمعية على التعليم من أجل السلام وسيادة القانون. مؤكداً أن التعاون المثمر بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، ضروريًا أكثر من أي وقت مضى للمساعدة في ضمان عولمة عادلة ومكافحة التعصب المتزايد، ودفع المساواة بين الجنسين وزيادة الطموحات في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، بالإضافة إلى تمويل هذا العمل.

وبعد ذلك أعلن معالي السيد أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود، رئيس مجلس الشورى، رئيس المؤتمر افتتاح الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي.

2. المشاركة

شاركت وفود من 147 برلماناً عضواً في أعمال الجمعية العامة*:

أفغانستان، ألبانيا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا (دولة متعددة القوميات)، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشيلي، الصين، الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدنمارك، جمهورية جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، الإكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا بيساو، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية العراق، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، دولة الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجمهورية اللبنانية، ليسوتو، دولة ليبيا، ليختنشتاين، لوكسمبورغ، مالاوي، المالديف، مالي، مالطا، جزر المارشال، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، منغوليا، المملكة المغربية، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، سلطنة عُمان، باكستان، فلسطين، باناما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سانت فينسنت والغرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، السنيغال، صربيا، سيشيل، سيبرا لاون، سنغافورة، سلوفينيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، جمهورية السودان، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، تيمور الشرقية، تونغا، ترينيداد وتوباجوا، لجمهورية التونسية، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا الاتحادية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فيتنام، زامبيا، وزيمبابوي.

كما شارك الأعضاء المنتسبون الثمانية التاليين في الجمعية العامة: البرلمان العربي، برلمان أمريكا الوسطى، الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، الجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة (IPACIS)، برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO) والجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود (PABSEC) وبرلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC) وبرلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS).

شـــاركت برلمانات أنتيغوا وبربودا، بربادوس، دومينيكا، ليبيريا، ناورو، وســـانت كيتس ونيفيس كمراقبين بهدف الانتساب / إعادة الانتساب في المستقبل.

* انظر الصفحة 55 للقائمة الكاملة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي.

تضمن المراقبون ممثلين عن:

(i) الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (UNAIDS)، الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UN Environment))، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)، منظمة الصحة العالمية (WHO)؛ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO)؛

(ii) المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية: جامعة الدول العربية؛

(iii) الجمعيات والهيئات البرلمانية: الجمعية البرلمانية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ(JPA)، الاتحاد البرلماني الإفريقي (APU)، الاتحاد البرلماني العربي (AIPU)، الجمعية البرلمانية الآسيوية الدولية(AIPA)، الجمعية البرلمانية الآسيوية (APA)، الجمعية البرلمانية للفرانكفونية (APF)، ورابطة الشيوخ، والشورى والمجالس المكافئة في إفريقيا والعالم العربي (ASSECAA)، ومنتدى برلمانات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (FP-ICGLR)، والاتحاد البرلماني الدولي الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IPU-IGAD)، والمجلس الاستشاري المغاربي، والبرلمان الإفريقي (PAP)، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM)، والجمعية البرلمانية لاتحاد بيلاروسيا وروسيا، والجمعية البرلمانية التركية – البلدان الناطقة باللغة التركية (TurkPA)، والاتحاد البرلماني لمنظمة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (PUIC)، والمنتدى البرلماني لمجتمع تنمية إفريقيا الجنوبية (SADC PF)؛

(iv) المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم: الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛

(v) اتحادات الأحزاب السياسية الدولية: الليبرالية الدولية (LI)، الاشتراكية الدولية؛

(vi) المنظمات الشريكة الأخرى في الاتحاد البرلماني الدولي: لجنة الصليب الأحمر الدولية (ICRC).

من بين الـ1521 مندوباً الذين حضروا الجمعية العامة، كان من بينهم 757 من أعضاء البرلمان. وكان من بين هؤلاء البرلمانيين 74 من كبار المسؤولين، و38 من نواب هيئات رئاسية، و227 من النساء البرلمانيات (30٪) و132 (17.4٪) من البرلمانيين الشباب.

3. اختيار البند الطارئ

في 7 نيسان/ أبريل 2019، أبلغت الرئيسة الجمعية العامة أنها تلقت الطلبين، لإدراجهما كبند الطارئ على جدول أعمال الجمعية:

1 – *دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي* (هولندا)؛

2 – *توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ورفض السلطة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان المحتلّة، وتعزيز قيم التعايش السلمي بين الشعوب والأديان ومكافحة جميع أشكال العنصرية والتعصب* (اندونيسيا، ودولة الكويت، والمملكة المغربية، وتركيا).

شرعت الجمعية العامة بإجراء تصويت بنداء الأسماء على البندين (انظر الصفحات من 73 إلى 77). تمّ اعتماد الاقتراح المقدم من قبل هولندا وإضافته إلى جدول الأعمال كبند رقم 2.

4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة

(أ) المناقشة العامة: *البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلام والأمن وسيادة القانون* (البند 3)

خلال الأيام الثلاثة للمداولات، ساهم في المناقشة العامة أكثر من 145 نائباً من 115 برلماناً عضواً، بما في ذلك 52 من رؤساء الهيئات، فضلاً عن ممثلين لعشرات المنظمات الشريكة. تمّ بثّ مداولات النقاش على الإنترنت، العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات التي ظهرت قد انعكست في الوثيقة الختامية.

افتتح المناقشة العامة معالي *السيد أحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود، رئيس مجلس الشورى* في 7 نيسان/ أبريل. وأكّد أن الإيديولوجيات التي تهدف إلى تدمير نظام القيم في العالم آخذة في الازدياد. يجب أن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بدور حاسم وفعال في نشر المعرفة، ومعالجة المفاهيم التي تهدّد مبادئ السلام والأمن وسيادة القانون، وفي تعزيز التعليم الجيد للجميع.

بصفتهم مشرعين وممثلين عن الشعب، يتحمل البرلمانيون مسؤولية تعزيز التعليم الجيد للجميع: التعليم الذي يحترم التنوع الثقافي والديني والإيديولوجي ويدرّس التسامح واحترام الآخرين وحقوقهم. كما نوّه الأمين العام للأمم المتحدة إلى أنّه "*يجب أن نعلّم أطفالنا أن يحبوا قبل أن يعلمهم الآخرون أن يكرهوا*". ومن المهم أيضاً ضمان أنّ التعليم قد تمّ توفيره لأكثر الفئات ضعفاً، بما في ذلك في حالات الحرب والصراع. وأعرب عن أمله في أن يتمكن الاتحاد البرلماني الدولي من وضع خطة عمل تعليمية يمكن رصد تقدمها في المستقبل من قبل لجنة أو من قبل الجمعية العامة.

ألقت ***السيدة م. ف. إسبينوزا، رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة***، كلمة أمام الجمعية العامة عبر رسالة بالفيديو. وقالت إنّه مع تضاؤل ثقة الناس بأنّ المؤسسات يمكن أن تحسّن حياتهم، ينبغي للبرلمانيين أن يوضحوا أنّ تعددية الأطراف تعزز السيادة أكثر مما تضعفها كما تسمح للدول بتقاسم الأعباء والتكاليف. يمكن لأعضاء البرلمان تعزيز

شفافية المؤسسات الدولية، والضغط من أجل تضمين آراء الناخبين في عملية صنع القرار، ونقل الالتزامات العالمية إلى القانون الوطني، وضمان توفر أموال كافية للتنفيذ.

قالت ***السيدة غابرييلا كوبفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي***، إنّه في النظم التعليمية، ينبغي عدم ترك أي شخص، سواء أكانوا أغنياء أم فقراء، صغاراً أو كباراً، امرأة أو فتاة أو رجل أو ولد أو من دولة متقدمة أو نامية. التعليم ضروري أيضاً لضمان ألّا يؤدي الحب والاحترام لبلد الشخص إلى العنصرية أو كره الأجانب، كما كان دائماً يخلق توازناً إزاء الشعور الواضح بأنّ الناس مواطني كوكب واحد.

يمكن أن يقع البرلمانيون بسهولة في فخ الانقياد لجدول أعمال الأخبار في الوقت الحالي. لكن مسؤوليتهم الحقيقية تكمن في التطلع إلى المستقبل، والذي سيكون بلا شكّ متأثراً بالتكنولوجيا بشكل كبير. كممثلين لأولئك المتضررين من التغيير التكنولوجي، كان على أعضاء البرلمان واجب التشاور وتحديد كيف ينبغي للمجتمع التعامل مع هذه الموجة من الابتكار والتغيير.

الدكتور ر. يوست، أبحاث الدماغ من خلال مبادرة النهوض بالتكنولوجيات العصبية المبتكرة (BRAIN)، قال إنّه سعى لوضع النقاش في سياق أوسع كعالم وباحث حتى يتمكن البرلمانيون من إعداد المجتمعات وتكييفها مع حقائق جديدة. كان من الممكن أن تساعد المشروعات البحثية التي بلغت قيمتها في الماضي القريب مليارات الدولارات في علاج أمراض الدماغ وفهم المزيد حول كيفية تعلمنا. ألقى الدكتور ر. يوست الضوء على العديد من مجالات الاهتمام: الاستخدام المتزايد للربط بين الحاسوب والدماغ ومدى إمكانية حلّ الهوية الشخصية في الفضاءات على الإنترنت؛ النطاق الذي تستخدم فيه التكنولوجيا لاتخاذ القرارات قلّص وكالتنا الخاصة وإرادتنا الحرة؛ إمكانية امتلاك أفكار داخلية وعمليات عقلية متاحة للعالم الخارجي وبالتالي عرضة للتداول أو التلاعب؛ كيف يمكن أن يؤثر استخدام التكنولوجيا لزيادة القدرات المعرفية على الجهود المبذولة لإيجاد أرضية متكافئة للجميع، والحاجة إلى التنظيم الصارم للتطبيقات العسكرية لهذه التكنولوجيات؛ وخطر التراجع عن الحقوق في المساواة التي تمّ تحقيقها بشق الأنفس من خلال التحيزات المتأصلة للذكاء الاصطناعي.

لم تقلل هذه القضايا من التأثير الإيجابي الهائل للتكنولوجيا العصبية في مجالات مثل التعليم والعلوم. ومع ذلك، كانت هناك مخاطر بلا شك. يجب على البرلمانيين والمجتمع أن يقرروا كيف ومتى ينظمون الاكتشافات التي تتم كل يوم. يجب أن يقود البرلمانيون النقاش، بما في ذلك عن طريق السؤال: أيّة أنواع نريد أن نكون؟ كان الجواب على هذا السؤال في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟ هل يجب تحديث الإعلان ليشمل *حقوق عصبية* لحماية فضاءاتنا العصبية؟ سيكون المجتمع العلمي أيضاً على استعداد للعمل مع المشرعين عندما ينظرون في هذه الأسئلة.

قالت ***السيدة س. كيهيكا (كينيا)، رئيس مكتب النساء البرلمانيات***، إنّ السلام والأمن وسيادة القانون هي أهداف مشتركة يجب أن تظل جزءاً من نسيج المجتمع كما نتعلم لأن نعيش بشكل أكثر استدامة في عالم بأكثر من سبعة مليارات شخص. يجب أن يركز التعليم على تزويد الشباب بالأدوات اللازمة لتشكيل عالمهم الخاص. كما

يقدم أيضاً عائداً كبيراً على الاستثمار من خلال تحقيق سلام واستقرار ورخاء أعظم. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وإتاحة التعليم للفتيات. ينبغي تشجيع الحكومات والقطاع الخاص بقوة على المساهمة في تحسين الوسائل والمرافق التعليمية.

قالت ***السيدة م. أوسورو (أوغندا)، رئيس منتدى البرلمانيين الشباب***، بما أن العنف والتطرّف والتعصب ليست فطرية وإنّما يتم تعلمها، فإن التعليم هو السبيل لضمان أنّ ردود الفعل المستخلصة يتم التصدي لها بتأثيرات أكثر إيجابية. ظهرت الاستجابات العسكرية للصراع فقط حيث فشلت المجتمعات في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار من خلال التعليم. تضمنت توصيات المنتدى تحديث المناهج بانتظام لتجهيز الطلاب لوظائف المستقبل؛ بما في ذلك الموضوعات التي تغذي المواطنين على مستوى العالم، مثل حقوق الإنسان ومحو الأمية الرقمية؛ جعل التعليم مسعى مدى الحياة؛ بصورة مشتركة مع تصميم المناهج الدراسية مع الشباب.

كما تضمنت المناقشة العامة جزءاً خاصاً ركّز على تعليم اللاجئين.

قدّم ***السيد أ. أينت، مدير الشراكات، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)***، لمحة عامة عن عمل الأونروا والتحديات الهائلة التي واجهتها، بما في ذلك من حيث التمويل وإتاحة الوصول إلى التعليم. قدمت السيدة هـ. أبو عصبة، وهي لاجئة فلسطينية تعيش في الخليل، والسيد أ. بكر، لاجئ فلسطيني يعيش في شمال عمّان، كلاهما يبلغ من العمر 15 عاماً، شهادة شخصية مؤثرة عن تجربتهما كأطفال لاجئين يسعون جاهدين لبناء المستقبل لأنفسهم. وقد تمّ اختيارهم كبرلمانيين طلبة من بين أكثر من 530،000 طالب من مدارس الأونروا، وقد وصفوا كيف تسعى برلمانات المدارس إلى تعزيز ثقافة الاحترام والتسامح وتؤدي دوراً فعالاً في المدارس وفي المجتمع.

تحدّث ***السيد ر. أتامتشانداني، مؤسس أكاديمية (الإنسانية. التعليم. الحقوق. H.E.R)*** عن عمله في تقديم التعليم للفتيات اللاجئات في بنغلادش، مع تقديم التوجيه والمشورة للحكومات بشأن تنفيذ البرامج والقوانين للمساعدة في حماية النساء والأطفال اللاجئين بشكل أفضل. ودعا جميع البرلمانيين إلى السعي لأن يصبحوا أكثر انسجاماً مع الحقائق على أرض الواقع، حتى يتمكنوا وبشكل فعال من تلبية احتياجات وتوقعات المواطنين الذين قاموا بانتخابهم لتمثيلهم.

(ب) اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين ثلاث جلسات من 7 حتى 9 نيسان/أبريل 2019، برئاسة رئيسها، السيد ج.ي. إيشانيز (إسبانيا).

وفي جلسة اللجنة الأولى، رحبت بالسيد ف. فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي قدم عرضاً موجزاً عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونظرت اللجنة في مشروع القرار حول *عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان*، وكذلك المذكرة التفسيرية التي اشترك في إعدادها المقررين المشاركين، السيد خالد البكار (المملكة الأردنية الهاشمية)، والسيد ب. تاراسيوك (أوكرانيا).

ونظرت اللجنة أيضاً في 131 تعديلاً على مشروع القرار مقدمة من 20 برلمانً عضواً ومن منتدى النساء البرلمانيات. وتمت الموافقة على 25 % من التعديلات والتعديلات الفرعية المقترحة. واعتمدت اللجنة النص الموحد من خلال التصويت.

وباسم وفود فنلندا، وفرنسا، وألمانيا، والنرويج، والسويد، أعرب الوفد السويدي عن تحفظه فيما يتعلق بنص القرار. كما أعربت وفود رومانيا وجمهورية التشيك عن تحفظها فيما يتعلق بنص القرار.

وتم تقديم نص القرار، كما هو معدل من اللجنة وموافق عليه منها، إلى الجلسة العامة للجمعية العامة، التي انعقدت بعد ظهر يوم 10 نيسان/أبريل، حيث تم اعتماده بالإجماع. وعدلت الجمعية العامة عنوان القرار ليصبح كالتالي: *عدم جواز قبول المرتزقة والمقاتلين الأجانب كوسيلة لتقويض السلام والأمن الدولي والسلامة الإقليمية للدول وانتهاك حقوق الإنسان.*

وبعد اعتماد القرار من قبل الجمعية العامة، أعرب الوفد السويدي عن تحفظ وفود أرمينيا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وأيسلندا، والنرويج، ورومانيا، والسويد فيما يتعلق بنص القرار. كما أعرب وفد جمهورية التشيك، باسمه، عن تحفظه فيما يتعلق بنص القرار.

وعقد المكتب اجتماعه يوم 8 نيسان/أبريل، لمناقشة البند الموضوع المقبل للجنة وخطة عملها. إن الوفد الوحيد الذي قدم مقترح بند موضوع هو وفد ألمانيا. وبعد إعادة صياغة العنوان، اعتمدت اللجنة البند الموضوع التالي: *الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن، لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها.* ووافقت الجمعية العامة على المقترح الذي سيكون موضوع قرار في الجمعية العامة الـ142.

واعتمدت اللجنة أيضا خطة عملها للعام 2019. وتم الاتفاق على أن تركز اللجنة أعمالها للجمعية العامة الـ141 على الأنشطة التالية: مشاورات مع الخبراء بشأن موضوع القرار المقبل، وهو نشاط بشأن تنفيذ قرار العام 2014،

بعنوان *نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات*، وحلقة نقاش حول تجريم غسل الأموال. كما أخذت علماً بدعوة المملكة الأردنية الهاشمية للقيام ببعثة ميدانية لزيارتها.

وأجريت الانتخابات المكتب خلال الجلسة الأخيرة للجنة. وملأت اللجنة المناصب الشاغرة الخمسة في المكتب عبر انتخاب المرشحين، الذين اقترحتهم المجموعة الإفريقية ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة أوراسيا. وفيما يتعلق بعضوين من مجموعة أوراسيا، وافقت اللجنة على طلب المجموعة بإعفائها من القواعد 8 و9 للجان الدائمة، والتي بموجبها لا يمكن لممثلي أي عضو ملء منصب في نفس الهيئة لأكثر من أربع سنوات متتالية وحيث كان مطلوباً مرور عامين قبل تولي المنصب في نفس الهيئة. وفي الحالة التي تمت مناقشتها، نظراً للعدد المحدود من أعضاء المجموعة، تم الاتفاق على انضمام أرمينيا وروسيا الاتحادية، إلى المكتب بعد مرور سنة واحدة. كما وافقت اللجنة على تغيير المندوبين كما اقترحت المجموعة العربية.

(ج) اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة:

عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة جلساتها في 7 و8 و9 نيسان/أبريل 2019، برئاسة رئيستها، السيدة ت. ف موزندا (زيمبابوي). ونظرت اللجنة الدائمة في مذكرة تفسيرية ومشروع قرار، *دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار*، اشترك في إعدادها المقررين المشاركين، السيد ج. ويلسون (أستراليا)، والسيدة س. راسكوفيك إيفيك (صربيا) والسيد هـ. إدريسو (غانا). ونظرت في 96 تعديلاً على مشروع القرار المقدمة من 21 برلماناً عضواً وكذلك تعديلات من منتدى البرلمانيات.

استمعت اللجنة أولاً إلى عرض لمشروع القرار من قبل المقررين المشاركين، تلاه مناقشة. وتحدث ما مجموعه 20 مندوباً. ثم نظرت اللجنة الدائمة في التعديلات المقترحة في جلستين عامتين.

في جلسة اللجنة الدائمة الختامية، في 9 نيسان/أبريل، اعتمدت بالتزكية مشروع القرار المعدل. ولم يعرب أي وفد عن تحفظه. ووافقت اللجنة على أن تقدم السيدة موزندا مشروع القرار إلى الجمعية العامة.

وقُدم مشروع القرار إلى الجمعية العامة في جلستها العامة، التي انعقدت بعد ظهر يوم 10 نيسان/أبريل، واعتمد بالإجماع.

وفي جلسة اللجنة الختامية، وبناءً على اقتراح المكتب، اعتمدت اللجنة الدائمة موضوعها التالي، وهو *تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج*. ووافقت اللجنة على ترشيح السيدة س. دينيتشا (رومانيا) والسيد أ. جريفوري (بلجيكا) كمقررين مشاركين وعهدت إلى برلمان كينيا بتعيين مقرر إضافي. ووافقت الجمعية العامة على تعيين السيد ب. ماريو (كينيا) كمقرر ثالث مشارك.

وفيما يتعلق بخطة العمل للجمعية العامة الـ141، وافقت اللجنة على مقترح المكتب بتنظيم مناقشة حول هذا البند الموضوع، وجلسة لمتابعة القرار الذي اعتمد في آذار/مارس 2014، *نحو تنمية مقاومة للمخاطر: مع مراعاة الاتجاهات الديموغرافية والقيود الطبيعية*. ووافقت اللجنة أيضاً على ضرورة تنظيم جزء قصير للتحضير للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة، المعني بتغير المناخ في تشيلي في كانون الأول/ديسمبر 2019 (الدورة 25 لمؤتمر الأطراف).

وانتخبت اللجنة أعضاء جدداً في مكتبها وأعادت انتخاب أعضاء آخرين لولاية ثانية (انظر الصفحة 49).

(د) اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان:

عقدت اللجنة جلستين في 8 و9 نيسان / أبريل برئاسة نائب رئيسها، السيدة أ. جيركينز (هولندا). وفي غيابها في بداية الجلسة الأولى، افتتح السيد أ. نيونجابو (بوروندي)، عضو مكتب اللجنة، الجلسة صباح يوم 8 نيسان/أبريل. ونظرت اللجنة، في جلستها الأولى، في كيفية متابعة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، لثلاثة قرارات اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة:

- 2015: *الديمقراطية في العصر الرقمي والتهديد الذي تتعرض له الخصوصية والحريات الفردية.*
- 2013: *استخدام وسائل الإعلام، بما فيها التواصل الاجتماعي، من أجل تعزيز مشاركة المواطنين والديمقراطية.*
- 2009: *حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات.*

وركز الجزء الثاني من الجلسة على التضليل و "الأخبار المزيفة"، وهي ظاهرة عالمية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على السياسة الوطنية. وشارك ثلاثة خبراء في جلسة أسئلة وأجوبة مع مدير الجلسة (المناقشة)، وأعضاء اللجنة الآخرين. وكان الخبراء هم السيد ت. فنتوريني (مركز الإنترنت والمجتمع، والمركز الوطني للبحث العلمي – CNRS، فرنسا)، والسيدة س. جوشي (اختصاصية التحقق في بروتو والمؤسسة المشاركة لخبار لاهاريا، شبكة الأخبار الريفية الرقمية الوحيدة في الهند)، والسيد ب. ناكوف (العالم الرئيسي، معهد قطر لبحوث الحوسبة).

وفي جلسة اللجنة الثانية، عقدت مناقشة تحضيرية حول موضوع القرار التالي: *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.* وسبق أنه تم تعيين مقررين في الجمعية العامة الـ139 في تشرين الأول/أكتوبر 2018. وفي افتتاح المناقشة، أكدت اللجنة تعيين مقرر ثالث، السيدة م. كارفالهو (البرازيل).

وألقى كلمات افتتاحية السيد ز. ميرزا، مدير تطوير النظام الصحي (المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، منظمة الصحة العالمية)، والسيدة ف. دانيميسوم كوتو، المستشارة المناصرة الإقليمية لمنطقة الساحل، (منظمة إنقاذ الطفولة)، وعضو آلية تنسيق المجتمع المدني لحملة التغطية الصحية الشاملة لعام 2030. للمزيد من المعلومات حول المناقشتين موجودة في الملحق (انظر الصفحة 81).

وانتخبت اللجنة أعضاء جدداً في مكتبها وأعادت انتخاب أعضاء آخرين لولاية ثانية (انظر الصفحة 49).

(هـ) اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة:

اجتمعت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة في 9 نيسان/أبريل 2019، وركزت على أهداف التنمية المستدامة. وجرى في الجلسة الأولى تقييم الإجراءات البرلمانية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بينما ساعد الاجتماع الثاني في إعداد البرلمانيين للمناقشة التي ستعقد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF)، في تموز/يوليو 2019. وسيركز هذا النقاش على الحوكمة (الهدف 16) وعدم المساواة (الهدف 10). وتم تمثيل ما يقرب من 60 برلمانًا في جلسات اللجنة، مع تقديم حوالى 20 بياناً.

وقدمت السيدة ك. جبر، مديرة شعبة البرامج في الاتحاد البرلماني الدولي، نتائج دراسة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المشاركة البرلمانية مع أهداف التنمية المستدامة، والعمل الذي قام به الاتحاد البرلماني الدولي، مع البرلمانات الأعضاء لضمان ملاءمتها للغرض. وقدم السيد خالد البكار (المملكة الأردنية الهاشمية) والسيد أ. روزاس (الأرجنتين)، ما قاما به في البرلمان بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع تحديد هيكل عملهما وإعطاء أمثلة على النجاح. وقدم سبعة أعضاء إضافيين تعليقات على عملهم.

وفي الجلسة الثانية، كانت هناك عروض من السيدة ر. ك. ويبراتني (سري لانكا)، والسيد س. شوفيل (قائد الفريق، العمليات السياسية الشاملة والحوكمة وبناء السلام، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، والسيد ن. أحمد (مستشار الاستراتيجية التنفيذية، منظمة أوكسفام الدولية). وطرح اثنا عشر عضواً إضافياً أسئلة أو تعليقات.

وانتُخب السيد ب. أكامبا (أوغندا) والسيد و. نيام-أسوز (منغوليا) للمكتب.

(و) مناقشة حول البند الطارئ

دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي

عُقدت المناقشة حول البند الطارئ في صباح يوم 8 نيسان/ أبريل 2019، برئاسة معالي السيد أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود، رئيس مجلس الشورى في دولة قطر الشقيقة.

أخذ ثمانية عشر متحدثاً الكلمة أثناء المناقشة.

ووجّه المشاركون تعازيهم الخالصة إلى الأشخاص المتضررين من إعصار إيداي وأعربوا عن تضامنهم مع ملاوي وموزمبيق وزمبابوي.

في حين أنّ إيداي لم يكن أول إعصار بهذا الحجم، فقد تسبب بأضرار أكبر حيث ضرب المناطق المكتظة بالسكان، مما أدى إلى فقدان مئات الأرواح والمواشي والمحاصيل وتدمير البنية التحتية. تسبب نقص المياه النظيفة في تفشي وباء الكوليرا في موزمبيق. وأوضح السيد ل. برابانتشا سورينتورو، ممثل منظمة الصحة العالمية (WHO) أنّه يقدم الرعاية الطبية الأساسية ويمنع الأمراض المعدية، وشدد على الحاجة الملحة لاستعادة البنية التحتية الصحية لمساعدة المتضررين من الإعصار. كما أكد الممثل على أهمية اتباع اللوائح الصحية الدولية لعام 2005.

وقال العديد من المندوبين، بمن فيهم الموفدون من الاقتصادات المتوسطة والمنخفضة الدخل، إنّ بلدانهم قد قدمت بالفعل مساعدات غذائية وطبية إلى البلدان الثلاثة المتضررة من الإعصار. وحثّ المزيد منهم المجتمع الدولي على مواصلة مساعدة البلدان الثلاثة المتضررة على المدى المتوسط والطويل، بالنظر إلى أنّ العديد من الطرق والجسور والمدارس وغيرها من البنى التحتية قد دُمّرت.

وسلّط المندوبون الآخرون الضوء على الحاجة الملحة لمواجهة تغيّر المناخ لتجنب الكوارث الطبيعية في المستقبل. أكّد السيد هـ. روجرز، مؤسس ورئيس مؤسسة الكوكب الأزرق (Blue Planet)، على ضرورة تغيير طريقة حياتنا للتخفيف من تغيّر المناخ. قال مندوب من تشيلي، البلد الذي كان من المقرر أن يستضيف مؤتمر الأمم المتحدة القادم للمناخ في عام 2019 – COP 25، إنّه سيتم تنظيم قمة برلمانية في سياق الدورة الـ 25 لمؤتمر الأطراف (COP 25) وحثّ البرلمانات الأخرى على الانضمام إلى الفعالية. عبّر رئيس مجلس الشورى القطري عن تضامنه مع الدول المتضررة وأكّد على ضرورة التعاون الدولي للتخفيف من آثار الأزمة الإنسانية.

أحالت الجمعية العامة البند الطارئ إلى لجنة صياغة مؤلفة من ممثلين عن بلجيكا والصين والإكوادور وغانا وهولندا وباكستان والبرتغال وسيشيل.

(ز) اعتماد القرار بشأن البند الطارئ

بعد ظهر يوم 9 نيسان/ أبريل 2019، اعتمدت الجلسة العامة للجمعية القرار (انظر الصفحة 78) بتوافق الآراء. أعرب وفد تركيا عن تحفظه على الفقرة 10 من الديباجة والفقرة 3 من المنطوق.

5. الجلسة الختامية للجمعية العامة:

في الجلسة الختامية التي انعقدت في 10 نيسان/أبريل، قدم السيد ب. دالير (فرنسا)، والسيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)، الوثيقة الختامية للجمعية العامة وإعلان الدوحة، البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلام والأمن وسيادة القانون. لقد سلطا الضوء على مسارات العمل المختلفة التي يمكن للبرلمانات والبرلمانيين القيام بها من حيث الوصول العادل إلى التعليم للجميع، وضمان نوعية التعليم، وتعزيز المشاركة المدنية المنتجة من خلال التثقيف في المواطنة العالمية، ودعم التعليم غير الرسمي، وحماية النظم التعليمية في حالات النزاع، أو انعدام الأمن. ودعوا جميع الأعضاء إلى متابعة هذه التوصيات من خلال مبادرات وطنية محددة. ووافقت الجمعية العامة على إعلان الدوحة. (انظر الصفحة 57).

واعتمدت الجمعية العامة، بتوافق الآراء القرار الذي قدمته اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، *عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام والأمن الدولي والسلامة الإقليمية للدول وانتهاك حقوق الإنسان*.(نص القرار في الصفحة 63). كما اعتمدت الجمعية العامة، بالإجماع القرار الذي قدمته اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة، *دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار*. (انظر الصفحة 68).

وأخذت الجمعية العامة، علماً بتقارير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان واللجنة الدائمة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة، ووافقت على البنود الموضوعية للقرارات المقرر اعتمادها في الجمعية العامة الـ142، إلى جانب المقررين الذين سيعملون على مشاريع القرارات هذه. (انظر الصفحة 52).

ومتحدثاً باسم رئيس برلمان صربيا، شجع السيد م. غروجيك (صربيا) بحرارة جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على حضور الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المقبلة، التي ستعقد في الفترة من 13 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 في بلغراد. وتم عرض فيديو قصير.

وفي ختام الجمعية العامة، تحدث ممثلو المجموعات الجيوسياسية: رئيس مجلس النواب ج. ف. موديندا (زمبابوي) باسم المجموعة الأفريقية، والسيد أ. س. علي (باكستان)، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومعالي المهندس عاطف الطروانة، باسم المجموعة العربية، والسيدة ل. غوميروفا (روسيا الاتحادية)، باسم مجموعة أوراسيا، والسيدة ل. روجاس (المكسيك)، باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيد د. باتشيكو (البرتغال)، باسم مجموعة 12+. وأعربوا عن تقديرهم العميق لدولة قطر ومجلس الشورى، على كرم الضيافة والتنظيم الممتاز، لما كان بلا شك جمعية عامة ناجحة للاتحاد البرلماني الدولي. وهنأوا معالي السيد أحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود، رئيس مجلس الشورى، على قيادته الشخصية والتواصل، مع جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، في خدمة السلام والتفاهم. وشكروا رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، وأمانته العامة على عملهم الشاق وتعهدوا بالتزامهم بمتابعة القرارات الهامة التي اتخذوها جماعياً.

وقدمت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، في ملاحظاتها الختامية، لمحة عامة عن أبرز أحداث الجمعية العامة ونتائجها، وأكدت من جديد أهمية التضامن البرلماني، والعمل البرلماني القوي في مواجهة تحديات عالمنا. وبالإشارة إلى البيان

الرئاسي حول الدبلوماسية البرلمانية الذي صدر في وقت سابق من اليوم، أكدت أن استخدام العقوبات السياسية ضد البرلمانيين كممثلين للشعب أمر غير مقبول. وأكدت من جديد موقف الاتحاد البرلماني الدولي، من حيث المبدأ وهو رفض جميع الإجراءات التي لا تمتثل للقانون الدولي، بما في ذلك الإجراءات الانفرادية مثل العقوبات والحظر والحصار التي لم يأذن بها المجتمع الدولي ولا سيما الأمم المتحدة.

وإن الاتحاد البرلماني الدولي، ملتزم بمواصلة جهوده لتيسير الحوار والتفاعل بين برلمانات البلدان المختلفة. وفي هذا الصدد، رحب الاتحاد البرلماني الدولي، بالتطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، كما أعرب عن أمله في أن تحل الأطراف المعنية القضايا العالقة، مثل نزع السلاح النووي الكامل، والسلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية، من خلال الحوار القائم على اتفاقات القادة في القمة بين الكوريتين، وبيونج يانج وواشنطن. ومن جانب الاتحاد البرلماني الدولي، سيواصل بلا هوادة تعزيز الحوار البرلماني بين الكوريتين، كجزء من الجهود الشاملة لتحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية.

وشكرت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، معالي السيد أحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود، رئيس مجلس الشورى في دولة قطر، ودولة قطر على الظروف الممتازة التي وفروها لجمعية عامة موضوعية للغاية، والتي اجتذبت من دون شك، من بين أعلى الحضور في تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي.

وشكر معالي السيد أحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود، في كلمته الختامية، جميع الوفود على مساهماتها النشطة في النتيجة الناجحة للجمعية العامة في الدوحة. ولقد تشرفت بلاده باستقبال العديد من الوفود من جميع أنحاء العالم، وإظهار إنجازات دولة قطر العديدة والتزامها بالدبلوماسية البرلمانية، والسلام العالمي والتنمية المستدامة ورفاهية الشعب. وقال إنه يتطلع إلى مواصلة تطوير التعاون الجيد والمثمر مع الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلماناته الأعضاء، كما شكر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، والمترجمين الفوريين وأعضاء لجنة تنظيم في دولة قطر، وجميع الموظفين والمتطوعين القطريين، الذين عملوا بجد لتوفير ترتيبات عالية الجودة خلال مهلة قصيرة كهذه. وقال إنه يتطلع إلى العمل عن كثب مع الاتحاد البرلماني الدولي، في تنفيذ النتائج الهامة للجمعية العامة التي انعقدت في الدوحة.

وشكر جميع المشاركين مرة أخرى على دعمهم ومشاركتهم النشطة، وأعلن اختتام الجمعية العامة الـ140.

الدورة الـ 204 للمجلس الحاكم

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 140

في الجلسة الأولى للدورة 204 للمجلس الحاكم التي انعقدت في 7 نيسان/أبريل 2019، انتخب المجلس الحاكم **معالي السيد أحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود**، رئيس مجلس الشورى في دولة قطر الشقيقة، رئيساً للجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي.

التزم المجلس الحاكم دقيقة صمت حداداً على رئيسته الراحلة السيدة ج. لوفيني (فيجي) وبمناسبة اليوم العالمي للتفكير في الإبادة الجماعية لعام 1994 ضد التوتسي في رواندا.

2. عضوية الاتحاد البرلماني الدولي

رحب المجلس الحاكم بانضمام برلمان سانت فينسنت والغرينادين بحيث يصبح العضو (179) في الاتحاد البرلماني الدولي. وأعرب السيد ت. جومو سانغا، رئيس مجلس النواب، عن ارتياحه لقرار المجلس واهتمام برلمانه الكبير بتطوير تعاون وثيق ومثمر مع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء الأخرى.

ورحب المجلس أيضاً بمشاركة ستة برلمانات غير أعضاء في الجمعية العامة بصفة مراقب، بهدف الانتساب / إعادة الانتساب إلى الاتحاد البرلماني الدولي: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، دومينيكا، ليبيريا، ناورو، وسانت كيتس ونيفيس. وأعرب عن أمله في أن تنضم هذه البرلمانات في المستقبل غير البعيد إلى أسرة الاتحاد البرلماني الدولي. ومن شأن ذلك أن يسهم بشكل كبير في تحقيق الهدف الاستراتيجي للاتحاد البرلماني الدولي المتمثل في العضوية العالمية.

أُبلغ المجلس بوضع بعض البرلمانات وأيد التوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بكل من هذه البرلمانات. ووفقاً للمادة 5-2 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، وافق على طلب الجمعية الوطنية لفنزويلا بتسجيل وفد من برلمانيين اثنين يتمتعان بحقوق التصويت، بالنظر إلى أن فشل فنزويلا في سداد اشتراكاتها المقدرة يرجع إلى ظروف خارجة عن سيطرة البرلمان. ودعا المجلس حكومة فنزويلا إلى تزويد الجمعية الوطنية بالوسائل المالية اللازمة للوفاء بالالتزام الذي سبق التعهد به لاستقبال وفد الاتحاد البرلماني الدولي في كاراكاس بهدف إجراء مناقشات مع الأطراف المعنية بالأزمة السياسية الحالية.

3. النتائج المالية لعام 2018

نظر المجلس الحاكم في التقرير المالي والقوائم المالية المراجَعَة لعام 2018. وقد أعدت البيانات المالية بالامتثال التام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، ودمجت حسابات الاتحاد البرلماني الدولي، وصندوق المعاشات التقاعدية المغلقة في مجموعة واحدة من القوائم المالية.

قدمت السيدة م. كيينر نيلين (سويسرا)، رئيسة اللجنة الفرعية للشؤون المالية، النتائج المالية لعام 2018، التي أبلغت أنّ المدقق الخارجي قد أوضح لها أنّ القوائم المالية كانت ذات جودة مثالية، وأنّ التعاون مع الفريق المالي للاتحاد البرلماني الدولي كان ممتازاً. خلال السنة قيد المراجعة، كان العجز التشغيلي البالغ (607،000) فرنك سويسري ناتجاً عن مزيج من ثلاثة عوامل. أن أداء استثمارات الاتحاد البرلماني الدولي، يعكس تصحيحاً للسوق في كانون الأول/ ديسمبر 2018، والذي تمّ بالفعل استرداده بالكامل في الربع الأول من العام 2019. وتم عقد الجمعيتين العامتين في جنيف والتي زادت من التكاليف، وعقدت دورتان استثنائيتان للجنة التنفيذية. وبالتوازي مع ذلك، زادت الأموال الطوعية التي تمّ تلقيها وإنفاقها بنسبة 6 % مقارنة بعام 2017. ووجّهت رئيسة اللجنة الفرعية الانتباه أيضاً إلى أنّ حقوق العضوية لثلاثة أعضاء (هندوراس وموريتانيا وبابوا غينيا الجديدة)، سيتم تعليقها إذا لم يدفعوا مستحقاتهم بحلول 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. وطلبت من المجموعات الجيوسياسية، أن تسترعي انتباه الأعضاء إلى مسؤوليتهم عن دفع مستحقاتهم، في الوقت المناسب وشجعت الأعضاء على رعاية البرلمانات التي تواجه صعوبات مالية.

وقدم تقرير المدقق الداخلي السيد ف. ماسيدو (البرتغال). وأشار إلى الأدوار المختلفة للمدقق الخارجي والداخلي. وأعرب المدقق الخارجي عن رأيه بأنّ الحسابات جاءت انعكاساً حقيقياً وعادلاً للوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي، في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018، وامتثلت لجميع المعايير والقواعد الحالية. كما قيّم المدقق الداخلي فعالية المنظمة وأوصى بإجراء تحسينات للضوابط الداخلية. لهذا السبب يتم تغيير المدقق الداخلي كل عام من أجل تقديم نظرة عامة نقدية.

وأوصى السيد ف. ماسيدو بإجراء تحسينات ثابتة في الشفافية على مستوى الحوكمة والضوابط الداخلية. على وجه التحديد، وأوصى بأن يفضل الاتحاد البرلماني الدولي، دائماً خدمات الترجمة الفورية المحلية ذات الجودة المطلوبة خلال الجمعيات العامة خارج جنيف. وأوصى أيضاً بأن يُصدر الاتحاد البرلماني الدولي، تقرير شفافية سنوي. وشكر موظفي الاتحاد البرلماني الدولي، على مساعدتهم وتعاونهم الكاملين في الإجابة على جميع أسئلته.

وافقت رئيس اللجنة المالية الفرعية، على أنّ الشفافية هي في الواقع ذات أهمية قصوى وأضاف أنّ سجل المصالح للاتحاد البرلماني الدولي، وقيادته من شأنه أن يزيد من تحسين الشفافية. وفيما يتعلق بالمترجمين الفوريين، أشارت إلى أنّ الاتحاد البرلماني الدولي، لديه ممارسة راسخة تتمثل دائماً في توظيف مترجمين فوريين محليين كلما كان ذلك ممكناً بأفضل سعر وجودة.

ورداً على أسئلة من فرنسا، أكّد الأمين العام أنّ ممارسات الاستثمار في الاتحاد البرلماني الدولي، كانت متحفظة وحكيمة. حققت الاستثمارات معدل عائد (4) % على الاستثمار خلال السنوات الخمس الماضية. وطمأن الأعضاء إلى أنّ الاشتراكات المقدرة ستبقى مستقرة في عام 2020، وأشار إلى أنّ المجلس الحاكم قد وافق في السابق على تلقي زيادة صغيرة تكفي لتغطية تكاليف المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. سيتم إعداد موازنة عام 2020 من هذا المنطلق.

وافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية لعام 2018. وأحاط علماً بتقرير المدقق الداخلي وأيّد توصيته للاتحاد البرلماني الدولي، بإصدار تقرير سنوي للشفافية.

كما أيّد المجلس الحاكم كذلك الترتيبات الإدارية المحدّثة لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي، التي تهدف إلى توفير قدر أكبر من المرونة والشفافية.

4. الوضع المالي

تلقّى المجلس الحاكم لمحة عامة خطية عن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي في 31 كانون الثاني/ يناير 2019 والتي أظهرت أنّ المستوى الإجمالي للإنفاق كان على المسار الصحيح في هذه المرحلة المبكرة من العام. بلغت المتأخرات في الاشتراكات المقدرة 866،000 فرنك سويسري، مع وجود حسابات متأخرة لـ 34 عضو. وقد تمّ بالفعل دفع الاشتراكات المقدرة البالغة 8 ملايين فرنك سويسري لعام 2019، أي 77 % من إجمالي المبلغ المستحق.

قدّم الأمين العام تقريراً مكتوباً وشفهياً إلى المجلس الحاكم حول حشد التمويل الطوعي لتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021. وكّل المجلس الحاكم الأمين العام بالبحث عن فرص لتوسيع مبنى الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف ووافق على جمع التبرعات في هذا المجال وغيره، بما في ذلك التواصل مع دولة قطر.

وافق المجلس الحاكم على الطلب المقدم من رواندا لتغطية تكاليف بدلات الموظفين خلال استضافتها للجمعية العامة الـ 143. سيتم أخذ المبلغ المقدر بـ 80،000-100،000 فرنك سويسري من صندوق رأس المال المتداول.

5. تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021

أحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير منتصف المدة المقدم من الرئيس عن أنشطتها (www.ipu.org/resources/publications/about-ipu/2019-04/activities-report-ipu-presidency-accountability-exercise-evaluate-first-half-2017-2020-mandate)
والتقرير السنوي للأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في 2018 (www.ipu.org/resources/publications/about-ipu/2019-03/annual-report-activities-inter-parliamentary-union-2018). كما أحاط علماً بتقرير شامل عن التقدم المحرز في

تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الثمانية، بما في ذلك من حيث التعاون مع الأمم المتحدة (www.ipu.org/download/6918). وافق على استراتيجية الاتصالات الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي (www.ipu.org/sites/default/files/documents/3years_comm_strategy-en-28fev.pdf)

وعلى برنامج المبادرات المخصص للاحتفال بالذكرى السنوية الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي. لفت المندوبون الانتباه إلى التكلفة العالية لإنتاج كتاب الذكرى السنوية المقترح وأكدوا على ضرورة بذل كل جهد ممكن لخفض التكلفة.

وافق المجلس أيضاً على مشروع مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) في سياق أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب. خوّل الأمين العام بتوقيعها مع نظرائه في الأمم المتحدة.

6. الاجتماعات المتخصصة الأخيرة

أحاط المجلس الحاكم علماً بنتائج: الاجتماع البرلماني بمناسبة المنتدى الاستثمار العالمي 2018 (www.ipu.org/download/6457)؛ قمة رؤساء البرلمانات في مجموعة العشرين (www.ipu.org/download/5762)؛ الندوة الإقليمية بشأن تغير المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث لبرلمانات منطقة البحر الكاريبي (www.ipu.org/download/5829)؛ الندوة الإقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمجموعة الجيوسياسية لمجموعة 12+ الجيوسياسية وبرلمانات شرق آسيا لدى الاتحاد البرلماني الدولي (www.ipu.org/download/5922)؛ ندوة إقليمية لمتابعة مساهمة البرلمان في مكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم بمناسبة انعقاد الدورة البرلمانية لأعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (www.ipu.org/download/6483)؛ المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني 2018 (www.ipu.org/download/6292)؛ المؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية (www.ipu.org/download/6032)؛ المؤتمر البرلماني المعني بالهجرة في الفترة ما قبل اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة (www.ipu.org/download/6147)؛ الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (www.ipu.org/download/6179) (COP 24)؛ المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب (www.ipu.org/download/6228)؛ جلسة استماع برلمانية سنوية في الأمم المتحدة (www.ipu.org/download/6490)؛ المؤتمر الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (www.ipu.org/download/6658)؛ الاجتماع البرلماني بمناسبة الدورة الـ63 للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (www.ipu.org/download/6794).

7. تقارير الهيئات العامة واللجان المتخصصة

أخذ المجلس الحاكم علماً بالتقارير عن أنشطة منتدى النساء البرلمانيات (انظر الصفحة 31)، لجنة شؤون الشرق الأوسط (انظر الصفحة 33)، لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني (انظر الصفحة 34)، مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) (انظر الصفحة 35)، الفريق الاستشاري المعني بالصحة (انظر الصفحة 36)، منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي (انظر الصفحة 32)

ووافق المجلس على الانتخابات والتعيينات التي جرت في مختلف هذه الهيئات. كما انتخب أعضاء جدد للفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

واستمع المجلس إلى تقرير لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ووافق على القرارات الـ12 المقدمة من اللجنة (www.ipu.org/download/7001)، مع الإشارة إلى التحفظ الذي أبداه وفد تركيا فيما يتعلق بمراقبة جلسات المحكمة في القضايا، في هذا البلد.

8. الاجتماعات البرلمانية المقبلة

وافق المجلس على العرض المقدم من برلمان رواندا لاستضافة الجمعية العامة الـ143، والاجتماعات ذات الصلة وعلى العرض المقدم من برلمان كينيا لاستضافة الجمعية العامة الـ144، والاجتماعات ذات الصلة. ونوه بقرار اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات (2020)، لعقد المؤتمر العالمي في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، خلال أسبوع 17 آب/أغسطس (على أن يتم تأكيد التواريخ المحددة لاحقاً). ووافق المجلس على المقترحات للاجتماعات المتخصصة. (انظر الصفحة 109).

ولفت الأمين العام انتباه المجلس إلى تواريخ الجمعية العامة الـ143 في نيسان/أبريل 2020. قد تكون هذه التواريخ فوراً بعد عطلة عيد الفصح. ولم يكن من المستطاع التفاوض بشأن تواريخ أفضل إذ إن المركز الدولي للمؤتمرات سيخضع للتجديد وقتها وستقتصر التسهيلات.

وقال مندوب من اليابان أنه لم يتم الموافقة على اجتماع رؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين للعام 2019، خلال الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي، كما هو مشار إليه في قائمة الاجتماعات المقبلة. وقال إنه، على النحو المعروض، اعتبرها طلباً من الاتحاد البرلماني الدولي لاستضافة الفعالية. وأضاف أنه في حال تلقى برلمان اليابان طلباً رسمياً، سينظرون فيما إذا يستطيعون استضافة الفعالية.

وأوضحت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، أنه بالإضافة إلى قمة رؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين للعام 2018، التي نظمت بالشراكة فيما بين الكونغرس الوطني للأرجنتين والاتحاد البرلماني الدولي، يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي، بمتابعة هذه الممارسات الجيدة كجزء من هدفه الاستراتيجي، المتمثل بتعزيز الحوكمة العالمية عبر توفير عنصر برلماني للعمليات العالمية الرئيسية. وستكتب رسمياً إلى برلمان اليابان في هذا الصدد، وتأمل بشدة أن تتلقى رداً إيجابياً، في أقرب وقت ممكن.

كما أيد المجلس البيانات الرئاسية حول الدبلوماسية البرلمانية والوضع في مرتفعات الجولان. (انظر الصفحة 87 –88)

9. تعديلات على النظام الأساسي والقواعد

تم إعلام المجلس الحاكم أن مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، تنوي أن تقدم مقترحات للتعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، تهدف إلى فرض عقوبات أشد على البرلمانات التي ترسل باستمرار وفوداً تتألف من جنس واحد، إلى الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وستتبع هذه التعديلات الإجراء المعتاد للتعديلات، بغية إمكانية الموافقة عليها في بلغراد، صربيا، بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ141.

10. انتخابات اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم السيدة أ.د مرغان كانوتيه (السنغال) من مجموعة إفريقيا، لولاية مدتها أربع سنوات، تنتهي في نيسان/أبريل 2023.

الدورة الـ 281 للّجنة التنفيذية

1. تقرير أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي

عقدت اللجنة التنفيذية دورتها الـ281 في الدوحة في 4 و 5 و 9 نيسان/ أبريل 2019. ترأست رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الاجتماعات. شارك الأعضاء التالية أسماؤهم في الدورة: السيدة م. أوليفيرا فالينتي (أنغولا)، السيد أ. لينس (البرازيل) يومي 4 و5 نيسان / أبريل، وحلّ محله السيد أ. أناستازيا في 9 نيسان / أبريل، والسيدة س. أتلاولاجان في 5 و9 نيسان / أبريل لتحل محل السيد د. ماكوينتي (كندا) السيد غ. شين (الصين)، والسيدة ي. فيرير غوميز (كوبا) يومي 4 و 5 نيسان / أبريل، والسيد ك. جلالي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، والسيد ك. لوساكا (كينيا)، اعتباراً من جلسة بعد ظهر يوم 4 نيسان/ أبريل، والسيدة أ. حبيبو (النيجر)، والسيدة هـ. هوكلاند ليادال (النرويج) في 9 نيسان/ أبريل، حلّ محلها السيد يو. ليرستين في 4 و 5 نيسان/ أبريل، والسيد أ. كليموف في 9 نيسان/ أبريل حلّ محل السيد ك. كوزاتشيف (روسيا الاتحادية)، والسيد م. غروجيك (صربيا)، والسيدة م. كيينر نيلين (سويسرا)، والسيد نغوين فان غيان (فيتنام)، وحلّ محله السيد فو هاي ها في 4 و 5 نيسان/ أبريل، السيدة أ. توللي (نيوزيلندا) بالنيابة عن مكتب النساء البرلمانيات، والسيدة م. أوسورو (أوغندا) بصفتها رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب.

بعد أن افتتحت الرئيس الاجتماع، رحب معالي السيد أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود، رئيس مجلس الشورى في قطر، بالأعضاء وتمنى لهم اجتماعاً ناجحاً.

أخذت اللجنة التنفيذية، علماً بتقرير أنشطة الرئيسة منذ انعقاد الجمعية العامة الـ 139. وسلطت الرئيسة الضوء على الحاجة إلى بناء قدرات البرلمانيين، في السعي لتحقيق برلمانات أقوى تخدم الشعب. ولتحقيق هذه الغاية، اقترحت جمع الأموال لإنشاء آلية من شأنها بناء القدرة القيادية للبرلمانيين. وقالت إنها تعتقد أن تعددية الأطراف وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كانت من بين الأدوات التي يمكن أن تساعد في تحقيق تلك الأهداف في السنوات الـ 11 المتبقية حتى عام 2030. وقالت أيضاً إنه ينبغي تزويد الاتحاد البرلماني الدولي، بخبرة اقتصادية للمساهمة بشكل أفضل في تحقيق رفاه الناس. ولتحقيق هذه الغاية، اقترحت إنشاء فريق استشاري حول الاقتصاد، وتمت مناقشة هذا الاقتراح مرة أخرى في الجلسة الختامية للجنة التنفيذية في 9 نيسان/أبريل.

أخذت اللجنة التنفيذية علماً بالتقرير السنوي للاتحاد البرلماني الدولي، الذي قدمه الأمين العام، بما في ذلك جهوده الذي يبذلها لمساعدة البرلمانات في مجموعة من المجالات. ولاحظ الأعضاء أن هناك بعض الأنشطة التي تعاني من نقص التمويل، كتلك المتعلقة بتغير المناخ. وفي هذا الصدد، رحبوا بإمكانية التعاون مع مؤسسة بلو بلانيت، التي تشجع على استخدام الطاقة النظيفة. ولوحظ أنه في مجالات أخرى، ينبغي بذل جهود أكبر لتحسين رفاهية الناس.

أعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء التحيز الجنسي والتحرش الجنسي المتكرر في البرلمانات. لقد اعتقدوا أنه ينبغي تنفيذ تدابير قوية، بما في ذلك سياسة عدم التسامح مطلقًا والتقييم الذاتي المنتظم، من أجل القضاء على هذا السلوك غير المقبول.

أكدت اللجنة التنفيذية، ضرورة العمل بالتعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية، وتكثيف التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة. ورحبت بالتزام الاتحاد البرلماني الدولي، المعزز بمعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب والتطرف العنيف. وافق الأعضاء بالإجماع على تقديم مشروع مذكرة التفاهم بين الاتحاد البرلماني الدولي، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى المجلس الحاكم للمصادقة عليه.

2. المسائل المالية

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير السيدة م. كيينر نيلين (سويسرا)، رئيسة اللجنة الفرعية للشؤون المالية، التي قدمت القوائم المالية لعام 2018 وتقرير المدقق الخارجي إلى اللجنة التنفيذية للموافقة عليها. اجتمعت اللجنة الفرعية المالية في 19 آذار/ مارس 2019 لإعداد وتيسير اهتمام اللجنة التنفيذية في المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية. وقد درست بعناية جميع الوثائق المالية، بما في ذلك النتائج المالية، وتقرير المدقق الخارجي، والوضع المالي الحالي وتحديث التمويل الطوعي. كان من دواعي السرور ملاحظة أنّ حسابات الاتحاد البرلماني الدولي كانت مرة أخرى متوافقة تماماً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأنّ المدقق الخارجي قد أبدى رأياً إيجابياً في المراجعة، وأشار إلى أنّ جودة القوائم المالية كانت مثالية.

لفتت رئيسة اللجنة الفرعية الانتباه إلى أنّ متأخرات الاشتراكات المقدرة من الأعضاء كانت أعلى من السنوات السابقة، وطلبت من المجموعات الجيوسياسية أن تسترعي انتباه الأعضاء إلى مسؤوليتهم عن دفع مستحقاتهم. وأوصت أيضاً، أنّه ما لم يتم استلام الدفعة بحلول 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، سيتم تعليق حقوق العضوية للأعضاء الثلاثة الذين ظلوا متأخرين لأكثر من ثلاث سنوات. وقد لاحظت اللجنة الفرعية استقرار المساهمات الطوعية.

وافقت اللجنة التنفيذية على الترتيبات الإدارية المحدّثة للرئاسة، مشيرة إلى أنّها وفرت مزيداً من الشفافية والمرونة في استخدام الموازنة وشروط السفر لرؤساء الاتحاد البرلماني الدولي.

وشكرت اللجنة التنفيذية اللجنة الفرعية والأمانة على عملهما وأوصت المجلس الحاكم بالموافقة على الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية لعام 2018.

أُبلغت اللجنة التنفيذية بالدعوة الرسمية الواردة من برلمان رواندا لاستضافة الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك بطلبها من الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم مساعدة مالية للتخفيف من عبء استضافة الجمعية

العامة. إذا وافق عليه المجلس، وسينعكس ذلك الطلب (بناءً على تجارب سابقة) في موازنة العام 2020، والتي سيتم تقديمها للموافقة عليها في تشرين الأول/ أكتوبر 2019.

رحّب أعضاء اللجنة التنفيذية بجهود الأمين العام لمواصلة جمع الأموال، بما في ذلك التواصل مع قطر لدعم أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي وفقاً لاستراتيجية المنظمة. وأوصوا بالتماس موافقة المجلس الحاكم على الشروع في مشاورات أولية بشأن إمكانية توسيع مقرّ الاتحاد البرلماني الدولي الذي سيمول من مصادر من خارج الموازنة.

3. عضوية الاتحاد البرلماني الدولي وتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي

رحبت اللجنة التنفيذية بطلب الانتساب المقدم من برلمان سانت فنسنت وجزر غرينادين. تمّت التوصية بتقديم الطلب إلى المجلس للمصادقة عليه.

فحص أعضاء اللجنة التنفيذية حالة بعض البرلمانات وقدموا توصيات محددة إلى المجلس الحاكم، بما في ذلك مواصلة رصد الوضع وتعزيز الحوار بين جميع الأطراف في برلمانات بوروندي وكمبوديا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وغينيا بيساو وليبيا وجزر المالديف ونيكاراغوا وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية وتايلند وتركيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية واليمن.

رحبت اللجنة التنفيذية بالأخبار السارة الواردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا بيساو وجزر المالديف حيث عاد الوضع إلى طبيعته بتنظيم الانتخابات البرلمانية. وأوصت ببناء القدرات في هذه البرلمانات المنتخبة حديثاً لدعم الوفاء بمهمتها.

دعت اللجنة التنفيذية إلى تنظيم بعثات لتقصي الحقائق في كمبوديا وتركيا وفنزويلا، طلبت صراحةً دعوة رسمية للبعثة الأخيرة من السلطات الفنزويلية.

أذنت اللجنة التنفيذية للأمين العام بالقيام بزيارة عمل وتقصي حقائق إلى سورية في سياق مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي الأكثر قوة والبنّاءة مع البرلمان هناك.

ناقشت اللجنة التنفيذية ووافقت على مقترحات للاحتفال بالذكرى السنوية الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي التي أعدتها الأمانة بالتشاور مع اللجنة التنفيذية. تستمر الاحتفالات من 30 حزيران/ يونيو 2019 إلى 30 حزيران/ يونيو 2020.

وافقت اللجنة التنفيذية على نشر كتاب لإحياء الذكرى السنوية من شأنه أن يضم مدخلات من جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. كما وافقت على الحملة البرلمانية العالمية، والتي شملت:

- قصة متسلسلة لتاريخ الاتحاد البرلماني الدولي تروى على أكثر من ستة فصول في النشرة الإلكترونية للاتحاد البرلماني الدولي؛

- معرض مادّي في الأمم المتحدة في جنيف (الردهة العامة، Salle des pas perdus) ونيويورك (مركز الزوار) في حزيران/ يونيو 2019؛
- معرض افتراضي على الإنترنت بما في ذلك الفيديو والجدول الزمني؛
- إعلانات مخصصة وشعارات وهاشتاغ#؛
- التسويق المباشر للبرلمانات بما في ذلك خطاب موجه إلى جميع النواب لشرح ما يمكن أن يقدمه الاتحاد البرلماني الدولي؛
- قائمة من الوسائل والإنجازات للبرلمانات للاختيار من بينها، بما في ذلك الرسائل الرئيسية؛
- مجموعة أدوات وسائل التواصل الاجتماعي لجميع الأعضاء لتشجيعهم على الاحتفال بالذكرى السنوية؛
- ميثاق حول البرلمانية.

ناقشت اللجنة مشروع استراتيجية الاتصالات للاتحاد البرلماني الدولي لمدة ثلاث سنوات. تم تصميم الاستراتيجية لوضع الاتحاد البرلماني الدولي، كمصدر عالمي فريد من نوعه للبرلمانات والبرلمانيين. تمّ إعدادها بعد مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وتمت مواءمتها مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2017-2021، ورؤية رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. كانت تهدف إلى أن تكون شاملةً قدر الإمكان من أجل ضمّ الأعضاء والمجموعات الجيوسياسية، وإعطاء صوت للبرلمانيين من جميع أنحاء العالم، وإظهار أنّ البرلمانات كانت جزءاً من الحلّ للمشاكل التي يواجهها العالم. كما تضمنت استراتيجيات فرعية لتطوير الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، وأدوات رقمية لجعلها أكثر تفاعلية، بما في ذلك قناة اتصال ثنائية الاتجاه بين الاتحاد البرلماني الدولي وأعضائه لتبادل أفضل الممارسات. أوصت اللجنة التنفيذية بتقديم مشروع استراتيجية الاتصالات إلى المجلس الحاكم للموافقة عليه مع بعض التعديلات التي تهدف إلى تعزيز شمولية الاستراتيجية.

أبلغت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، اللجنة التنفيذية باعتزامها تقديم تعديلات على النظام الأساسي والقواعد. تهدف التعديلات إلى تعزيز العقوبات الحالية للوفود أحادية الجندر من خلال تخفيض حقوق التصويت إلى واحد في المجلس الحاكم وتنفيذ العقوبات بعد جمعيتين عامتين بدلاً من ثلاث.

لم تؤيد غالبية أعضاء اللجنة التنفيذية إنشاء لجنة رفيعة المستوى حول الدبلوماسية البرلمانية. وبدلاً من ذلك، أوصوا بدعوة العناصر الحالية للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك الرئيس والأمين العام، وكذلك أعضاء اللجنة التنفيذية واللجان الدائمة وغيرها من هيئات الاتحاد البرلماني الدولي المتخصصة، للاضطلاع بمهام الدبلوماسية البرلمانية نيابة عن الاتحاد البرلماني الدولي.

أُبلِغَت اللجنة التنفيذية بطلب الرئيس إنشاء مجموعة استشارية معنية بالاقتصاد. على الرغم من أنّ اللجنة اعترفت بضرورة قيام الاتحاد البرلماني الدولي بمعالجة القضايا الاقتصادية بشكل متعمق، إلا أنه اختار استعراض مهمة وتشكيل اللجنة الحالية للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة بدلاً من إنشاء مجموعة استشارية جديدة. وطلبت من أمانة الاتحاد البرلماني الدولي، تقديم اقتراح منقّح للمراجعة في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بقائمة الاجتماعات المقبلة التي تتطلب موافقة المجلس الحاكم، وتمّ لفت انتباه الأعضاء إلى:

- تواريخ (15-19 نيسان/ أبريل 2020)، للجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، مما يعني أن اللجنة الفرعية للتمويل ستبدأ عملها يوم الاثنين 13 نيسان/ أبريل (اثنين عيد الفصح)؛
- دعوة رسمية من برلمان رواندا لاستضافة الجمعية العامة الـ 143 والاجتماعات المصاحبة؛
- عرض برلمان كينيا لاستضافة الجمعية العامة الـ 144، والاجتماعات ذات الصلة (سيتم إرسال دعوة رسمية قريباً).

أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بالأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات (WCSP-5) وأبلغت بأنّ برلمان النمسا قد قدم في غضون المواعيد النهائية المنصوص عليها دعوة رسمية لاستضافة المؤتمر في فيينا. كما قدم برلمان كينيا عرضاً مؤخراً. نوقش الأمر لاحقاً خلال اجتماع للجنة التحضيرية للمؤتمر في 7 نيسان/ أبريل. تقرّر أن تستضيف النمسا المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في العام 2020، وأن تستضيف كينيا جمعية عامة مقبلة للاتحاد البرلماني الدولي.

4. المسائل المتعلقة بأمانة الاتحاد البرلماني الدولي

في تقريره عن تنقلات الموظفين، أبلغ الأمين العام اللجنة التنفيذية بتقاعد السيدة دومينيك غيليرون التي عملت كمساعدة إدارية لمدير البرامج. تم استبدالها بالسيد ألكساندر لوي في آذار/ مارس 2019. وأعلن عن رحيل السيدة ستارا أحميدوتش، رئيس الموظفين ورئيس خدمات اللغات في نهاية شباط/ فبراير 2019. وعلمت اللجنة التنفيذية أنّ السيدة سورور علي خان قد بدأت مهامها في قسم الاتصالات كمحررة على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في كانون الأول/ ديسمبر 2018. وقدم الأمين العام السيدة س. علي خان والسيد أ. لوي إلى أعضاء اللجنة التنفيذية.

5. أعمال أخرى

استمعت اللجنة إلى عرض من السيد غ. تشين الذي أكّد على ضرورة إنفاذ قواعد الاتحاد البرلماني الدولي بصرامة. كما أُبلِغَت اللجنة التنفيذية بمجموعة من المراسلات من المجلس الوطني الفلسطيني والاتحاد البرلماني العربي فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط. وأعربت عن قلقها إزاء هذه التطورات وشجعت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الشرق الأوسط على مواصلة دراسة هذه المسائل بطريقة بنّاءة للمساهمة في إيجاد حلول دائمة.

منتدى ومكتب النساء البرلمانيات

عُقدت الدورة الـ 29 لمنتدى النساء البرلمانيات في 6 نيسان/أبريل 2019. حضر الجلسة 181 برلمانيًا – 133 امرأة و48 رجلاً – من 71 دولة.

افتتحت الجلسة رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، السيدة س. كيهيكا (كينيا). وتم انتخاب السيدة ريم بنت محمد بن راشد الحمودي المنصوري، عضو مجلس الشورى (دولة قطر)، رئيسة الدورة الـ 29 للمنتدى. رحب معالي السيد أحمد بن عبد الله بن زيد، ورئيس مجلس الشورى في دولة قطر، بأعضاء المنتدى، كما رحبت السيدة ريم بنت محمد بن راشد الحمودي المنصوري، بالمشاركين وعرضت برنامج العمل. كذلك رحبت السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، بأعضاء المنتدى. وحضر الجلسة أيضاً السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

كمساهمة في الجمعية العامة، بحث المشاركون، من وجهة نظر التكافؤ بين الجنسين، في مشاريع القرارات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 140، للاتحاد البرلماني الدولي، *عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان*؛ ومشروع القرار *دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة*، خاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار. تم تشكيل مجموعتين لإجراء المناقشات. واقترح المنتدى بعد ذلك إدخال تعديلات على مشاريع القرارات، التي أدرجتها اللجان الدائمة في أعمالها.

ثم ناقش المشاركون التحديات التي تواجهها النساء في عالم العمل، وكذلك التدابير والممارسات الجيدة التي يمكن من خلالها التغلب على هذه التحديات. أكد المنتدى على أهمية تعليم الفتيات، وزيادة الوعي داخل المجتمع ككل من أجل معالجة القوالب النمطية الجنسانية، وضمان وصول المرأة إلى جميع قطاعات الاقتصاد وأدوار القيادة. أبرز المشاركون أهمية سياسة العمل والضمان الاجتماعي، من أجل حماية النساء العاملات في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك المهاجرات، والاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء في الغالب. وأوصوا باتخاذ تدابير إيجابية لتعزيز الشركات التي تقودها النساء، والمساواة في الأجور، والحصص داخل كل من مجالس إدارة الشركات والحكومة. كما رحب المشاركون بالمواثيق الجديدة المتعلقة بالعنف في مكان العمل، التي تنظر فيها منظمة العمل الدولية حاليًا وأيدوا اعتماد تلك المواثيق.

انتخب المنتدى ممثلة إقليمية من المجموعة الإفريقية، السيدة ك. بوكار أبا إبراهيم (نيجيريا)، لملء مقعد شاغر في المكتب.

قدم مكتب البرلمانيات ترشيحات للمنتدى في جلسته الـ42 المعقودة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018. وعلى هذا الأساس، انتخب المنتدى السيدة عفراء البسطي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، لمنصب النائب الأول لرئيس المكتب البرلمانيات والسيدة أ. توللي (نيوزيلندا) في منصب النائب الثاني لرئيس المكتب.

منتدى ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب

في الاتحاد البرلماني الدولي

اجتمع منتدى البرلمانيين الشباب في 7 نيسان / أبريل، بحضور 61 برلمانياً شاباً، 35 % منهم من النساء. ترأست المنتدى السيدة م. أوسورو (أوغندا) رئيسة المنتدى. حل السيد م. بوفا (سورينام)، عضو مجلس المنتدى، محل الرئيسة كجزء من إجراءات المنتدى.

قام البرلمانيين الشباب بتقييم التطورات الأخيرة في مشاركة الشباب. كشفت النسخة 2018، من تقرير الاتحاد البرلماني الدولي، *مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية* أن 2.2 % فقط من أعضاء البرلمان تقل أعمارهم عن 30 سنة. وفي العديد من البلدان، يجري إصلاح قانوني لدعم انتخاب نواب شباب. ظل خفض متطلبات السن للترشح للمناصب واعتماد حصص الشباب، من الاستراتيجيات الرئيسية لتعزيز مشاركة الشباب. كما راقب المشاركون مشاركة الشباب في الدورة الرابعة عشرة بعد المائة، مشيرين إلى أن 17.4% من المسجلين لحضور الجمعية كانوا برلمانيين شباب، وهو أقل من الحد الأدنى المستهدف وهو 25 % من المندوبين الشباب في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

ناقش المشاركون موضوع التعليم، من أجل السلم والأمن وسيادة القانون، وأعربوا عن تعاطفهم ودعمهم للشباب الذين يعيشون في ظروف الحرب والصراع والاحتلال والكوارث الطبيعية، والذين تم منعهم من متابعة تعليمهم ودعوا إلى تنفيذ الحق في التعليم لجميع الأطفال والشباب. في إطار التحضير للجمعية العامة الـ 141، عيّن المنتدى السيد ب. كلوبو (زامبيا) لإعداد تقرير نظرة عامة عن الشباب لتقديمه إلى المقررين المشاركين للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

تم إبلاغ أعضاء المنتدى، بالعرض المقدم من برلمان باراغواي لاستضافة المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب في أسونسيون في العام 2019. وقد اجتمع مجلس المنتدى في 7 نيسان/أبريل، ووافق على إدراج التوجيه والتمكين السياسي للشباب على جدول أعمال مؤتمر العام 2019، مع التركيز بشكل خاص على النساء الشابات.

انتخب المنتدى مجلسه الجديد المكون من رجل واحد وامرأة واحدة والتي تقل أعمارهم عن 45 عامًا من كل مجموعة جيوسياسية. (انظر الصفحة 49 للانتخابات) اجتمع أعضاء المجلس الجدد المنتخبين في 10 نيسان/أبريل وانتخبوا السيد م. بوفا (سورينام) رئيساً.

الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

السيدة أ. جيركوف (صربيا)، الرئيس، السيد ن. باكو أريفاري (بنين)، السيد د. كارتر (نيوزيلندا)، السيد أ. كاروني (سويسرا)، والسيدة ج. موكودا زابوي (أوغندا) شاركوا في الدورة الـ 159 للّجنة، التي عقدت في الفترة من 5 إلى 9 نيسان/ أبريل 2019. السيدة ف. كوفي (أفغانستان)، السيد ف. بينيدو (الأرجنتين)، سعادة السيد علي عبد الله العرادي (البحرين)، والسيدة ل. ديومونت (فرنسا)، والسيدة د. سولورزانو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، نائبة الرئيس، لم يتمكنوا من الحضور.

قدمت اللجنة 12 قرارًا إلى المجلس الحاكم لاعتمادها فيما يتعلق بـ 145 نائبا من البلدان التالية: ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إكوادور، جزر المالديف، منغوليا، الفلبين، تركيا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) (انظر الرابط : www.ipu.org/download/7001).

خلال الجلسة، عقدت اللجنة تسع جلسات استماع، وجلسات غير رسمية مع الوفود ومقدمي الشكاوى لتعزيز فهمها للقضايا المعروضة عليها والإبلاغ عن أشغالها. في هذه الدورة، أُدرج في جدول أعمال اللجنة 22 حالة تتعلق بحالة 187 عضوًا في البرلمان في 12 دولة. ومن بين الحالات التي تم النظر فيها، كان 35 % من الأمريكتين، و32 % من أوروبا، و24 % من إفريقيا و9 % من آسيا. إن 84 % من الحالات تتعلق بأعضاء المعارضة في البرلمان و25 % تتعلق بالنساء. وكانت الانتهاكات التي نظرت فيها اللجنة في معظم الأحيان، خلال الجلسة هي الافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة في إجراءات ضد أعضاء البرلمان، والتعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف وتعليق العضوية غير المبرر وفقدان الولاية البرلمانية، وانتهاكات حرية التعبير والحرية التجمع وتكوين الجمعيات.

2. لجنة شؤون الشرق الأوسط

عقدت اللجنة جلستين، يومي 6 و9 نيسان/أبريل 2019. وحضر الجلستين، رئيس اللجنة السيدة س. أتاولاهجان (كندا)، والسيدة ب. غرويلز (بلجيكا)، والسيد هـ. جوليان-لافرييز (فرنسا)، والسيد عزام الأحمد (دولة فلسطين)، والسيد ل. ويرلي (سويسرا). وحضر جلسة يوم 6 نيسان/أبريل 2019، السيد ر. دو روون (هولندا)، والسيد عبد الكريم جامع (جمهورية الصومال الفيدرالية).

وتم إعادة انتخاب السيدة س. أتاولاهجان (كندا)، بالإجماع، كرئيس للجنة.

درست اللجنة الوضع الحالي في المنطقة، وخاصة في إسرائيل ودولة فلسطين ودولة ليبيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. أُبلغ الأعضاء بحلّ كل من الكنيست والمجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الأول / ديسمبر 2018. وشددت اللجنة على أهمية القيام ببعثة إلى المنطقة وأوصت بإرسال وفد لمراقبة انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني. وأبرزوا الحاجة إلى الامتثال للقرارات الدولية، بما في ذلك القرارات المتعلقة بحلّ الدولتين. سمع الأعضاء عن عدم استقرار الوضع في الجمهورية العربية السورية وإعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً عن الاعتراف

بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان. وتم الاقتراح أن تقدم الأمانة العامة مزيداً من الوضوح حول الجمهورية اليمنية وتخصيص المزيد من وقت اللجنة لمناقشة الوضع هناك.

واستمع الأعضاء إلى عروض من السيد فوزي النويري، نائب رئيس مجلس النواب في دولة ليبيا، والسيد م. لاريف، وهو برلماني فرنسي. وفي إطار برنامج السلام التابع للّجنة، قدم السيد م. لاريف مبادرة نيابة عن المجموعة الفرنسية للاتحاد البرلماني الدولي لإنشاء هيكل دائم يركز على العلم في الاتحاد البرلماني الدولي. وبالنظر إلى رغبتها في بناء الجسور بين الأوساط البرلمانية والعلمية، دعمت اللجنة المبادرة الفرنسية بالكامل وأعادت تأكيد التزامها ببرنامج السلام.

كما استمعت اللجنة إلى عروض من السيد عبد الرحمن آينتي، مدير الشراكات الاستراتيجية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)، وعن برلمانيين طالبين يبلغان من العمر 15 عاماً من مدارس الأونروا، الآنسة حنان أبو عصبة والسيد أحمد بكر. وشدّد الثلاثة جميعهم على أهمية ضمان التعليم للاجئين الفلسطينيين لتعزيز الاحترام والعمل من أجل سلام دائم.

3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في 7 نيسان/ أبريل 2019. حضر الاجتماع ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. في ختام الاجتماع، انتخبت اللجنة السيدة أ. فاداي (هنغاريا) لمدة سنة واحدة رئيسة لها. وانتخب السيد م. روجرز (زامبيا) رئيساً للسنة التالية. أشادت اللجنة بالسيدة ن.علي أسيجاف (إندونيسيا) ،الرئيسة المنتهية ولايتها.

ناقشت اللجنة متابعة قرار البند الطارئ، *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار*، الذي اعتمد في الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، في سانت بطرسبرغ. وعقدت جلسة حوار مع وفد ميانمار وأعربت عن شكرها للبرلمان على مشاركته مع اللجنة للمرة الثانية. أتاحت جلسة الحوار للجنة فهم هذا الوضع المعقد بشكل أفضل ومعرفة المزيد عن المبادرات المتخذة في ميانمار. وسلطت اللجنة الضوء على أهمية فهم أفضل للواقع في ميانمار. وشجعت برلمان ميانمار، على مواصلة مشاركته في حل تلك المأساة، وتأدية دوره في مراقبة الحكومة والإشراف عليها، والتواصل مع السكان لتحسين الوضع.

أعربت اللجنة عن رغبتها في القيام ببعثة إلى ميانمار، في الأشهر المقبلة لفهم الواقع بشكل أفضل ورؤية كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي، أن يدعم البرلمان في عمله. سيتم إرسال طلب رسمي إلى البرلمان كمتابعة.

ناقشت اللجنة آخر التطورات المتعلقة بالحملة العالمية، لإنهاء حالات انعدام الجنسية. في العام 2019، ستعقد المفوضية فعالية وزارية بشأن انعدام الجنسية، للاحتفال بنقطة منتصف الطريق في الحملة التي استمرت 10 سنوات. وستكون هذه الفعالية فرصة للدول للتعهد باتخاذ خطوات محددة إضافية، لمعالجة حالات انعدام الجنسية. ودعت اللجنة البرلمانات إلى المشاركة، في المشاورات المحلية استعداداً للفعالية الوزارية، وتشجيع حكوماتها على تقديم تعهدات

في هذا الصدد. رحبت اللجنة بنشر كتيب الممارسات الجيدة بين الاتحاد البرلماني الدولي، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في قوانين الجنسية، لمنع حالات انعدام الجنسية والحد منها. وشجع البرلمانات على نشرها على نطاق واسع، والاستفادة من تلك الأداة العملية القصيرة للمشاركة في الإصلاح.

يمكن ايجاد نقاط العمل العشر *لخطة العمل العالمية لإنهاء حالات انعدام الجنسية* والمعلومات المتعلقة بالقطاع رفيع المستوى على الموقع الالكتروني: www.unhcr.org/ibelong/high-level-segment-statelessness.

وناقشت اللجنة أيضًا كيفية الاحتفال بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 (GC70)، وقررت تكريس جلستها المفتوحة في الجمعية العامة الـ141، في بلغراد لتحقيق هذه الغاية.
لاحظت اللجنة أن اثنين من أعضائها، قد تغيبوا عن جلستين متتاليتين أو أكثر. وفقًا لقواعده، سيتم إخطار هؤلاء الأعضاء بأن مقاعدهم أصبحت شاغرة الآن. وستجرى الانتخابات لهذه المقاعد في الجمعية المقبلة.

4. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

عقدت مجموعة الشراكة الجندرية جلستها الـ 42 في 6 و10 نيسان/ أبريل 2019. حضرها السيدة هـ.هوكلاند ليادال (النرويج) والسيد ك.لوساكا (كينيا) والسيدة أ.تولي (نيوزيلندا)، التي حلت محل السيدة عفراء البسطي (دولة الإمارات العربية المتحدة).
وفقًا لما تنص عليه ولايتها، استعرضت المجموعة تشكيلة الوفود في الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي. في 9 نيسان/أبريل 2019، كان 30.3 % من المندوبين في الجمعية من النساء (انظر الصفحة 104). كانت هذه واحدة من أقل النسب المئوية منذ عام 2015. ولاحظ الفريق أن نسبة النساء انخفضت في وفود كبيرة، والتي تميل لتشمل امرأة واحدة فقط أو عدد قليل من النساء. قرر الفريق تشجيع التوازن بين الجنسين داخل الوفود، لضمان زيادة في عدد النساء ونسبتهن المئوية. وأشادت بالوفود المتوازنة بين الجنسين التي حضرت الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي. في الدوحة، شكلت النساء ما بين 40 إلى 60 % في 35 وفداً من أصل 147 وفداً (23.8 %). الوفود الـ 35 مدرجة في الصفحة 107.

من بين وفود 147 من البرلمانات الأعضاء الحاضرة، كان 135 وفداً مؤلفاً من مندوبين اثنين على الأقل، 16 منهم من الرجال فقط (11.8٪). لم يتألف أي وفد بالكامل من النساء. وكانت الوفود الـ 16 منفردة (رجال) من برلمانات البلدان التالية: جمهورية إفريقيا الوسطى، السلفادور، إسواتيني، جورجيا، قيرغيزستان، ليختنشتاين، لوكسمبورغ، جزر المالديف، مالطا، ولايات ميكرونيزيا المتحدة، الملكة المغربية، بولندا، سيراليون، اسبانيا، الجمهورية التونسية وجمهورية فنزويلا البوليفارية. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك 12 وفداً من عضو واحد يحضر الجمعية.

وبشكل عام، كانت تسعة وفود خاضعة للعقوبات. وطلبت المجموعة إرسال هذه الأرقام وتلك الخاصة بالوفود المتوازنة بين الرجال والنساء إلى جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بعد الجمعية العامة لتحريك الإجراءات.

بالنظر إلى العدد الكبير للوفود أحادية الجنس في كل جمعية، أعربت المجموعة عن عزمها على تقديم تعديلات على النظام الأساسي والقواعد الحالية للاتحاد البرلماني الدولي، لتعزيز العقوبات الحالية للوفود أحادية الجنس من خلال زيادة تخفيض حقوق التصويت، وتنفيذ العقوبات بعد جمعيتين. تمت مشاركة هذه المبادرة مع اللجنة التنفيذية في الدوحة.

واصل الفريق مناقشاته حول إطار مخصص لمكافحة التحيز الجنسي، والتحرش الجنسي للجمعيات والاجتماعات الأخرى، التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي. وسيواصل الفريق العمل بشأن هذه المسألة في دوراته المقبلة ويطلب إدراج المعلومات ذات الصلة في الوثائق المقدمة، إلى الوفود للجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي.

قرر الفريق في اجتماعه السابق خلال الجمعية العامة الـ 139، تمديد العمل والمشاركة ليس فقط مع البرلمانات التي لا تضم أعضاء من النساء، ولكن أيضًا مع البرلمانات التي تمثل النساء فيها أقل من 5 % من الأعضاء.

يوم الثلاثاء الموافق 9 نيسان/أبريل، ناقشت المجموعة المسألة مع وفد عُمان حيث ستجري الانتخابات في عام 2019. ترأس الوفد العماني رئيس المجلس وعضوان من مجلس الشورى. كما حضر الأمناء العامون لغرفتي المجلس. كان النقاش حول التحديات التي تواجهها النساء للمشاركة، في السياسة والتحضيرات للانتخابات التشريعية القادمة مفعمًا بالحيوية. ووصف الوفد الطريقة التي تعمل بها حكومة عُمان لتشجيع مشاركة المرأة، بما في ذلك عن طريق اقتراح نظام الحصص (الكوتا)، الذي لم يتوصل في النهاية إلى توافق في الآراء حوله. وفي الوقت الحالي، تركزت الجهود على إجراء حملة توعية لتشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات. أعرب الوفد عن رغبته في الحصول على دعم الاتحاد البرلماني الدولي للحملة، بما في ذلك الترتيب لأعضاء المجموعة لحضور أحد أنشطة الحملة في عمان. أكد الأعضاء استعدادهم لدعم الحملة ومساعدة البرلمان العماني، في اتخاذ أي تدابير أخرى ممكنة لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة.

5. المجموعة الاستشارية المعنية بالصحة

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة، التابع للاتحاد البرلماني في 6 نيسان / أبريل بحضور أربعة من ستة أعضاء (ثلاثة أعضاء وبديل). رحبت المجموعة بشركائها التقنيين من منظمة الصحة العالمية (WHO)، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

استقبل الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، الفريق الاستشاري الذي شدد على الدور الهام للفريق باعتباره الآلية القانونية الوحيدة داخل الاتحاد التي تعالج المسائل الصحية. ودعا الأعضاء إلى مناقشة كيفية التأكد من أن قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التغطية الصحية الشاملة، المتوقع اعتماده في تشرين الأول/أكتوبر 2019، سيوفر

ولاية واسعة تشمل الجوانب العديدة للتغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والمرأة، وصحة الأطفال والمراهقين، والأمن الصحي العالمي.

استمعت المجموعة إلى تقرير من أمانة الاتحاد البرلماني الدولي، عن الأنشطة المتعلقة بالصحة التي تم تنفيذها منذ الاجتماع الأخير، ثم قدمت تحديثًا لما تم القيام به في بلدانهم، لإصدار تشريعات جديدة وتخصيص ميزانيات، والتواصل مع المجتمعات المحلية بشأن مسائل الصحة.

وافق الفريق الاستشاري، على إرسال خطاب إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، لمطالبة المنظمتين بالتعاون في دعم البرلمانات الوطنية، في تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي، المقبل بشأن التغطية الصحية الشاملة.

وقدّم الفريق، بصفته مجلس استعراض كتيب الاتحاد البرلماني الدولي، للبرلمانيين بشأن صحة المرأة والطفل والمراهقين، إرشادات بشأن إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات، من خلال التكنولوجيا وبشأن كيفية تحفيز العمل البرلماني الوطني.

وناقش الفريق أيضاً الآثار الإيجابية والسلبية للقانون الجنائي، على صحة النساء والأطفال والمراهقين، مع التركيز على الدور الذي يضطلع به البرلمانيون في تعديل القانون التمييزي.

وأخيراً، طلب الفريق الاستشاري أن تستكشف أمانة الاتحاد البرلماني الدولي، خيارات لإجراء زيارة ميدانية لمدة نصف يوم خلال الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي، المقبلة في بلغراد، صربيا، وعقد فعالية جانبية حول موضوع يتعلق بالتغطية الصحية الشاملة.

فعاليات أخرى

1. حوار رؤساء البرلمانات – ضعف الثقة في الديمقراطية: نداء عاجل لإعادة النظر في نماذج الحوكمة الخاصة بنا نظر أول حوار لرؤساء البرلمانات يعقد في جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي في مسألة ضعف الثقة في الديمقراطية. وقدمت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة غابرييلا كويفاس بارون، التي ترأست الاجتماع، عرضاً عن الأسباب الجذرية للأزمة وعواقبها على البرلمانات والمجتمع ككل. وشارك رئيس مجلس الشورى في دولة قطر الشقيقة، معالي السيد أحمد بن عبد بن زيد آل محمود، في استضافة هذه الفعالية. وأضاف السيد ن. أحمد (مستشار الاستراتيجية التنفيذية، Oxfam الدولية) وجهة نظر المجتمع المدني التي ركزت على مشكلة عدم المساواة المتزايدة. وشارك أكثر من 30 رئيس برلمان في النقاش.

وكشف محتوى العروض التقديمية وملاحظات المشاركين عن تقارب وجهات النظر. ونشأت أزمة الديمقراطية اليوم بشكل أساسي من النموذج الاقتصادي الذي كان يفضل المساهمين والمصالح الخاصة على حساب الغالبية العظمى من الناس، مما أدى إلى زيادة عدم المساواة في الدخل والثروة والمعرفة، فضلاً عن الشعور السائد بانعدام الأمن الاقتصادي. لقد تمّ الاستيلاء على الحكومات من قبل النخب المالية التي لم تكن لديها مصلحة تذكر في الصالح العام. كان هناك ارتباط مباشر بين تزايد عدم المساواة وخيبة الأمل في الديمقراطية.

وكان على البرلمانات والبرلمانيين قبول حصتهم من المسؤولية عن الأزمة. وفي الوقت نفسه، كانوا في الغالب ضحايا قوى خارجية مثل الأخبار المزيفة التي يتم نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي أو صعود الحركات الشعبية التي قوضت خطاباتها المثيرة للانقسام الحوار السياسي باعتباره الوظيفة الأساسية للمؤسسات الديمقراطية.

وهناك حاجة إلى أن تصبح البرلمانات أكثر صلة وانفتاحاً للأشخاص الذين قُصد منهم تمثيلهم. وشمل ذلك تمثيلاً أكثر إنصافاً لجميع المجموعات، بالإضافة إلى بذل جهد استباقي للاستماع إلى الأشخاص، الأمر الذي قد يتطلب المزيد من الاتصال الشخصي بين أعضاء البرلمان والناخبين. وكان على البرلمانات أن تعمل على حماية نزاهة الانتخابات حتى يثق الناس في نتائج الانتخابات. والأهم من ذلك أنّ البرلمانات كانت بحاجة إلى استعادة ما فقدته من نفوذ أمام الفروع التنفيذية المتعجرفة التي كانت لها كل مصلحة في تعطيل البرلمانات وتآكل صلاحياتها الرقابية. وأشار العديد من رؤساء البرلمانات إلى أنّ البرلمانات تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لإشراك النساء والشباب. إنّ جعل البرلمان مكان عمل أكثر سهولة بالنسبة للنساء وتبني موازنة تراعي الفوارق بين الرجال والنساء خطوتان رئيسيتان، ينبغي الارتقاء بهما بدرجة كبيرة.

وأثناء العمل على إصلاح النظام السياسي الذي يعمل فيه البرلمانيون، كان عليهم أيضاً العمل على معالجة عدم المساواة من خلال إصلاحات ضريبية تدريجية، وتوفير السلع العامة مثل التعليم والرعاية الصحية الشاملين وبتكلفة

معقولة، ودفع كبير لتسهيل حصول الفتيات على التعليم. ويجب أن تبدأ استعادة ثقة الناس في السياسة من خلال إظهار أنّ السياسة يمكن أن تقدم للشعب.

وعند اختتام الجلسة، تعهدت السيدة غابرييلا كويفاس بارون بجعل حوار رؤساء البرلمانات ركناً ثابتاً للجمعيات العامة. وسيتم تخصيص المزيد من الوقت للحوار للسماح بإجراء نقاشات متعمقة وتفاعل أكبر بين المشاركين. وقد يتم أيضاً تقديم تنسيق أكثر إبداعاً ليشمل المزيد من المدخلات من المجتمع المدني والمواطنين.

2. اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

في صباح يوم 6 نيسان/أبريل 2019، التقت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام، مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة الأربع. وأطلعت الرئيسة المشاركين على تنفيذ رؤيتها للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الـ 130 للاتحاد، وتطوير ندوة جديدة للقيادة للبرلمانيين الشباب، وتعزيز الروابط الوثيقة بين الأعضاء، خارج الجمعيات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي.

وقدم رؤساء المجموعات الجيوسياسية تقارير عن أنشطتهم منذ انعقاد آخر جمعية عامة. وقد ركزت المجموعة الإفريقية على دمج قرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي، في أعمال مجموعتها والمنظمات البرلمانية الإقليمية. وقد ساعدت الندوة الإقليمية، التي انعقدت مؤخراً للدول الجزرية الكاريبية واستضافها برلمان سورينام، في بناء تعاون مع عدد من البرلمانات غير الأعضاء. ولقد كانت مثالاً جيداً على عمل الأعضاء مع الاتحاد البرلماني الدولي، لتنظيم أنشطة إقليمية للوصول إلى برلمانات المنطقة بطريقة أكثر استهدافاً وتوسيع عضوية الاتحاد البرلماني الدولي. وشاركت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة 12+، بنشاط عبر عقد فعاليات إقليمية بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي، بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وقدم رؤساء اللجان الدائمة، تقارير عن أنشطتهم في الجمعية العامة الحالية وبرنامج عملهم في المستقبل، والذي تضمن زيارات ميدانية من أجل تعميق الفهم في الحقائق على أرض الواقع. وكان القصد من ذلك هو زيادة تعزيز عمل مكاتب اللجنة الدائمة، بما في ذلك من حيث التشكيل، وذلك لضمان أن أعضاء المكتب لديهم الخبرة ذات الصلة والالتزام بالمجالات الخاضعة لصلاحياتهم. وكانت متابعة القرارات السابقة للجنة مهمة أيضاً، وأراد الرؤساء تكريس المزيد من الوقت في المستقبل لاستعراض تنفيذ القرارات. ومن هذا المنظور، كان التعاون بين اللجان الدائمة والمجموعات الجيوسياسية أمراً مهماً، حيث يمكن أن يساعد على تعظيم مشاركة البرلمانات الأعضاء في عمليات التنفيذ والمراجعة.

ونظر المشاركون في الجدول الزمني للأنشطة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي، وحددوا الفعاليات التي لا تزال تتطلب مضيفاً. واتفقوا على مناقشة هذه المسألة مع الأعضاء الآخرين في مجموعاتهم، بهدف سد أي فجوات متبقية، في أقرب وقت ممكن.

3. لقاء مع رؤساء المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات البرلمانية

انعقد الاجتماع في 6 نيسان/ أبريل. وتبادل الآراء ممثلو أكثر من 12 منظمة برلمانية مع عضو مشارك أو مراقب دائم في الاتحاد البرلماني الدولي، بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه الحوكمة والديمقراطية في العالم اليوم. وأقروا بأن الحدّ من ازدواجية العمل وتعزيز فعالية التعاون البرلماني الإقليمي والعالمي أمران ضروريان لمواجهة التحديات العالمية الملحّة مثل تغير المناخ، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والحفاظ على السلام، والتصدي للفساد، والتصدي لاتجاه الإحباط المتزايد مع الديمقراطية وهياكل الحوكمة بشكل عام. وكإجراءات متابعة، فقد تقرّر أن يبقى المشاركون على تواصل، وأن يرسلوا مقترحاتهم لاتخاذ إجراءات مشتركة ملموسة إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وأن ينظّموا أنشطة لتعزيز التعاون البرلماني الإقليمي والعالمي في منظماتهم، وتحديد الممارسات الجيدة ونشرها.

4. حلقة نقاش: إنهاء الفقر في مجال الطاقة عبر الحصول على طاقات متجددة وسياسيات عامة شاملة: كيف يمكن للبرلمانات أن تساعد في تحقيق ذلك؟

ضمت حلقة النقاش السيد أ. غريفروي (عضو مجلس الشيوخ، بلجيكا)، والسيدة ي. ثيومبيانو (عضو البرلمان، بوركينا فاسو)، والسيدة م. س. مانغويات (رئيس وحدة القانون البيئي الوطنية، الأمم المتحدة للبيئة)، والسيد ف. غونزاليس دياز (المدير السابق لبنك الاستيراد والتصدير في المكسيك). وأدارها السيد أ. موتر (كبير المستشارين، الاتحاد البرلماني الدولي). وشارك اثنان وعشرون برلمانياً. وأخذ الكلمة كل من بنغلادش وتشيلي وفرنسا والجمهورية الإسلامية الإيرانية وإيرلندا وسلطنة عُمان.

واستحوذت المناقشة على قرار الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2018 *إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة*. وقد كان بمثابة نقطة انطلاق لإصدار موجز جديد لقضايا البيئة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بعنوان *ظلال الأخضر: مقدمة للاقتصاد الأخضر للبرلمانيين*.

ووضعت المناقشة قضية الفقر في مجال الطاقة في السياق الأوسع للاقتصاد الأخضر، الذي تمّ وصفه كبديل للنموذج الاقتصادي الحالي المتمحور حول النمو والذي يهدف إلى فصل النمو الاقتصادي بشكل فعّال عن التدهور البيئي. ويؤثر الفقر في مجال الطاقة على البلدان المتقدمة والنامية على حدّ سواء. ففي البلدان المتقدمة، كانت القضية تدور حول العرض، مع عدم إنتاج طاقة كافية، خاصة من المصادر المتجددة؛ أما في البلدان النامية، فكان الفقر في مجال الطاقة يتعلق بشكل أساسي بجعل الطاقة متاحة أكثر و بأسعار معقولة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض. وفي كلتا الحالتين، كان جزء من الحلّ الحفاظ على الطاقة، والذي يستلزم تحولاً على مستوى الاقتصاد لجعل جميع المنتجات أكثر كفاءة في استخدام الطاقة ولتسهيل تغييرات نمط الحياة التي تؤدي إلى استهلاك أقلّ للطاقة.

وأصبحت الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية أرخص من الوقود الأحفوري. وبالرغم من ذلك، فإن حصتها في الاستهلاك العالمي النهائي للطاقة لم تتغير إلا قليلاً على مرّ السنين. وكان تمويل البنية التحتية للطاقة المتجددة والحلول خارج الشبكة، وكذلك البحث والتطوير محدوداً. ولم تكن عمليات

نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية سهلة دائماً بسبب مشاكل القدرة على التكيف فضلاً عن نقص التمويل. وكان أحد الاعتبارات المهمة التي من شأنها دعم تصنيع البلدان النامية هو حقيقة أنّ تكنولوجيا الطاقة المتجددة مملوكة بمعظمها من قبل البلدان المتقدمة، وبسبب قيود براءات الاختراع، لا يمكن تكرارها بسهولة في البلدان النامية.

وأوضحت المناقشة العديد من الطرق المبتكرة لدعم انتشار الطاقات المتجددة. ويمكن أن يؤدي التمويل العام دوراً رائداً في إنشاء آليات تمويل مبتكرة (على سبيل المثال، الإعانات والإعفاءات الضريبية وضمانات القروض) للمرافق والبلديات والأسر لإنشاء مصدر الطاقة الخاص بها أو الاستفادة من شبكة موجودة. ويمكن تيسير الاستثمارات العامة في البنية التحتية الخضراء عن طريق تغيير قواعد الموازنة مثل القاعدة التي تحظر استهلاك القروض الحكومية على مرّ السنين.

إن الاقتصاد المشترك، والاقتصاد الدائري، والاقتصاد التضامني كلها تعابير عن الاقتصاد الأخضر. ومعاً، يمكنها تسهيل الانتقال نحو الطاقة المتجددة من خلال المساعدة في تقليل الطلب الكلي على المنتجات والخدمات كثيفة الاستهلاك للطاقة. وفي حين أنّ العديد من الدول قد تبنت عناصر الاقتصاد الأخضر إلى حدّ ما أو غيره، لم ينجح أي بلد في تنفيذه بشكل متسق. وتحتاج الحكومات والبرلمانات إلى فهم الاقتصاد الأخضر بشكل أفضل كنظام يشمل جميع قطاعات الاقتصاد ويتطلب أكثر من مجرد إصلاح للتكنولوجيا. وسيتطلب التنفيذ الكامل للاقتصاد الأخضر إرادة سياسية وخطة مرحلية شاملة.

5. حلقة نقاش: مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف "من القرارات الدولية إلى التشريعات الوطنية: سد الفجوة في التنفيذ"

تم تنظيم هذه الفعالية كجزء من أنشطة البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، من أجل مكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف، بإرشاد من الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وأكّد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أنّ البرلمانات والبرلمانيين يمكنهم التدخل في كل مرحلة من مراحل التطرّف. ويمكن تجنّب التهميش والتمييز ضدّ أيّ مجموعة من خلال إنشاء برلمانات قوية تمثل كل قطاع من قطاعات المجتمع. وأكّد السيد ف. فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، أنّ البرلمانيين أدوا دوراً مهماً في دعم اتفاقيات الأمم المتحدة وفي تسهيل تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وتضع البرلمانات الموازنات والتشريعات المقترحة والمتبعة وتحمّل الحكومات المسؤولية عن سياساتها وإجراءاتها وإنفاقها.

وشدّد السيد م. كاريميبور (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) على أنّ الاستجابة الفعّالة للإرهاب تتطلب تعاوناً أكبر بين جميع البلدان بدعم من المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ويتعين على البرلمانات توفير الأطر القانونية ذات الصلة وتمكين موظفي العدالة الجنائية فيها. وسلّط السيد و. تيني، رئيس

الجمعية الوطنية للنيجر، الضوء على التحديات والمشاكل التي تواجه منطقة الساحل في مكافحة الإرهاب، وخاصة مع الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام. وقال إنّه يتعين على المجتمع الدولي التأكيد على أهمية العمل في تلك المنطقة، حيث استقرت الجماعات الإرهابية وكانت تجنّد الشباب بشكل نشط. وسلطت السيدة م. كيينر نيلين، نائب رئيس الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الضوء على ضرورة أن تتعاون البرلمانات مع الحكومات لأنّ الإرهاب يجب محاربته على جميع مستويات المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، وافق المشاركون في النقاش على أنّ هناك حاجة ملحة لمعالجة الدمار المادي والاجتماعي الذي تسببت فيه سنوات الإرهاب. ثم استمع الحضور إلى شهادة السيدة ف. بونو، وهي فتاة تبلغ من العمر 19 عاماً اختطفتها بوكو حرام لكنها تمكنت من الفرار. كانت ملتزمة بمشاركة قصتها حتى تتمكن من مساعدة الآخرين، ودعت البرلمانيين إلى ضمان التعليم للجميع لمنع التطرّف.

وتحدّث أعضاء من فرنسا وألمانيا والهند والجمهورية الإسلامية الإيرانية وإيطاليا وكينيا وباكستان ودولة فلسطين وبيرو ودولة قطر الشقيقة. لقد تأثروا بشدة بشهادة السيدة بونو. وأبرزوا أهمية إعطاء مساحة للمتضررين وتخصيص موارد الموازنة لتلبية احتياجاتهم. ووافق الأعضاء على ضرورة العمل سوية لمكافحة الإرهاب. وأكدوا من جديد أنّ الإرهاب ليس له حدود وأنّه لا يوجد بلد محصّن ضدّه.

6. الاجتماع المشترك لمكتب النساء البرلمانيات ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب: التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء أعضاء البرلمانات

في 10 نيسان / أبريل، نظم مكتب النساء البرلمانيات اجتماعاً مشتركاً مع مجلس منتدى البرلمانيين الشباب بشأن مكافحة التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء في البرلمانات. وبدأ الاجتماع بعرض لنتائج دراسات الاتحاد البرلماني الدولي حول هذا الموضوع.

وأكّدت النقاشات على الدور الذي يجب أن يؤديه الرجال والأجيال الشابة من البرلمانيين لنشر المعرفة وزيادة الوعي وإطلاق عمل برلماني قوي وفعال لتحرير السياسة والبرلمانات من التحيز ضدّ المرأة وجميع أشكال العنف القائم على نوع الجندر. وتمّ الاتفاق على أنّ الرجال يجب أن يكونوا عملاء للتغيير وأن يثيروا هذه القضية في برلماناتهم. وأوصى المشاركون بالإجراءات العملية التي يمكن اتخاذها والالتزامات التي يمكن القيام بها، بما في ذلك إطلاق حملات التواصل الاجتماعي لتغيير العقليات وتحدّي ثقافة الصمت. كما نظروا في التعاون مع مؤسسات الفكر والروابط العمالية والمنظمات غير الحكومية. اقترح المشاركون أدوات التدريب والرصد الإلزامية في البرلمانات لمساعدة الناس في التعرف على التحيز ضدّ المرأة والتحرش الجنسي. كان هناك اتفاق على الحاجة إلى تقييم كيفية قيام البرلمانات في الوقت الحالي بجمع معلومات مفصّلة عن حالات التحيز والعنف التي يتعرض لها البرلمانيين والموظفين البرلمانيين. يمكن إجراء هذا النوع من التحقيقات الداخلية كجزء من تقييم الحساسية الجندرية للبرلمان. واقترح أيضاً مراجعة القواعد التي تمنح البرلمانيين الحصانة من

المقاضاة بسبب التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة، وجمع مزيد من المعلومات حول دور لجان الأخلاقيات البرلمانية حتى يمكن التصدي للانتهاكات القائمة على نوع الجندر ضد المرأة في البرلمان.

ووجد المشاركون أنّ الاجتماع المشترك الأول بنّاء للغاية وعقدوا العزم على مواصلة الشراكة بين الهيئتين وتعميقها.

7. ورشة عمل حول صحة الأم والوليد والطفل: اعمل الآن من أجل صحة النساء والأطفال والمراهقين: دروس في التمويل الصحي والتشريعات والشراكات

افتتحت الجلسة السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، التي أكدت أهمية مناقشة أفضل الممارسات والتحديات البرلمانية فيما يتعلق بصحة المرأة والطفل والمراهقين من أجل تعزيز نتائج صحية أفضل على المستوى المحلي. وقدّم الدكتور غ. سيلبيرشميدت، مدير الشراكات والجهات الفاعلة من غير الدول في منظمة الصحة العالمية، لمحة عامة عن الوضع الحالي لصحة النساء والأطفال والمراهقين. وقال إنّه على الرغم من التقدّم الكبير الذي تمّ إحرازه في العقدين الماضيين، إلا أنّه يلزم اتخاذ إجراء أقوى.

وتم النظر في التشريعات وتخصيص الموازنة وبناء الشراكات في ثلاث جلسات منفصلة. أدارها الدكتور ف. بوستريو، عضو مجلس إدارة مؤسسة بوتنار وممثل الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، والسيد د. إيمباغو جاكوم، ممثل دائرة المراهقين والشباب في الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل.

وفيما يتعلق بالتشريعات، قدّم برلمانيون من ناميبيا والمكسيك وبنغلادش أفضل الممارسات من بلدانهم، بما في ذلك منع العنف وزواج الأطفال وحماية حقوق الأطفال والمراهقين. وأبرز النقاش الحاجة إلى النظر في القانون العرفي وتأثيره على صحة المرأة والطفل والمراهقين، وأهمية الرقابة لضمان تنفيذ الأطر القانونية القائمة. كما تمّ تحديد الصحة العقلية باعتبارها قضية ملحة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

وقدّم ممثلو السويد وتايلند ورواندا خبراتهم ودروسهم المستفادة بشأن التمويل الصحي. وتمّت الاشارة إلى أنّ المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وإعداد الموازنة الجندرية هما طريقتان مهمتان للحدّ من الفقر، في حين أنّ الالتزام السياسي والحلول المحلية نابعة من العوامل التمكينية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وأظهرت التجارب في مختلف المناطق أنّ الرعاية الصحية الأولية للأمهات والأطفال كانت في صلب التغطية الصحية الشاملة.

وفي النهاية، تمّ تقديم أمثلة من صربيا وأوغندا. وأبرزوا الحاجة إلى: العمل عبر الخطوط الحزبية والجندرية لتعزيز تشريع أقوى بشأن صحة المرأة والطفل والمراهقين؛ الدعوة إلى زيادة الموازنات الصحية؛ وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ومشاركة المرأة في السياسة.

وتحدثت السيدة هـ. فوغستاد، المديرة التنفيذية للشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، عن أهمية إشراك المجتمعات المحلية وتعزيز المساءلة عن صحة المرأة والطفل والمراهقين. وفي كلمتها الختامية، دعت السيدة غابرييلا كويفاس بارون البرلمانيين إلى التركيز على احتياجات الناس، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك القضايا الحساسة مثل الصحة العقلية والصحة الجنسية والإنجابية.

8. جلسة تفاعلية نظمت بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية: *الابتكار في البرلمان: الاستعداد للمستقبل*

ضمت الجلسة التفاعلية، التي نظمت بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، حوالى 50 من أعضاء البرلمان والأمناء العامين وكبار موظفي البرلمان.

وأدارت ورشة العمل السيدة ر. سينت جيرمينف، عضو مجلس الشيوخ (كندا)، التي لاحظت عند الافتتاح أنّ المواطنين كانوا يزدادون طلباً ونقداً بشأن النواب. هناك حاجة للبرلمانات لإيجاد طرق للاستجابة ومنع فقدان الثقة في المؤسسة.

وقدم السيد أ. ريتشاردسون، الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، بصورة موجزة، مركز الابتكار في البرلمان، وهو شراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات لدعم الابتكار البرلماني، من خلال تحسين استخدام التكنولوجيا الرقمية.

وكمقدمة للنقاش حول الابتكار في البرلمان، ردّ المشاركون على سؤال الاقتراع عبر الإنترنت: "هل قام البرلمان الخاص بك بتغيير أيّ شيء بالطريقة التي يعمل بها في السنوات الأخيرة؟" وأكدت الغالبية الواضحة من الردود الإيجابية، كما هو متوقع، أنّ البرلمانات والنواب كانوا دائماً يبتكرون ويتطورون.

وركز النقاش الذي تلي ذلك على التواصل مع الناس ومشاركة المواطنين في صنع القرار، وكذلك الإجراءات التشريعية. بناءً على سؤال الاقتراع الثاني عبر الإنترنت وعلى الدراسة الاستقصائية ما قبل الجلسة، كانت هذه هي المجالات الثلاثة التي عبّر المشاركون فيها عن اهتمامهم الأكبر بمناقشة الأساليب المبتكرة.

وقدم السيد أ. أناستازيا، سيناتور (البرازيل)، تجربة برلمانه في إشراك الناس. وأشار إلى مبادرات تهدف إلى تقريب النواب من المواطنين، مثل بوابة المواطن الإلكترونية حيث يمكن لأي شخص المشاركة في جلسات الاستماع العامة، وتقديم مقترحات للتشريع وتقديم الآراء بشأن أيّ مشروع قانون.

وقدم السيد ر. نهميلمان، أمين عام مجلس الشيوخ (هولندا) نتائج دراسة أجرتها لجنة الدولة الهولندية في هولندا والتي كلفت بتقديم المشورة للحكومة والبرلمان حول ما إذا كان النظام البرلماني لهولندا "التحوط للمستقبل". قدمت اللجنة العديد من التوصيات، بما في ذلك إدخال استفتاء تصحيحي ملزم لإعطاء الناخبين إمكانية نهائية لعكس التشريعات التي لا تتوافق مع آراء غالبية الناس. وأشار السيد ر. نهميلمان إلى وجود أسئلة أساسية حول مدى تأثير المواطنين في الديمقراطية التمثيلية، والأسئلة المتعلقة بمشاركة المواطنين في صنع القرار بشأن مجموعة من القضايا العملية، وعلاقة المواطنين بالممثلين المنتخبين.

ومن بين الأمثلة التي تمت مشاركتها هي مركز للبيانات المفتوحة استضافته البرازيل في مركز الابتكار في البرلمان، فضلاً عن مركز أمريكا اللاتينية الذي استضافته تشيلي، ومركز جنوب إفريقيا الذي استضافته زامبيا. وجاءت

المبادرات البرلمانية الأخرى للتواصل مع المواطنين من باكستان، والتي تستخدم مزيجاً من التدخلات والاستراتيجيات، بما في ذلك برنامج الطالب من أجل فهم أفضل للعمل البرلماني؛ الأرجنتين، حيث توجد مبادرة في مجلس الشيوخ لتعزيز لغة واضحة في التشريع، بحيث يمكن للناس فهم القانون، والحدّ من الغموض القانوني؛ جلسات استماع اللجنة المتنقلة في كندا واستخدام المرشِّحات على الالتماسات عبر الإنترنت للتعرف على تلك الموقّعة بواسطة الروبوتات وحظرها. وأشارت جنوب إفريقيا إلى أنّ البرلمان قد قام بتشخيص واضح لما يجب القيام به لتعزيز مشاركة المواطنين، لكن هذا التطبيق لا يزال غير موجود، خاصة عندما يتعلق الأمر بتقديم ملاحظات للمواطنين حول المدخلات التي قدموها.

وأثار سؤال الاقتراع الختامي – "ما مدى استعداد برلمانك للمستقبل؟" – انعكاساً أيضاً على كيفية الحكم على استعداد البرلمان للمستقبل، وفي الواقع، كيف يمكن أن يكون برلمان المستقبل. وتطرق النقاش إلى العلاقة بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية. ولوحظ أنّ الابتكار في الديمقراطية التمثيلية ضروري لمكافحة الشعوبية، ولكن يجب أن تكون الابتكارات مستدامة. لم يكن الابتكار من أجل التغيير وحده كافياً. فلابد من رؤية الابتكار من خلال ما إذا كان سيعزز الديمقراطية التمثيلية أم لا.

9. معرض حول المعرفة

رافق المناقشة العامة للجمعية العامة معرضاً للمعرفة، والذي هدف إلى تقريب المعنيين في التعليم الدولي من البرلمانيين من خلال النقاشات المباشرة والأنشطة التفاعلية. وتضمّن معارض من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)، ومؤسسة قطر، وأكاديمية الإنسانية والتربية والحقوق (HER).

10. فعالية جانبية: *التنفيذ الوطني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية كوسيلة للتصدي للتهديدات الناشئة عن الجهات الفاعلة من غير الدول*

في 7 نيسان/ أبريل، نظمت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، بالشراكة مع حكومة دولة قطر الشقيقة، فعالية جانبية حول دور البرلمانات في التنفيذ الوطني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، كجزء من معالجة تهديدات الجهات الفاعلة غير الحكومية. وافتتح الفعالية رئيس اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي ورئيس دعم التنفيذ التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (شعبة التعاون الدولي والمساعدة). وبدأ بعرض موجز للاتفاقية حتى يتمكن المشاركون من تعميق فهمهم في التزامات الدول الأطراف في الاتفاقية ودور الاتفاقية بشكل أفضل في التصدي للتهديدات الحالية والجديدة التي تشكلها الجهات الفاعلة غير الحكومية. ثم شارك المشاركون تجاربهم والتحديات التي واجهوها في تنفيذ الاتفاقية. وتبادلوا وجهات النظر جول كيفية تأدية البرلمانات دور أكثر نشاطاً على المستوى الوطني في زيادة الوعي بالحاجة الملحّة إلى اعتماد إطار تشريعي لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

الانتخابات والتعيينات

1. اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي للجنة التنفيذية:

المجموعة الإفريقية

- السيدة أ.د ميرغان كانوتي (السينغال)، لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في نيسان/أبريل 2023.

2. اللجنة الفرعية للتمويل

جددت اللجنة التنفيذية لـ:

- معالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)، لولاية مدتها سنتين تنتهي في نيسان/أبريل 2021.

عينت اللجنة التنفيذية:

- السيد ك. لوساكا (كينيا)، لولاية تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

3. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات سعادة السيدة عفراء البسطي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، كنائب أول للرئيس والسيدة أ. تولي (نيوزيلندا)، كنائب ثاني للرئيس لولاية تنتهي في آذار/مارس 2020.

وانتخب أيضاً الممثل الإقليمي التالي لمكتب النساء البرلمانيات:

المجموعة الإفريقية

- السيدة ك. بوكار أبا إبراهيم (نيجيريا)، لملء شاغر بعد انتهاء ولاية السيدة ف. أديدويان (نيجيريا)، لولاية تنتهي في آذار/مارس 2020.

منصب ممثل إقليمي لمجموعة أوراسيا، لملء منصب شاغر من قبل السيدة س. ساردارياان (أرمينيا)، والتي لم تعد برلمانية، لولاية تنتهي مدتها في آذار/مارس 2020.

4. مجلس منتدى البرلمانيين الشباب

انتخب المنتدى الأعضاء التالية أسماؤهم في مجلسه لولاية مدتها سنتين تنتهي في آذار/مارس 2021:

المجموعة الإفريقية:

- السيدة م. تياندرييغوغو (بوركينا فاسو)
- السيد ف. فوتي (غابون)

المجموعة العربية:

- سعادة السيدة ريا المنذري (سلطنة عمان)
- سعادة السيد عمر الطبطبائي (دولة الكويت)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيد. س. دوراني (باكستان)
- (شاغر)

مجموعة أوراسيا:

- السيدة إ.أفانيسييفا (روسيا الاتحادية)
- السيد ب. ماكين (كزاخستان)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

- السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)
- السيد م. بوفا (سورينام)

المجموعة 12+:

- السيد م. غراند (إيطاليا)
- السيد أ. ليشتي (ألمانيا)

انتخب المجلس أيضاً السيد م. بوفا (سورينام) رئيساً له.

5. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لولاية مدتها خمس سنوات تنتهي في نيسان/أبريل 2024:

- السيد ج.كيم (جمهورية كوريا)

6. لجنة شؤون الشرق الأوسط

أعاد المجلس الحاكم انتخاب السيدة س. أتولهجان (كندا) كرئيس لولاية مدتها سنة واحدة تنتهي في نيسان/أبريل 2020.

وانتخب أيضاً الأعضاء التاليين لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في نيسان/أبريل 2023:

- السيدة م. موكيتمي (ليزوتو)
- السيدة أ.ب بواتينغ (غانا)

7. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخبت اللجنة السيدة أ. فاداي (هنغاريا)، لولاية مدتها سنة واحدة تنتهي في نيسان/أبريل 2020 والسيد م. روجيرز (زامبيا)، للولاية الثانية التي تنتهي في نيسان/أبريل 2021.

انتخب المجلس الحاكم العضوين التاليين لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في نيسان/أبريل 2023:

- مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: السيدة ف. حسيني (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)
- مجموعة أوراسيا: السيد هـ. هوفانيسيان (أرمينيا)

8. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التاليين لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في نيسان/أبريل 2023:

المجموعة الإفريقية:

- السيدة م.ن منساه ويليامز (ناميبيا)
- السيد و. تيني (نيجيريا)
- السيد أ. توياغا (بوروندي)
- السيدة ج. أوديول (كينيا)
- (شاغر)

المجموعة العربية:

- معالي الدكتورة السيدة أمل عبد الله القبيسي (دولة الإمارات العربية المتحدة)
- معالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة س.جنات ماري (باكستان)
- السيدة أ. حسين (ماليزيا)
- السيد ك. جلالي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)
- السيد ج. شين (الصين)

مجموعة أوراسيا:

- (شاغر)
- (شاغر)

مجموعة أميركا اللاتينية وبحر الكاريبي:

- السيدة إ. باسادا (أوروغواي)
- السيد ف.ف سواريز دياز (الجمهورية الدومينيكية)
- السيد ج.ف ميرينو (السلفادور)

مجموعة 12+:

- السيد ر. لوباتكا (النمسا)
- السيد ر. ديل بيشيا (فرنسا)
- السيد ج. مغليور (إيطاليا)
- السيدة م. كينير نيلين (سويسرا)
- (شاغر)

9. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

انتخب المجلس الحاكم السيدة ل. كوارتابيلي (إيطاليا) كمسهل للحوار.

10. مكتب اللجان الدائمة

انتخبت اللجان الدائمة الأعضاء التاليين لولاية مدتها سنتين (قابلة للتجديد) لمكاتبهم الخاصة وتنتهي الولاية في نيسان/أبريل 2021.

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

المجموعة الإفريقية:

- السيدة ب.إيكورو يوكا (كونغو)- الولاية الأولى

المجموعة العربية:

- سعادة الدكتور علي عبد الرحمن محمد عيسى (جمهورية السودان) لاستكمال الولاية الأولى لجمهورية السودان (تنتهي الولاية: آذار/مارس2020)
- سعادة السيدة علياء الجاسم (دولة الإمارات العربية المتحدة) لإنهاء ولايتها الأولى لدولة الإمارات العربية المتحدة (تنتهي ولايتها: آذار/مارس 2020)
-

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة أ. نافا-يوندين (منغوليا)- الولاية الأولى
- السيد س.أ. أرباب (باكستان) لاستكمال الولاية الثانية لباكستان (تنتهي ولايته: تشرين الأول/أكتوبر 2020).

مجموعة أوراسيا:

- السيدة س. غريغوريان (أرمينيا) – الولاية الأولى
- السيد ب. تولستوي (روسيا الاتحادية) - الولاية الأولى

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

المجموعة العربية:

- سعادة السيدة وفاء بني مصطفى (المملكة الأردنية الهاشمية) - الولاية الثانية
- سعادة السيد عبد الله عبد الحميد ذياب الخريبط (جمهورية العراق)، ليحل مكان سعادة السيد محمد الجبوري (جمهورية العراق)، لإنهاء الولاية الأولى لجمهورية العراق والتي تنتهي في آذار/مارس 2020.

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة س. جنات ماري (باكستان)- الولاية الأولى

مجموعة أوراسيا:

- السيد أ. بوشيان (أرمينيا) ليحل مكان السيد أ.سيمونيان (أرمينيا)، لاستكمال الولاية الأولى لأرمينيا والتي تنتهي في آذار/مارس 2020.

مجموعة 12+:

- السيدة س. دينيشا (رومانيا)- الولاية الثانية

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

المجموعة الإفريقية

- السيد أ. نيونغابو (بوروندي) – الولاية الثانية
- السيد هـ. بيكالي-أكوي (غابون) – لاستكمال الولاية الأولى لعضو المكتب السابق في غابون والذي لم يعد برلمانياً. تنتهي الولاية الأولى في آذار/مارس 2020.

المجموعة العربية:

- سعادة السيدة آلاء تحسين حبيب طلباني (جمهورية العراق) – الولاية الأولى

مجموعة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي

- السيدة س.ل كريكسيلي (الأرجنتين)- الولاية الأولى

مجموعة 12+:

- السيد د. ماري (فرنسا)- الولاية الأولى
- السيد س. سبينجيمين (كندا) – الولاية الثانية

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

المجموعة الإفريقية

- السيد ب. أكامبا (أوغندا)- الولاية الأولى

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد. أ. نيام-أسور (منغوليا)- الولاية الأولى

مجموعة أوراسيا

- السيد س. غافريلوف (روسيا الاتحادية) – الولاية الثانية

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ج.س روميرو (الأرجنتين)- الولاية الثانية

11.مقررو الجمعية العامة الـ142

عينت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، السيدة س. روث (ألمانيا) مقررة للبند الرئيسي المعنون: الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن، لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها. كلفت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، بإجراء مشاورات لتحديد مقرر ثان.

عيّنت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة السيد أ. جريفروي (بلجيكا) والسيد ب. ماريو (كينيا)، والسيدة س. دينيتش (رومانيا)، مقررين مشاركين للبند الرئيسي المعنون: *تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج.*

وسائل الإعلام والاتصالات

التغطية الإعلامية

أصدر فريق الاتصالات في الاتحاد البرلماني الدولي ثلاث نشرات صحفية وبيانين رئاسيين خلال الجمعية العامة الـ 140. وتمّ إرسال النشرات إلى 1000 منفذ إعلامي دولي في جميع أنحاء العالم باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية. كما تم إرسالها إلى جميع الأعضاء لتشجيعهم على نشر المزيد.

ونظم فريق الاتصالات في الاتحاد البرلماني الدولي مؤتمرات صحفية افتتاحية وختامية مع المضيفين القطريين بمشاركة رئيس مجلس الشورى ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. وكان حضور كليهما جيداً من قبل وسائل الإعلام المحلية، وخاصة المؤتمر الختامي حيث كان هناك أيضاً بعض المراسلين الأجانب.

وغطت الصحف الوطنية والإقليمية الجمعية العامة على نطاق واسع في المنافذ الحكومية مثل Gulf Times و Qatar Tribune و Qatar Peninsula، وكذلك على تلفزيون قطر Qatar Tv. كان هناك أيضاً بعض التغطية على قناة الجزيرة وبعض وسائل الإعلام الدولية، وخاصة من الصين وروسيا والشرق الأوسط. وغطت صحف أمريكا اللاتينية تطورات الجمعية العامة المتعلقة بالأزمة في فنزويلا ووفدها في الدوحة.

وسائل التواصل الاجتماعي

شهدت حسابات وسائل التواصل الاجتماعي في الاتحاد البرلماني الدولي ارتفاعات كبيرة في الأرقام والمشاركة بفضل الهاشتاغ مثل #IPU140، وخاصة في حساب الانستغرام الجديد الذي يضم حالياً أكثر من 600 متابع. وزاد عدد المتابعين على تويتر بشكل كبير إلى أكثر من 21000 شخص بما في ذلك العديد من النواب. وأحرز حساب فيسبوك تقدماً مطرداً أيضاً مع 100 متابع إضافي، حققوا ما مجموعه أكثر من 2460 متابعاً.

إن واحدة من التغريدات الأكثر شيوعاً على @IPUparliament، بمشاركة 900 %، بما في ذلك 44 إعادة تغريد و 73 إعجاباً، كانت: "مرحباً بكم في برلمانات العالم` يعلن صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني عن افتتاح الجمعية العامة #IPU140 في الدوحة، #دولة قطر".

وحطمت تغريدة أخرى الأرقام القياسية من حيث المشاركة وهي إعادة تغريد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي على تغريدة الرئيس، في إشارة إلى أعضاء الوفد الفنزويلي الذين لم يتمكنوا من السفر إلى الجمعية العامة. وحصلت التغريدة على 225 إعادة تغريد و138 إعجاباً بالإضافة إلى عدد من التعليقات.

الصور وصندوق صور السيلفي

أصدر مصورو الاتحاد البرلماني الدولي الرسميون خلال الجمعية العامة مئات الصور التي تم نشرها على فترات منتظمة على صفحات فليكر للاتحاد البرلماني الدولي للمشاركين من أجل تنزيلها ومشاركتها.

وكان لصندوق صور السيلفي "من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع" سمة شعبية في معرض حول المعرفة مع أكثر من 1500 صورة تم التقاطها (أقل قليلاً مقارنة مع 2000 صورة في #IPU139 والتي كانت جزءاً من حملة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للاحتفال بالذكرى السنوية الـ 70 لإعلان حقوق الإنسان). كان هناك معدل تحويل قدره 25 % من المندوبين الذين نقروا على روابط الموقع الالكتروني للاتحاد البرلماني الدولي في رسائل البريد الإلكتروني المرسلة إليهم التي تحتوي على صورهم، ونقر 53 % على الانستغرام و21 % على تويتر.

الفيديو

أجرى فريق الاتصالات مقابلات مع عشرات من البرلمانيين والخبراء لإعداد شريط فيديو قصير عن أهم مقتطفات الجمعية العامة، والذي يجب أن يكون متاحاً في الأسابيع التالية. وأجرى المضيف أيضاً مقابلة مع عدد من المندوبين عبر الفيديو لاستخدامه على وسائل التواصل الاجتماعي.

عضوية الاتحاد البرلماني الدولي*

الأعضاء (179)

أفغانستان، ألبانيا، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، مملكة البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، جمهورية جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، هايتي، هندوراس، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، دولة الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجمهوريّة اللبنانيّة، ليسوتو، دولة ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، مونتينيغرو، المملكة المغربية، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، سلطنة عُمان، الباكستان، بالاو، دولة فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، جمهورية السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور الشرقية، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية التونسية، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، الجمهورية اليمنية، زامبيا وزيمبابوي.

الأعضاء المنتسبون (12)

برلمان الأنديز، البرلمان العربي، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (IPA CIS)، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (WAEMU)، برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي (PARLATINO)، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود (PABSEC) والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE).

* عند اختتام الجمعية العامة الـ 140

جدول الأعمال، والقرارات والنصوص الأخرى
للجمعية العامة الـ 140

1. انتخاب الرئيس ونواب الرئيس للجمعية العامة الـ 140
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة حول موضوع *البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلام، والأمن، وسيادة القانون*
4. *عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان*
   (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)
5. *دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار*
   (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة)
6. تقارير اللجان الدائمة
7. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة في الجمعية العامة الـ 142، للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين
8. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده
9. دعوة إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي

إعلان الدوحة

البرلمانات كمنابر

لتعزيز التعليم من أجل السلام، والأمن، وسيادة القانون

أقرته الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

(الدوحة، 10 نيسان/أبريل)

نحن، أعضاء البرلمان من 160 بلداً وأكثر من 24 منظمة برلمانية إقليمية، نجتمع في الدوحة، دولة قطر، في الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي، وندرك أهمية التعليم كمنصة لتعزيز السلام والأمن وسيادة القانون.

إن السلام والأمن وسيادة القانون هي أهداف دائمة للمجتمع الدولي. هذه هي الشروط المسبقة للناس لمتابعة حياة سعيدة وذات مغزى وتعظيم إمكاناتهم الاجتماعية والاقتصادية كأفراد، وأسر وأفراد مجتمع، وكمواطنين مشاركين. وبالرغم من الجهود الدؤوبة لتطوير مؤسسات وآليات وطنية ودولية قوية تمكّن من حلّ النزاعات والخلافات بدون عنف، فإنّ بعض أشكال النزاع لا تزال تعصف بجميع مجتمعاتنا تقريباً. ويمكن للتدابير الانفرادية التي تتخذها الدول ضدّ دول أخرى من دون إذن من المجتمع الدولي، أن يكون لها تأثير سلبي على الأمن والاستقرار ومعيشة الناس. ونحن نقدر أن الحفاظ على السلام وتوفير الأمن وضمان سيادة القانون تظل أهدافاً تتطلب اهتمامنا الكامل.

ويتصف القرن الواحد والعشرون، بأشكال مختلفة من العنف. ويبدو أنّ التدخلات العسكرية والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجمات الإلكترونية والحروب الأهلية والتمرد المسلح وعنف العصابات، كلها تشير إلى عالم يسود فيه خطر متزايد وجو من انعدام الأمن. وعلى عكس الاعتقاد السائد، فإن معظم أعمال العنف المميتة لا تحدث في مناطق النزاع. ووفقاً لدراسة استقصائية عن الوفيات العالمية جراء العنف بالأسلحة الصغيرة للعام 2017، فإنّ ما لا يقل عن 560000 شخصاً قد توفّوا جراء العنف في العام 2016، بينما توفى حوالى 99000 فقط (18%)، في مناطق الحرب. وتسلّط هذه الإحصاءات الضوء على أنّنا بحاجة لإعادة التفكير في الطريقة التي نتصور بها السلام والأمن، وسيادة القانون على المستوى الدولي.

ويذكرنا الهدف 4 من خطة التنمية المستدامة للعام 2030، بالصلة بين ***التعليم والسلام***. وعلاوة على ذلك، إن التعليم معترف به كحقّ أساسي من حقوق الإنسان. إنّه يعزز فكرة أنّ التعليم هو أكثر من مجرد تحويل الأفراد إلى عملاء نشيطين للنظام الإنتاجي: إنه يخلق أيضاً إحساساً بالمواطنة وانتماءً للمجتمع. ويهدف التعليم إلى مساعدة الناس على فهم العالم والمشاركة في الحياة العامة، وفي نهاية المطاف ضمان التماسك الاجتماعي القائم على القيم المشتركة. ويعتبر التعليم أيضاً القاسم المشترك الذي يساعد على تحقيق التوازن بين النساء والرجال والسكان الريفيين والحضريين، ويضمن تكافؤ الفرص للجميع في المجتمع.

وبصفتنا برلمانيين، نحن ملتزمون بدعم آليات وتدابير تمويل تعمل من أجل تعزيز التعليم، كمنصة لتعزيز السلام والأمن وسيادة القانون، تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما هدف التنمية المستدامة رقم 4. ويشمل هذا الدعم ما يلي:

تمكين الوصول العادل للجميع إلى التعليم. نحن ندرك أنّ الوصول إلى التعليم محدود بسبب الحواجز الاجتماعية الضخمة وبالتالي نحن ملتزمون بما يلي:

- اعتماد تشريعات وطنية تضمن التعليم كحقّ عالمي، يتمّ توفيره من خلال خدمات عامة وخاصة شاملة يمكن الوصول إليها، بما يتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة؛
- تشجيع اعتماد تدابير تشريعية، لتحقيق الإعمال الكامل للحق في التعليم، بشكل فردي ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين؛
- ضمان أن يستكمل جميع الأطفال والمراهقين بحلول العام 2030، دورة كاملة من تنمية الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي، تماشياً مع الهدف رقم 4، الغاية رقم 1 من أهداف التنمية المستدامة https://www.un.org/development/desa/disabilities/envision2030-goal4.html)؛
- إنشاء مرافق تعليمية، مع توفير التمويل الكافي على جميع المستويات (ما قبل الابتدائي، الابتدائي، الثانوي وما بعد الثانوي)، لتلبية احتياجات الأطفال الأكثر حرماناً والشباب والبالغين والمهاجرين واللاجئين والمجتمعات النازحة داخلياً؛
- جعل التعليم المهني والتعليم العالي أكثر سهولة، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد المنح الدراسية والقروض الميسرة المتاحة للأفراد، لا سيما من الأوساط المحرومة؛
- بناء وتحديث المرافق التعليمية المراعية للطفل، والإعاقة، والجندر والتي توفر بيئات تعليمية آمنة وغير عنيفة وشاملة وفعالة للجميع؛
- القضاء على الفوارق الجندرية في التعليم وضمان المساواة، في الوصول إلى جميع مستويات التعليم للنساء والفتيات والرجال والفتيان والقطاعات المهمشة من السكان، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمشردين داخلياً واللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين والأوساط المحرومة، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الجذرية لتمثيلهم الناقص في التعليم، مثل الوصم بالعار والتمييز والعنف ونقص الموارد أو البنية التحتية الكافية؛
- ضمان إتاحة التعليم للسجناء لتسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع.

تسهيل الوصول إلى التعليم الجيد وتوفيره. كمشرعين، لدينا الوسائل اللازمة لإنشاء إطار قانوني وبيئة تنظيمية لا تضمن فقط الوصول العادل إلى التعليم، بل أيضاً تضمن جودة التعليم للجميع. ويجب أن يحصل كل شخص يقيم على أراضي دولة معينة على تعليم جيد. وهذا ضروري لتعزيز احترام أكبر للقيم الديمقراطية[1]، والحفاظ على الديمقراطية[2]، وضمان المشاركة المتساوية للنساء والرجال في الحياة السياسية ورفاههم[3]. لذلك، نحن ملتزمون بـ:

- تعزيز سياسات ولوائح حكومية تضمن التعليم المجاني العادل والجيد للجميع (النساء والفتيات، الرجال والفتيان)، وذلك تماشياً مع الهدف 4، الغاية 1 من أهداف التنمية المستدامة (https://www.un.org/development/desa/disabilities/envision2030-goal4.html)، لضمان دمج التعليم في خطة تنمية وطنية شاملة؛
- توسيع فرص التعلم والتعليم للبالغين كجزء من نهج للتعلم مدى الحياة، لا سيما بين أولئك الذين حرموا من التعليم في الماضي؛
- زيادة توفير المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، وخاصة بين المجتمعات الضعيفة أو المحرومة؛
- تشجيع تطوير المناهج التعليمية التي تعزّز الإدماج الاجتماعي والتسامح والمساواة الجندرية وثقافة السلام والتفاهم المتبادل؛
- الترويج للسياسات واللوائح الحكومية التي تضمن إشراك الأشخاص المتنقلين في أنظمة التعليم الوطنية، بما في ذلك نظم الاعتراف بإنجازات ومؤهلات التعليم السابقة.

تعزيز المشاركة المدنية المنتجة من خلال تعليم المواطنة العالمية. ويوفر ذلك شعوراً بالانتماء إلى المجتمع العالمي، حيث يختبر أعضاؤه التضامن والهوية الجماعية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. في هذا الصدد، نحن ملتزمون بما يلي:

- ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعرفة والمهارات اللازمة، لتعزيز التنمية المستدامة والمشاركة المدنية المنتجة وذلك، تماشياً مع الهدف 4، الغاية 7 من أهداف التنمية المستدامة،

---

[1] قرار بشأن *تنفيذ السياسات التعليمية والثقافية المصممة لتعزيز احترام أكبر للقيم الديمقراطية*، المؤتمر البرلماني الدولي الـ 89، نيودلهي، 17 نيسان/ أبريل 1993، http://archive.ipu.org/conf-e/89-2.

[2] *الإعلان العالمي عن الديمقراطية*، المؤتمر البرلماني الدولي الـ 98، القاهرة، 16 أيلول/ سبتمبر 1997، http://archive.ipu.org/cnl-e/161-dem.htm3.

[3] *قرار بشأن التعليم والثقافة كعاملين أساسيين في تعزيز مشاركة الرجال والنساء في الحياة السياسية وكشرط مسبق لتنمية الشعوب*، المؤتمر البرلماني الدولي الـ 105، هافانا، 6 نيسان/ أبريل 2001، http://archive.ipu.org /conf-e/105-2.html.

- https://www.un.org/development/desa/disabilities/envision2030-goal4.html)؛
- تقديم أنشطة خارج المناهج الدراسية توفّر فرصاً للشباب للمشاركة في السياسة من خلال مدارسهم ومجتمعاتهم، وعلى المستوى الوطني، بما في ذلك عن طريق تشجيع من هم دون سنّ التصويت على المشاركة في الحكومات الطلابية وبرلمانات الشباب؛
- تصميم وتنفيذ البرامج التي توفر للأطفال والشباب والكبار، وأولئك من الفئات المهمشة والمحرومة فرصة الحصول على التعليم – في الفصل الدراسي ومن خلال خدمة المجتمع – بشأن المشاركة المدنية وحقوق الإنسان والمساواة الجندرية والحوكمة والتاريخ والقانون والاقتصاد بطرق تعّزز التفكير النقدي والمسؤولية الاجتماعية، وتمنع تعليم الكره أو التمييز من أي نوع؛
- دعم التعليم الذي عزز أهداف العدالة الانتقالية، في مجتمعات ما بعد النزاع ومراعاة تراث الماضي بطريقة تمنع وقوع الفظائع مرة أخرى؛
- تشجيع المشاورات الوطنية وحملات التوعية مع دوائرنا الانتخابية، لتعزيز المواطنة العالمية والحوار والاحترام بين الثقافات والأديان؛
- تعزيز التعاون بين البرلمانيين، الذي يدعم برامج تعليم المواطنة العالمية، بما في ذلك من خلال مبادرات التبادل والتعاون بين اتحاد الطلاب والشباب.

دعم التعليم غير الرسمي. يوفر ذلك وسيلة بديلة للتعلم مدى الحياة وتنمية المهارات من خلال توفير الفرص التعليمية للجميع. وتشمل التزاماتنا:

- ضمان المساواة بين جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والعالي بتكلفة معقولة، بما في ذلك على المستوى الجامعي وذلك، تماشياً مع الهدف 4، الغاية 3 من أهداف التنمية المستدامة (https://www.un.org/development/desa/disabilities/envision2030-goal4.html)؛
- زيادة عدد المنح الدراسية المتاحة للأفراد، لا سيما من الأوساط المحرومة، للالتحاق بالتدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج التقنية والهندسية والعلمية؛
- القضاء على الفوارق الجندرية، وتيسير المساواة في الحصول على التدريب المهني للنساء والفتيات والرجال والفتيان والقطاعات الضعيفة من السكان؛
- بناء وتحديث مرافق التعليم غير الرسمية المراعية للطفل، والإعاقة، والجندر، والتي توفر بيئات تعليمية آمنة وغير عنيفة وشاملة وفعالة؛
- زيادة المعروض من المهنيين المؤهلين في مجال التدريب المهني، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، وخاصة في المجتمعات الضعيفة أو المحرومة؛

- إنشاء نظام متماسك للاعتمادية ومراقبة الجودة للتعليم غير الرسمي، وذلك بالتشاور مع الجهات المعنية في المجتمع المدني.

حماية النظم التعليمية في حالات النزاع أو انعدام الأمن. وفقاً لتقرير العام 2018، *التعليم ضحية الصراع* من قبل التحالف العالمي لحماية التعليم من الصراع، كان هناك أكثر من 12700 هجوماً على المدارس بين عامي 2013 و2017، مما أضرّ بأكثر من 21000 طالب ومعلم في 70 دولة على الأقل. واعترافاً بأهمية هذا الموقف وضرورته الملحّة، نحن ملتزمون بما يلي:

- حثّ الحكومات على تأييد *إعلان المدارس الآمنة*، الذي يتيح للدول الفرصة للتعبير عن دعم سياسي واسع لحماية واستمرار التعليم في النزاعات المسلحة؛
- ضمان أنّ الأطر القانونية الوطنية لحماية المرافق التعليمية، (المدارس والجامعات والمعاهد وغيرها)، في حالات النزاع أو انعدام الأمن تعالج الانتهاكات المتعلقة بالتعليم؛
- توفير تمويل مستدام للبرامج الدولية، بقيادة منظمات مثل الأونروا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف واليونسكو، تضمن حصول الأطفال اللاجئين على تعليم جيد؛
- زيادة الوعي بالانتهاكات ذات الصلة بالتعليم للقانون الدولي الإنساني، من خلال إدراج مبادئ القانون الدولي الإنساني و*إعلان المدارس الآمنة*، في تعليم الأطفال والكبار، ومن خلال التأكيد على رعاية التعليم عند تدريب القوات المسلحة الوطنية، والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية المرتبطة بها؛
- وضع سياسة شاملة لحماية المدارس في حالات النزاع أو انعدام الأمن، وإشراك جميع المؤسسات الحكومية المعنية، والقائمين على أمن الدولة، ومنظمات التعليم والمجتمع المدني، على جميع المستويات، لتطوير هذه السياسة وتنفيذها؛
- ضمان عدم قيام قوات أمن الدولة والجهات الفاعلة المسلحة غير التقليدية، بوضع نقاط تفتيش ومرافق عسكرية بالقرب من المدارس والمرافق التعليمية؛
- الانخراط في حوار مع قوات أمن الدولة والجهات الفاعلة المسلحة الأخرى، حتى لا تستخدم المدارس والمرافق التعليمية للأغراض العسكرية، بما في ذلك تخزين الأسلحة وحيازتها واستخدامها في تلك المرافق؛
- وضع وتنفيذ تدابير لضمان النقل الآمن والمرور للطلاب والموظفين التربويين، على الطرق المؤدية من وإلى المرافق التعليمية الرسمية وغير الرسمية، وضمان الحماية المادية للمباني التعليمية نفسها، بما في ذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا التي يمكن أن تشمل نظم الإنذار المبكر؛
- في أوقات النزاع المسلح أو انعدام الأمن، حيث يكون الوصول إلى المرافق التعليمية محدوداً، يجب التخطيط وتوفير الموارد الكافية لضمان توفير التعليم البديل، حيثما كان ذلك مناسباً ومتاحاً (على سبيل المثال، المدارس المجتمعية أو التعلم عن بعد)؛ ومن شأن ذلك أن يساعد في ضمان استمرارية التعليم والوصول إليه في أوقات النزاع المسلح أو انعدام الأمن؛

- تشجيع التعاون مع منظمات المجتمع واللجان المحلية، ودعمها لوضع تدابير الحماية المدرسية، بما في ذلك من خلال لجان الحماية التعليمية.

وباعتماد هذا الإعلان، نقرّ بأنه، وبدرجات متفاوتة، يتعيّن على جميع مجتمعاتنا معالجة مظاهر التعصّب والتهميش والإقصاء. كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تحقيق السلام "*يجب علينا تعليم أطفالنا الحب قبل أن يعلمهم الآخرون الكراهية*". كمشرعين، نحن ندرك أنّ توفير التعليم الجيد النوعية المتاح للجميع، هو عنصر حاسم في هذا الصدد. ولا يقتصر التعليم على تزويد الأفراد بمهارات ملموسة تمكنهم من توفير فرص عمل منتجة، بل إنّه يطور أيضاً المهارات الحياتية التي تعزّز المشاركة المدنية، وتقلل من احتمال أن يلجأ الناس إلى العنف لحلّ النزاع. وفي عالم متغير باستمرار، نحتاج إلى ممارسة تعليمات متعلقة بالتشريع، والإشراف، والموائمة للتأكد من أنّ التعليم قابل للتكيف، وفي وضع جيد لمواجهة التحديات التي تواجه مجتمعاتنا.

عدم جواز قبول المرتزقة والمقاتلين الأجانب كوسيلة لتقويض السلام والأمن الدولي والسلامة الإقليمية للدول وانتهاك حقوق الإنسان

*قرار اعتمد بتوافق الآراء * من قبل الجمعية العامة الـ 140، للاتحاد البرلماني الدولي*

(الدوحة، 10 نيسان/ ابريل 2019)

إن الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي،

(01) إذ تعيد تأكيد الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالالتزام الصارم بمبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية للدول، وعدم انتهاك الحدود المعترف بها دولياً وتقرير المصير للشعوب، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون داخل الولاية القضائية المحلية للدول، وتعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

(02) وإذ تشير إلى تعاريف المرتزقة الواردة في المادة 47، من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف للعام 1949، والمادة 1 من الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم للعام 1989،

(03) وإذ تشير أيضاً إلى أن البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، ينطبق في النزاعات المسلحة الدولية وأن الاتفاقية الدولية بشأن المرتزقة تنطبق على جميع النزاعات المسلحة،

(04) إذ تشير إلى عدم وجود صك قانوني دولي، يتعلق بالمقاتلين الأجانب أو المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا يوجد تعريف قانوني مقبول لهذه المصطلحات؛ وأنّ الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان، وإعاقة ممارسة حقوق الشعوب في تقرير المصير يستخدم التعريف التالي للمقاتلين الأجانب: "الأفراد الذين يغادرون بلدهم الأصلي، أو محل إقامتهم المعتاد ويتورطون في أعمال عنف، كجزء من تمرّد أو جماعة مسلحة من غير الدول في نزاع مسلح"،

(05) وإذ تأخذ بعين الاعتبار أنّ وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية، ذات الصلة والممارسات الجيدة للدول المتعلقة بعمليات المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، أثناء النزاع المسلح في 17 أيلول/ سبتمبر 2008، تُعرّف المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، بأنها كيانات أعمال خاصة، بصرف النظر عن كيفية تعريفها بأنفسها، تقدم خدمات عسكرية و/ أو أمنية، بما في ذلك على وجه الخصوص الحراسة المسلحة وحماية الأشخاص والأشياء، مثل القوافل والمباني وأماكن أخرى؛ صيانة وتشغيل أنظمة الأسلحة؛ احتجاز السجناء؛ وتقديم المشورة للقوات المحلية وموظفي الأمن أو تدريبهم،

---

* أعربت وفود أرمينيا وجمهورية التشيك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيسلندا والنرويج ورومانيا والسويد عن تحفظها على القرار بأكمله.

(**06**) وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أنّ الأشخاص والموظفين ومديري المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، هم أشخاص يعملون لدى مؤسسة عسكرية وأمنية خاصة، من خلال تأجير مباشر أو بموجب عقد،

(**07**) وإذ تدرك أنّ أنشطة المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، في معظم الحالات، تتماشى مع الالتزامات القانونية والممارسات الجيدة ذات الصلة،

(**08**) وإذ تؤكد من جديد أنّ موظفي المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة ملزمون، بصرف النظر عن وضعهم، بالامتثال للقانون الدولي الإنساني، الساري والتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويخضعون للمحاكمة إذا ارتكبوا أفعالاً معترف بها كجرائم بموجب القانون الوطني أو الدولي المعمول به؛ وعلاوة على ذلك، تقع على عاتق المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، مسؤولية احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الانتهاكات التي يرتكبها أفرادها، وتوفير أو التعاون في عمليات توفير سبل إنصاف فعالة للضحايا،

(**09**) وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ذات الصلة بما في ذلك القرار 182/71، المؤرخ في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016، وقرارات مجلس حقوق الإنسان 12/15 المؤرخ في 30 أيلول/ سبتمبر 2010، و 26/15 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، و 4/18 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2011، و 8/21 المؤرخ في 27 أيلول/ سبتمبر 2012، و13/24 المؤرخ في 26 أيلول/ سبتمبر 2013، و10/27 المؤرخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2014، و6/30 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، 4/33 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2016 و 3/36 المؤرخ في 28 أيلول/ سبتمبر 2017، و 39 / 5 من 27 أيلول/ سبتمبر 2018، بالإضافة إلى جميع القرارات التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في هذا الصدد، وقرار البرلمان الأوروبي الصادر في 4 تموز/ يوليو 2017 بشأن مؤسسات الأمن الخاصة، مدونة السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية في القطاع الخاص (2010)، واتفاقية القضاء على الارتزاق في إفريقيا (1977)،

(**10**) وإذ تشير أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلم والأمن (1325 و1888 و1960)، وعلى وجه الخصوص القرار 1820، الذي يقرّ بأن جميع أشكال العنف الجنسي في الصراعات المسلحة يمكن أن تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية،

(**11**) وإذ تعرب عن القلق البالغ إزاء الخطر الذي تشكله أنشطة المرتزقة، على السلام والأمن في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في مناطق النزاع المسلح، والتهديد الذي يشكلونه لسلامة واحترام النظام الدستوري للبلدان المتضررة،

(**12**) وإذ تعرب عن القلق الشديد إزاء عشرات انتهاكات حقوق الإنسان، التي يرتكبها المرتزقة والمقاتلون الأجانب بما في ذلك الذين تم توظيفهم من قبل العسكريين الخاصين، وموظفي المؤسسات الأمنية ضد السكان المدنيين، بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء، والاغتصاب واستعباد النساء والأطفال والتعذيب والاخفاء القسري وعمليات الاختطاف، وكذلك النهب والاعتقال والاحتجاز التعسفي،

(**13**) وإذ تعرب عن استيائها للاتجاه المقلق للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي مثل الاغتصاب كسلاح في الحرب، ضد الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال، ويثير جزعها التعافي الصعب الذي يواجهه الناجون الذين يعانون بمجرد

عودتهم إلى ديارهم من المعاملة القاسية، بما في ذلك الوصم بالعار والتخلي عنهم من قبل الأزواج والأقارب الآخرين،

(**14**) *وإذ تلاحظ مع القلق* أن الأطفال قد أصبحوا على نحو متزايد ضحايا للمرتزقة والمقاتلين الأجانب، بما في ذلك الذين تم توظيفهم من قبل العسكريون الخاصون، وموظفي المؤسسات الأمنية الخاصة، سواء تمّ تجنيدهم قسراً كجنود أو استخدامهم لأغراض الاسترقاق الجنسي ولأغراض أخرى،

(**15**) وإذ تعتقد *بشكل راسخ* بأن تسليم مرتكبي تعديات حقوق الإنسان، إلى العدالة وضمان إخطار ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وضمان الوصول الكامل إلى العدالة وسبل الإنصاف، هي أمور أساسية لبناء السلام،

(**16**) *وإذ تؤكد من جديد* أن استخدام المرتزقة وتجنيدهم، وتمويلهم، وحمايتهم وتدريبهم في النزاعات المسلحة الدولية، والمقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة تعدّ من دواعي القلق الشديد لجميع الدول، ذلك ينتهك الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة،

(**17**) *وإذ* تدين أي دولة تسمح أو تشجع أو تتسامح مع تجنيد المرتزقة والمقاتلين الأجانب، أو تمويلهم أو تدريبهم أو تجميعهم أو عبورهم أو استخدامهم واستخدام القطاع الخاص والمؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، بهدف انتهاك حقوق الإنسان أو تعطيل و/ أو تقويض السلامة الإقليمية، للدول ذات السيادة ضمن حدودها المعترف بها دولياً وضمن نظامها الدستوري،

(**18**) *وإذ لا يزال القلق يساورها* بشأن تجنيد المرتزقة تحت رعاية الدولة، بغرض تقويض السلامة الإقليمية والنظام الدستوري والسيادي للدول الأخرى،

1. *تقرّر* التعاون عن كثب مع الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف وضع معايير قانونية مشتركة واعتمادها لتحديد التعريف القانوني للمرتزقة والمقاتلين الأجانب؛ وفي هذا الصدد، تدعو الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان، المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان، وعرقلة ممارسة حقوق الشعوب في تقرير المصير، لوضع معايير كهذه على أساس الوثائق القانونية الدولية، القائمة وتقديمها للنظر فيها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

2. *تحثّ* جميع البرلمانات على اتخاذ تدابير تشريعية لضمان عدم مشاركة رعاياها، في تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتخطيط للأنشطة الرامية إلى زعزعة استقرار الحالة في أي دولة أو تمزيق أو إضعاف كلي أو جزئي، للسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول السيادية المستقلة؛

3. *تدعو* البرلمانات إلى تعديل تشريعاتها القائمة، من أجل منع ومعاقبة تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات

العسكرية والأمنية الخاصة، الذين يشاركون في أنشطة مصممة لزعزعة الوضع في أي دولة و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

4. *تدعو* البرلمانات أيضاً إلى سنّ تشريعات، لتشجيع حظر تجنيد أو تدريب أو توظيف أو تمويل المقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين يعملون من قبل المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، التي تتدخل في النزاعات المسلحة بهدف زعزعة استقرار الأنظمة الدستورية و/ أو انتهاك حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني.

5. *تشجع* البرلمانات على إنشاء آليات تنظيمية وطنية لتسجيل الأنشطة الرامية، إلى تشغيل جنود سابقين أو موظفي خدمة فعلية يقضون إجازة كمساعدة عسكرية مستوردة لضمان أنّ الخدمات المستوردة، لا تحول دون التمتع بحقوق الإنسان أو تنتهك حقوق الإنسان أو والقانون الدولي الإنساني، في الدولة المتلقية ولا تهدف إلى تقويض النظام الدستوري أو السلامة الإقليمية لتلك الدولة؛

6. *تدعو* برلمانات الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى النظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة، للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة، تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم أو التصديق عليها؛

7. *تدعو* البرلمانات والحكومات، إلى سنّ أحكام الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة، واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم في التشريعات الوطنية، من أجل القضاء على أنشطة المرتزقة ومواصلة رقابة تنفيذ الاتفاقية؛

8. *تحثّ* الدول على مراعاة حقوق المرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، في جميع الجهود المبذولة لتحقيق السلم والأمن، وتشدّد على أهمية المشاركة المتساوية للرجال والنساء في هذه الجهود؛

9. *تؤكد* أهمية مشاركة المرأة كمفاوضة وإسهام النساء والفتيات من المجتمعات المحلية، في تحقيق سلام دائم وطويل الأمد؛

10. *تدين* تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، من جانب جميع الجهات الفاعلة، وتدعو البرلمانات إلى تعديل التشريعات الخاصة بها، من أجل تجريم هذه الممارسات في التشريعات الوطنية؛

11. *تدين بشدة* السياسات الرامية، إلى ترسيخ المواقف والتوجهات المتشدّدة/ العدائية بين الأطفال؛

12. *تدين* أنشطة المرتزقة في مناطق الصراعات المسلحة، الدائرة وفي الصراعات المستقبلية التي قد تنشأ بعد اعتماد هذا القرار، والتهديد الذي تشكله على سلامة النظام الدستوري للدول السيادية واحترامه، للسلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

13. *تدين أيضاً* انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاك حقوق الإنسان، من جانب المقاتلين الأجانب، بمن فيهم أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، في مناطق الصراعات المسلحة الدائرة وفي الصراعات التي قد تنشأ بعد اتخاذ القرار الحالي، والخطر الذي يشكلونه على سلامة واحترام النظام الدستوري للدول ذات السيادة، وعلى السلم والأمن الدوليين، وعلى حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

14. *تدعو* الدول إلى تحميل المسؤولية لرؤساء المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، مثل المسؤولين الحكوميين، سواء كانوا من القادة العسكريين أو الرؤساء المدنيين، وكذلك رؤساء الإدارات أو مديري المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، بموجب القانون الدولي عن الجرائم المرتكبة من قبل المقاتلين الأجانب الذين توظفهم هذه المؤسسات وتحت سلطتها الفعلية وسيطرتها الفعلية، نتيجة عدم قيامها بممارسة الرقابة الصحيحة على هؤلاء المقاتلين الأجانب وفقاً للقانون الدولي؛

15. *تدعو أيضاً* الدول إلى اتخاذ تدابير تمكّنها من تتبّع أنشطة المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، التي تُمارس ليس فقط على أراضيها ولكن، فيما يتعلق بشركاتها الوطنية، والأنشطة التي تمارس في بلدان أخرى؛

16. *تدعو أيضاً* الدول إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات، من العنف الجنسي والقائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، ومعالجة ثغرات المساءلة والإفلات من العقاب فيما يتعلق بالملاحقة الجنائية للعنف الجنسي، والقائم على أساس الجنس المرتكب من قبل المرتزقة والمقاتلين الأجانب، بما في ذلك الموظفين العسكريين وموظفي مؤسسات الأمن الخاصة، وجميع أولئك الذين ترعاهم؛

17. *تدين* أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب، الممنوح لمرتكبي انتهاكات القانون الدولي كجزء من أنشطة المرتزقة الخاصة بهم، وللمسؤولين عن استخدام المرتزقة الذين يشاركون في النزاعات المسلحة، وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، على تقديمهم من دون تمييز إلى القضاء؛

18. *تدين أيضاً* أي شكل من أشكال الإفلات، من العقاب الممنوح للمسؤولين التنفيذيين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، المنخرطين في أعمال عدائية وفي انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في الصراعات المسلحة، وتحثّ جميع الدول، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، على إحضارهم، من دون تمييز، إلى القضاء؛

19. *تدين كذلك* أي شكل من أشكال الإفلات، من العقاب الممنوح للمقاتلين الأجانب وللمسؤولين عن استخدام المقاتلين الأجانب، وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، من أجل تقديمهم من دون تمييز إلى القضاء؛

20. *تدعو* البرلمانات، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، إلى التعاون الوثيق بهدف تقديم المتهمين بأنشطة المرتزقة إلى العدالة، والمساعدة في الملاحقة القضائية للمتهمين بأنشطة الارتزاق، وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب، بما في ذلك المسؤولين التنفيذيين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، الذين ارتكبوا انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو لحقوق الإنسان، ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

21. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى اعتماد تشريعات واضحة ودقيقة، لتعزيز الوصول إلى المساءلة القانونية الكاملة والفعالة وإلى الدعم وسبل الإنصاف لضحايا انتهاكات لقانون الدولي، المرتكب من قبل المرتزقة والمقاتلين الأجانب والموظفين العسكريين وموظفي المؤسسات الأمنية الخاصة؛

22. *تقرّر* إبقاء هذه المسألة قيد نظرها.

دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار

قرار اعتمد بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

(الدوحة، 10 نيسان/ أبريل 2019)

إن الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تلاحظ أنه في أيلول/ سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/RES/70/L.1)، وأنّ هذه الخطة تتضمن 17 هدفاً طموحاً و169 هدفاً مصاحباً تدمج الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في إطار مصمم لتوجيه العمل الحكومي حتى عام 2030،

وإذ تدرك أنّ قواعد وأشكال التجارة والاستثمار، ستؤثر على النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وأنّه عندما تتمّ التجارة على أساس عادل ومنصف في أعمال ملائمة وقابلة للتنبؤ فإنّها سوف تحقق نتائج مستدامة ومنصفة، وبناءً على ذلك تؤدي البرلمانات دوراً أساسياً في العمل لتحقيق هذه الغاية، وفي قياس هذا التقدم والتواصل معه،

وإذ تعترف بعمل الاتحاد البرلماني الدولي، في التأكد من الدور الذي يمكن أن تؤديه التجارة والاستثمار في التنمية المستدامة، بما في ذلك الجمعية العامّة الـ 112 للاتحاد البرلماني الدولي، (مانيلا، 2005)، التي أشارت إلى "دور البرلمانات في إنشاء آليات تمويل وتجارة دولية مبتكرة، لمعالجة مشكلة الديون وتحقيق أهداف التنمية الألفية"، ومؤخراً، الجمعية العامّة الـ 128 للاتحاد البرلماني الدولي، (كيتو، 2013)، التي دعت" البرلمانيين والاتحاد البرلماني الدولي إلى تأدية دور محوري في الدعوة إلى تجارة عادلة كوسيلة لضمان التنمية المستدامة"،

وإذ تعترف أيضاً أنّ القرار الذي تمّ اعتماده في الجمعية العامّة الـ 136، للاتحاد البرلماني الدولي، (دكا، 2017)، يؤكّد على أهمية الادماج المالي للنساء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الغايات المحددة المتصلة بالتجارة ضمن أهداف التنمية المستدامة، وهي: الهدف 10.17، "تعزيز نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، مبني على قواعد، مفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال نتائج المفاوضات في إطار خطة الدوحة للتنمية"؛ الهدف 11.17، "زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، ولا سيما بهدف مضاعفة حصة البلدان الأقل نمواً من الصادرات العالمية، بحلول عام 2020"؛ والهدف 12.17، "تحقيق التقيد في الوقت المناسب للنفاذ إلى الأسواق الحرة والمعفاة من الرسوم على أساس دائم لجميع البلدان الأقل نمواً، بما يتفق مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بما فيها ضمان أنّ قواعد المنشأ التفضيلية المطبقة على الواردات، من البلدان الأقل نمواً تتسم بالشفافية والبساطة وتسهم في تسهيل الوصول إلى الأسواق"،

وإذ تشير إلى قواعد ومعايير السلوك التجاري المسؤول، مثل *المبادئ التوجيهية* لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *للشركات متعددة الجنسيات، والمبادئ التوجيهية* للأمم المتحدة، *بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان*، التي أقرّها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالإجماع في عام 2011،

وإذ تضع في اعتبارها أنّه بالإضافة إلى الغايات ذات الصلة بالتجارة على وجه التحديد، هناك مجموعة من نتائج الغايات الأخرى التي ستتأثر بالتجارة والاستثمار الدوليين، وهي: الغاية 2.8 "تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية، من خلال التنويع. والارتقاء التكنولوجي والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة العمالة"؛ الغاية 8.A "زيادة المعونة من أجل الدعم التجاري للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزّز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى البلدان الأقل نمواً"؛ الغاية 9.3 "زيادة إمكانية وصول الشركات الصناعية الصغيرة وغيرها من المؤسسات، ولا سيما في البلدان النامية، إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان الميسور التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق"؛ والغاية 10.A، "تطبيق مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية"،

وإذ تشير إلى المصادقة على اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، والتي قدّرت منظمة التجارة العالمية أن يضيف تنفيذها الكامل نصف نقطة مئوية، إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع تحقيق مكاسب يحتمل أن تتراكم على نحو غير متناسب في البلدان النامية بصفة خاصة، بما في ذلك البلدان الأقل نمواً،

وإذ تولي الاعتبار الواجب لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ولا سيما خطة العمل المكونة من 6 مراحل للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة الواردة في منشور عام 2017، "*حشد الاستثمار من أجل أهداف التنمية المستدامة*"، وعام 2015، نشر *إطار سياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة*،

وإذ تشير إلى القيمة التي تنطوي عليها التجارة لزيادة التمكين الاجتماعي والاقتصادي، ومشاركة المرأة في الاقتصاد، بما في ذلك ريادة الأعمال للنساء،

وإذ تدرك أنّنا، كمجتمع عالمي، نحتاج إلى تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك لتقليل استهلاك الموارد، وانبعاثات غازات الدفيئة والأضرار البيئية، مع إيلاء اهتمام خاص لموارد المياه، وأنّه على هذا الأساس، نركّز على تحسين التجارة العادلة والمستدامة بما لا يتعارض مع أهداف الحدّ من النفايات ومنع استنفاد الموارد، وانبعاثات غازات الدفيئة، ولا يقلل من فوائد الاقتصادات الدائرية،

وإذ تلاحظ أنّه على الرغم من أنّ التفاوض والتوقيع والموافقة، على ترتيبات التجارة والاستثمار غالباً ما تكون من صلاحيات السلطة التنفيذية، فإن للبرلمانات دور مهم تؤديه في ضمان أن يؤدي تحرير التجارة إلى نمو محلي شامل والحدّ من الفقر، من خلال سياسات تعزّز الوصول إلى الأسواق للجميع والتقاسم الواسع لفوائد التجارة،

وإذ تضع في اعتبارها أنّ التجارة العالمية، قد تكرّر وربما تعزّز الوضع التنموي الراهن وأوجه عدم المساواة القائمة، بما في ذلك عدم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتدرك أنّ التكامل الرأسي لسلاسل التصنيع والإمداد من جانب الشركات متعددة الجنسيات، يمكن أن يحدّ من المنافسة، وأن يدفع الدول الأقل نمواً إلى تقليل أنشطة القيمة المضافة والإنتاج الأولي،

وإذ تقرّ بمخاوف المجتمعات، حول تأثير العولمة من حيث تشريد القوى العاملة، والآثار التشويهية الضارّة الأخرى، خاصة في صناعات الكفاف مثل الزراعة، وتشير إلى احتمال وجود مثل هذه المخاوف، إذا لم يتم التعامل معها، لخلق ضغط سياسي يميل لتأدية ممارسة غير مفيدة من الانعزالية والشوفينية والمعادية للمهاجرين،

1. *تؤكد من جديد الأهمية الحيوية، لنهج متعدد الأطراف قائم على القواعد ويتّسم بالشفافية والإنصاف، وعدم التمييز إزاء التجارة والاستثمار يرتكز على منظمة التجارة العالمية، وآليات التحكيم التي تسعى إلى تحقيق نتائج إنمائية مستدامة وعادلة، لا سيما على النحو المبيّن في الأهداف العامة والغايات المحددة الواردة في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة / 2030؛*

2. *تؤكّد من جديد* أيضاً المساهمة، التي يمكن أن تؤديها التجارة العادلة والحرة والمستدامة، والاستثمار الأجنبي المنظم بطريقة مناسبة، في الحدّ من الفقر وعدم المساواة وعدم الاستقرار والنزاع، وبناء القدرات الاقتصادية والاكتفاء الذاتي والتعاون الدولي والسلام ومواجهة الاحتباس الحراري؛

3. *تؤكد أهمية إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، في الأطر والسياسات واللوائح القانونية للتجارة والاستثمار، كوسيلة لإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة؛*

4. *تدعو البرلمانات إلى معالجة التمثيل الناقص للمرأة في الاقتصاد، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا والتمويل والتجارة، من خلال تعليم الفتيات والتعليم والتدريب المراعي للمنظور الجندري، وسياسات العمل الإيجابي، وضمان مشاركة المرأة بصنع القرار في هذه القطاعات؛*

5. *تدعم الإطار المتكامل المعزّز (**EIF**)، كشراكة بين البلدان الأقل نمواً والوكالات الدولية والجهات المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(**UNDP**)، ولا سيما العمل على إنشاء إطار لتعميم التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية، على مستوى المبادئ الرئيسية الثلاثة للسياسة والمؤسسات وتوفير الموارد؛*

6. *تشجّع البرلمانات على ضمان المساعدة في تمويل التجارة وتطبيقها، لدعم التنمية الاقتصادية الحقيقية والتجارة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، من خلال قنوات مختلفة بما في ذلك صندوق الاستثمار الأوروبي، وأنّ هذا التمويل يراعي المبادرات داخل نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات (**MAPS**) الذي اعتمدته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (**UNDG**)؛*

7. *تحثّ على تضمين ترتيبات التجارة، معايير السلوك المسؤول للأعمال بشكل عام، وبشكل أكثر تحديداً، فيما يتعلق بحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة، في مكان العمل، وإدراج المعايير المتعلقة بحماية البيئة ومحاربة الاحتباس الحراري ولصالح حقوق الإنسان، وتدعو إلى تطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع*

في المستقبل، مع آليات امتثال فعالة وتركيز يستجيب للمنظور الجندري، بما في ذلك ظروف العمل العادلة للمرأة والمساواة في الأجر؛

8. تشدّد على أنّ معايير سلوك العمل المسؤول هذه، يجب تنفيذها خلال سلسلة القيمة بأكملها؛

9. تدعو البرلمانات إلى أن تراعي على النحو الواجب، الجوانب المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ في السياسات التجارية الدولية، مع التركيز بوجه خاص على التدابير الرامية إلى إزالة العقبات، أمام وصول المنتجات والخدمات الخضراء إلى الأسواق؛

10. تدعو أيضاً البرلمانات إلى أن تضع في اعتبارها، بوجه خاص البرامج الحكومية لمواصلة تحديد حلول ملموسة، تزيل الحواجز أمام التجارة والاستثمار في الطاقة المتجددة؛

11. تدعو كذلك البرلمانات إلى تكليف حكوماتها، بإجراء استعراض دوري لترتيبات التجارة والاستثمار الوطنية الحالية، ومعالجة أيّ توافق غير كافٍ في الترتيبات الحالية بين التجارة والاستثمار والسياسة الصناعية والتنمية المستدامة؛

12. تدعو أيضاً البرلمانات، إلى ضمان أن تكون النظم القانونية والتنظيمية المحلية، المتصلة بالتجارة شفّافة وفعّالة ومتاحة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة؛

13. تدعو أيضاً أعضاء البرلمان، إلى تبنّي هدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة، واستخدام هدفهم (أهدافهم) الخاص بالتنمية المستدامة، الذي تمّ تبنيه كدليل في عملهم البرلماني، وتشجيع تنفيذ الأهداف ومنع التعارض في السياسات؛

14. تشجع البرلمانات على مراعاة المخاوف الناشئة، بشأن بنود تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول، والتي تهدف إلى السماح للشركات الأجنبية، بالمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن التغييرات في القوانين والسياسات الوطنية، والجهود المستمرة لإصلاح تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول، وحماية الحقّ في التنظيم لصالح الصحة العامة، وحماية البيئة وحقوق الإنسان، مع توفير الحماية الفعالة للاستثمار الأجنبي المسؤول؛

15. تحثّ البرلمانات والحكومات، للتركيز على تقديم البنية التحتية والتكنولوجيا الرقمية، التي يمكن أن تطلق العنان لفرص التجارة في البلدان النامية، وتسمح للصناعات القائمة بالتخرج نحو إنتاج ذي قيمة مضافة أعلى، بدلاً من مجرد تيسير تصدير الموارد ذات القيمة المنخفضة، من أجل الاندماج في سلسلة القيمة التي قد تعزز التفاوتات الحالية؛

16. تدعو البرلمانات، إلى دراسة الوسائل التي يتم من خلالها تخطيط مشاريع البنية التحتية وتقييمها، على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، بالتشاور مع المجتمعات المعنية، بما في ذلك النساء، بهدف ضمان

جودة تلك المشاريع بما يتماشى مع مجموعة من الأولويات، التي تتضمن إشارة رسمية إلى أهداف التنمية المستدامة، والتي تعود بالنفع على الجميع، وخاصة النساء الريفيات؛

17. تشدّد على الحاجة إلى تخصيص المزيد من الموارد، للتعليم الجيد من أجل زيادة عدد الشباب والبالغين الذين لديهم مهارات ذات صلة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمالة، والوظائف اللائقة، وريادة الأعمال، كوسيلة لتعزيز التنمية الصناعية والابتكار.

18. تدعو البرلمانات إلى ضمان إطار تشريعي تمكيني، ودعم ضروري للبرامج الحكومية لتوفير بنية تحتية فعالة للاتصالات الرقمية والمالية، مع ملاحظة أنّ التجارة الإلكترونية والوصول إلى التمويل وتكنولوجيا الاتصالات التنافسية الدولية، لا تقلّ أهمية عن الأشكال التقليدية للبنية التحتية "الصلبة"، وأساس لإطلاق إمكانات التنمية في البلدان الأقل نمواً ولمعالجة الفجوات بين الرجال والنساء، في الوصول إلى الاتصالات الرقمية والخدمات المالية؛

19. تدعو البرلمانات أيضاً إلى تحفيز الأطراف المعنية، على إيلاء اهتمام رئيسي لتخصيص الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع معين، لا سيما في القطاعات التي لديها ميل إلى الحدّ من الفقر والمصاعب الاقتصادية، على النحو المنصوص عليه في جدول أعمال التنمية المستدامة / 2030؛

20. تحثّ البرلمانات على ضمان أنّ الأطر التشريعية والسياسات تعترف وتسعى إلى تخفيف الحواجز التي تواجهها النساء والشباب والمجتمعات الضعيفة، في الوصول إلى الأسواق والاستفادة من تحرير التجارة، بهدف تمكين هذه الفئات وتحقيق نتائج عادلة ومنصفة؛

21. تحثّ أيضاً البرلمانات على سنّ التشريعات والأطر السياسية، ذات الصلة لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (**SMEs**)، من الدخول إلى سلسلة التوريد الدولية عن طريق تهيئة بيئة عمل داعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبناء قدراتها البشرية والتقنية والمالية، حتى تتمكن من فهم السياسات والعمليات في سلاسل التوريد العالمية والاستجابة المربحة لمتطلباتها؛

22. تدعو البرلمانات إلى إيلاء اهتمام كبير لسلامة النظم المالية لجميع البلدان، لأن التصنيع والفعالية والبنية التحتية المستدامة الفعالة والكفؤة، تستند إلى حدّ كبير على النظم المالية السليمة والمرنة؛

23. تحثّ البرلمانات على تعزيز التشريعات والسياسات، التي تعالج بشكل شامل الدوافع الرئيسية لتنويع الصادرات، التي تؤدي دوراً أساسياً في تحويل الاقتصادات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية في إفريقيا وفي البلدان الأقل نمواً؛ وفي هذا الصدد، تدعو البرلمانات إلى التركيز على بناء القدرات الإنتاجية، وزيادة حصة الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة وتنويع هيكل الإنتاج المحلي، وكذلك تطوير البنية التحتية، التي تشمل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة، وخاصة الطاقة المتجددة.

دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم
موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي
نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب وفد هولندا
لإدراج بند طارئ

النتائج

أصوات إيجابية .....1011 مجموع الأصوات الايجابية والسلبية 1160

أصوات سلبية.....149 أغلبية الثلثي 773

امتناع 99

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	غياب			هايتي	غياب			الفلبين	غياب		
ألبانيا	غياب			المجر	13			بولندا	15		
أنغولا	14			أيسلندا	10			البرتغال	13		
الأرجنتين	غياب			الهند	20			دولة قطر		11	
أرمينيا	غياب			إندونيسيا		22		جمهورية كوريا	17		
النمسا	10			الجمهورية الإسلامية الإيرانية		19		جمهورية مولدوفا	غياب		
أذربيجان	غياب			العراق	9		6	رومانيا	14		
بنغلادش			20	إيرلندا	7		4	روسيا الاتحادية	20		
بيلا روسيا	غياب			إيطاليا	17			رواندا	12		
بلجيكا	13			اليابان	20			سانت فنسنت وجزر غرينادين	10		
بنين	غياب			الأردن		12		ساموا	غياب		
بوتان	10			كازاخستان	غياب			سان مارينو	10		
دولة بوليفيا المتعددة القوميات			10	كينيا	15			ساو تومي وبرينسيبي	10		
بوتسوانا	11			الكويت		11		السنغال			10
البرازيل	22			قرغيزستان	غياب			صربيا	12		

بلغاريا	غياب			جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	12			سيشيل	10			
بوركينا فاسو	13			لاتفيا	11			سيراليون	10			
بوروندي	12			لبنان		11		سنغافورة	12			
كابو فيردي	10			ليسوتو	11			سلوفينيا	11			
كمبوديا	6		7	ليختنشتاين	8			الصومال	13			
الكاميرون	غياب			لوكسمبورغ	8			جنوب السودان	غياب			
كندا	15			مالاوي	غياب			إسبانيا	غياب			
جمهورية إفريقيا الوسطى	10			ماليزيا	10			سيريلانكا	غياب			
تشيلي	13			جزر المالديف	غياب			السودان				15
الصين	23			مالي	13			سورينام	8			2
كوستا ريكا	غياب			مالطا	غياب			السويد	13			
كوت ديفوار	غياب			جزر مارشال	10			سويسرا	12			
كرواتيا	11			المكسيك	20			طاجكستان	غياب			
كوبا	غياب			ولايات ميكرونيزيا الفيدرالية	8			تايلند	18			
قبرص	3		7	موناكو	غياب			تيمور الشرقية	11			
جمهورية التشيك	13			منغوليا	غياب			تونغا	10			
الدنمارك	غياب			المغرب	13			ترينيداد وتوباغو	غياب			
جيبوتي			10	موزمبيق	13			تونس	13			
الإكوادور	غياب			ميانمار	17			تركيا	18			
السلفادور		10		ناميبيا	11			تركمانستان	غياب			
استونيا	11			نيبال	غياب			أوغندا	15			
إسواتيني	11			هولندا	13			أوكرانيا	غياب			
أثيوبيا	غياب			نيوزيلندا	11			المملكة المتحدة	18			
فيجي	11			نيكاراغوا			8	جمهورية تنزانيا المتحدة	غياب			

فنلندا	12			النيجر	غياب			أوروغواي	غياب		
فرنسا	18			نيجيريا	20			أوزبكستان	غياب		
الغابون	غياب			شمال مقدونيا	غياب			جمهورية فنزويلا البوليفارية	15		
غامبيا	غياب			النرويج	12			فيتنام	19		
جورجيا	غياب			سلطنة عُمان		11		زامبيا	13		
ألمانيا	19			باكستان	غياب			زيمبابوي	13		
غانا	10			فلسطين		11					
اليونان	13			بناما	غياب						
غواتيمالا	غياب			باراغواي	غياب						
غينيا بيساو	11			بيرو	غياب						

ملاحظة: هذه القائمة لا تشمل الوفود الحاضرة في الجلسة التي لا يحق لها التصويت وفقاً لأحكام المادة (5) الفقرة (2) من النظام الأساسي.

ضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطيني،
ورفض السلطة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان المحتلة، وتعزيز قيم التعايش
السلمي بين الناس والأديان ومكافحة جميع أشكال العنصرية والتعصب

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب وفود
اندونيسيا والكويت والمغرب وتركيا لإدراج بند طارئ

النتائج

أصوات إيجابية .....491 مجموع الأصوات الايجابية والسلبية 869

أصوات سلبية.....378 أغلبية الثلثي 579

امتناع 390

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	غياب			هايتي	غياب			الفلبين	غياب		
ألبانيا	غياب			المجر		13		بولندا	5		10
أنغولا		14		أيسلندا			10	البرتغال		6	7
الأرجنتين	غياب			الهند			20	دولة قطر	11		
أرمينيا	غياب			إندونيسيا	22			جمهورية كوريا			17
النمسا		10		الجمهورية الإسلامية الإيرانية	19			جمهورية مولدوفا	غياب		
أذربيجان	غياب			العراق	15			رومانيا			14
بنغلادش	20			إيرلندا	11			روسيا الاتحادية	20		
بيلا روسيا	غياب			إيطاليا		17		رواندا			12
بلجيكا		13		اليابان		20		سانت فنسنت وجزر غرينادين			10
بنين	غياب			الأردن	12			ساموا	غياب		
بوتان			10	كازاخستان	غياب			سان مارينو		10	
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	10			كينيا			15	ساو تومي وبرينسيبي	3	7	
بوتسوانا			11	الكويت	11			السنغال	10		
البرازيل			22	قرغيزستان	غياب			صربيا			12
بلغاريا	غياب			جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	6		6	سيشيل		10	
بوركينا فاسو			13	لاتفيا		11		سيراليون	10		
بوروندي	12			لبنان	11			سنغافورة	6		6
كابو فيردي			10	ليسوتو			11	سلوفينيا		11	

كمبوديا			13	ليختنشتاين		8		الصومال	13		
الكاميرون	غياب			لوكسمبورغ		8		جنوب السودان	غياب	
كندا		15		مالاوي	غياب			إسبانيا	غياب	
جمهورية إفريقيا الوسطى	10			ماليزيا	10			سيريلانكا	غياب	
تشيلي	8		5	جزر المالديف	غياب			السودان	15	
الصين	23			مالي			13	سورينام	5	5
كوستا ريكا	غياب			مالطا	غياب			السويد	13	
كوت ديفوار	غياب			جزر مارشال		10		سويسرا	12	
كرواتيا		11		المكسيك	20			طاجكستان	غياب	
كوبا	غياب			ولايات ميكرونيزيا الفيدرالية		8		تايلند	9	9
قبرص	6		4	موناكو	غياب			تيمور الشرقية		11
جمهورية التشيك		13		منغوليا	غياب			تونغا		10
الدنمارك	غياب			المغرب	13			ترينيداد وتوباغو	غياب	
جيبوتي	10			موزمبيق			13	تونس	13	
الإكوادور	غياب			ميانمار			17	تركيا	18	
السلفادور	10			ناميبيا		11		تركمانستان	غياب	
استونيا		11		نيبال	غياب			أوغندا		15
إسواتيني			11	هولندا		13		أوكرانيا	غياب	
أثيوبيا	غياب			نيوزيلندا			11	المملكة المتحدة	18	
فيجي	11			نيكاراغوا	8			جمهورية تنزانيا المتحدة	غياب	
فنلندا		12		النيجر	غياب			أوروغواي	غياب	
فرنسا		18		نيجيريا	20			أوزبكستان	غياب	
الغابون	غياب			شمال مقدونيا	غياب			جمهورية فنزويلا البوليفارية	5	10
غامبيا	غياب			النرويج		12		فيتنام	19	
جورجيا	غياب			سلطنة عُمان	11			زامبيا		13
ألمانيا		19		باكستان	غياب			زيمبابوي	13	
غانا			10	فلسطين	11					
اليونان	9		4	بناما	غياب					
غواتيمالا	غياب			باراغواي	غياب					
غينيا بيساو		11		بيرو	غياب					

ملاحظة: هذه القائمة لا تشمل الوفود الحاضرة في الجلسة التي لا يحق لها التصويت وفقاً لأحكام المادة (5) الفقرة (2) من النظام الأساسي.

دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي

قرار اعتمد بتوافق الآراء من قبل الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي*

(الدوحة، 9 نيسان/ ابريل 2019)

إنّ الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشعر بقلق عميق إزاء الكارثة الإنسانية في موزنبيق وملاوي وزيمبابوي، منذ أن ضرب إعصار إيداي هذه البلدان مما تسبب بفيضانات واسعة النطاق في المنطقة، وأسفر عن مقتل العديد من الناس، وخلّف الآلاف من المفقودين أو الجرحى، وتدمير المنازل، ممّا أثر على أكثر من مليون شخص، وتشريد مئات الآلاف من الناس، وتسبب في ارتفاع عدد القتلى،

وإذ تعتبر أنّه من السابق لأوانه قياس حجم الدمار، ومن المتوقع أن يرتفع عدد الضحايا، كما أنّ منظمة الصحة العالمية قد حذرت من "كارثة ثانية" إذا انتشرت الأمراض الفتاكة المنقولة عن طريق المياه، مثل الكوليرا في المنطقة المدمرة،

وإذ تشير إلى أنّ القليل من الدول يمكنها أن تستجيب بشكل مناسب لكارثة بهذا الحجم، (تتوقع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن تكون كارثة إيداي من بين أسوأ الكوارث المرتبطة بالطقس في نصف الكرة الجنوبي) ، وبالتأكيد ليست ثلاثة من أفقر دول العالم، ناهيك عن موزمبيق، التي هي في خضم أزمة ديون والتي يبلغ إجمالي ناتجها المحلي السنوي حوالى 12 مليار دولار أمريكي،

وإذ تعترف بأنّ هذه الدول كانت بالفعل معرّضة للكوارث، بسبب الجفاف الطويل وعدم هطول الأمطار، وبسبب الظروف الجوية المتغيرة المرتبطة بارتفاع درجة حرارة الأرض، التي أدّت إلى هطول الأمطار الغزيرة وارتفاع منسوب مياه البحر وتسببت في عواصف فتاكة، مثل إعصار إيداي،

وإذ ترحّب بالتدابير والجهود التي بذلتها الدول ومنظمات الإعانة، التي تقدم الإغاثة والغذاء والملاجئ المؤقتة وأجهزة معالجة المياه والأدوية، وتعلم بأنّ الدمار الواسع النطاق والبنية التحتية السيئة، يعيقان عمليات الإنقاذ والعمليات الإنسانية من الوصول إلى جميع المتضررين،

وإذ تشير إلى طلب الأمين العام للأمم المتحدة، لاستجابة سريعة من المجتمع الدولي لنداء الأمم المتحدة العاجل الصادر في 25 آذار/مارس 2019، للحصول على مساعدة طارئة بقيمة 282 مليون دولار أمريكي لموزمبيق لمدة ثلاثة أشهر، وإلى النداءات الأخيرة لزيمبابوي وملاوي،

---

* أعرب وفد تركيا عن تحفظه على الفقرة 10 من الديباجة والفقرة 3 من المنطوق.

وإذ تشير إلى ضعف النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في هذه الحالة، كما تشير إلى مخاطر الأطفال الذين تم بيعهم في أعقاب الإعصار في سوق النخاسة، من قِبل المتاجرين بالبشر أو فرض الزواج القسري المبكر من قِبل الأسر التي تكافح من أجل البقاء على قيد الحياة،

وإذ تسلّم بأنّ الظواهر الجوية المفرطة، من المرجح أن تصبح أكثر تواتراً وشدة وتدميراً وانتشاراً على نطاق واسع ويمكن تفاديها أو إدارتها من قبل المجتمع الدولي اليوم،

وإذ تشير إلى اتفاق باريس الذي دخل حيّز التنفيذ في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وخطة العام 2030 للتنمية المستدامة (2015) وإطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث (2015)، التي توفر الأساس للتنمية المستدامة منخفضة الكربون والمرنة في ظل مناخ متغيّر،

وإذ تتطلع إلى قمة المناخ للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019، باعتبارها فرصة مهمة لرفع مستوى الطموح ووضع خطط لتحقيق أهداف اتفاق باريس،

وإذ تشير إلى التزامات الاتحاد البرلماني الدولي، الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030،(إعلان هانوي 2015)، لضمان مساءلة البرلمان للحكومات عند تنفيذ تدابير فعالة لتحقيق هذه الأهداف مع عدم إغفال أي شخص، لا سيما الهدف 6 بشأن المياه النظيفة والنظافة الصحية والهدف 3، بشأن الصحة الجيدة والرفاه، والهدف 7، حول الطاقة النظيفة بسعر معقول وتقرّ بأنّ هذه الكوارث تلحق ضرراً بدرجة أكبر بقدرات الدول المتأثرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

1. *تدعو* البرلمانيين إلى حثّ حكوماتهم، التي لم تفعل ذلك بعد على دعم نداءات الأمم المتحدة العاجلة من أجل موزنبيق وملاوي وزيمبابوي، وفقاً لقيم الأمم المتحدة والمساهمة بطريقة مناسبة من خلال ضمان تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية للبلدان المعنية؛

2. *تدعو أيضاً* الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة والمجتمع الدولي، إلى مواصلة التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً في المناطق التي اجتاحتها الفيضانات، من دون مياه نظيفة، ولا سيما النساء والأطفال والمعوقين والمسنين، لدعمهم في إعادة بناء سبل عيشهم وتعزيز قدرتهم على رعاية أسرهم، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأطفال والفتيات والنساء، وغيرهم من الجماعات الضعيفة الأخرى المعرضين لخطر الاختطاف والاتجار والاستغلال الجنسي؛

3. *تحثّ* جميع الأطراف سواء وقّعوا أو لا على اتفاق باريس لبذل قصارى جهدهم لتحقيق أهدافه وعرض مدى تقدمهم وطموحاتهم المستقبلية، في قمة المناخ للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019، بهدف تقديم مساهماتهم المقرة والمحددة وطنياً، فضلاً عن تغيرات المناخ على المدى الطويل، إلى الأمم المتحدة خلال العام

2020، وتحثّ بشكل خاص الأطراف على الاستثمار في التخفيف والتكيف والتمويل والابتكار، على صعيد البلدان الضعيفة المعرضة للخطر؛

4. كما تحث الاقتصادات المرتفعة الدخل، على توفير المزيد من المساعدة المالية والتقنية والمساعدة في بناء القدرات للاقتصادات المتوسطة والمنخفضة الدخل، لمساعدتها في التعامل مع تغير المناخ بشكل أفضل؛
5. تدعو البرلمانات الوطنية، إلى حث حكوماتها على أن تقوم بدور قيادي وأن تتخذ إجراءات فعالة لمكافحة الاحتباس الحراري، وزيادة الوعي حول آثار تغير المناخ واعتماد سبل معيشة أكثر استدام؛

6. *تحثّ أيضاً* المجتمع العالمي، تماشياً مع إطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، على دعم البلدان المتضررة في وضع آليات وطنية شاملة لمقاومة الكوارث، وتعزيز الحدّ من مخاطر الكوارث والوقاية منها، وتعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابات الفعّالة، ولـ "إعادة البناء بشكل أفضل" في الانتعاش، وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار، كما تدعو حكومات الدول المعنية إلى الاستثمار في تدابير الحدّ من المخاطر والمرونة المجتمعية؛

7. *تحثّ كذلك* المجتمع الدولي، تماشياً مع خطة العام 2030، للتنمية المستدامة (2015)، وبآنٍ واحد مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول المعرضة للكوارث، على الاستثمار في برامج التنمية المتكيفة مع المناخ والمتعلقة بمواضيع الأمن المعيشي الرئيسي للناس في المناطق الشديدة الخطورة، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر)، 2 (الأمن الغذائي)، 3 (الصحة)، 5 (المساواة بين الجنسين)، 6 (المياه والنظافة)،7 (الحصول على طاقة بأسعار معقولة) 8 (الوظائف الجيدة)، 11 (المجتمعات القادرة على المواجهة) و13 (العمل المناخي).
8. تدعو البرلمانيين في الاتحاد البرلماني الدولي، للعمل مع الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص للتقدم تدريجياً نحو طاقة نظيفة ومتجددة.

تقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان

أشارت إليه الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
(الدوحة، 9 نيسان/ أبريل 2019)

مناقشة حول متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي السابقة

جرت المناقشة يوم الاثنين 8 نيسان/ أبريل. تولى السيد أ. نيونغابو (بوروندي) رئاسة الجزء الأول من الجلسة، التي ركزت على العمل البرلماني لمتابعة ثلاثة قرارات اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة:

- 2015: الديمقراطية في العصر الرقمي والتهديد الذي تتعرض له الخصوصية والحريات الفردية.
- 2013: استخدام وسائل الإعلام، بما فيها التواصل الاجتماعي، من أجل تعزيز مشاركة المواطنين والديمقراطية.
- 2009: حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات.

تبادل خمسة عشر مندوباً معلومات حول الإجراءات المتخذة في برلماناتهم، مثل اعتماد تشريعات جديدة. كما ناقشوا المزيد من وجهات النظر حول كيفية تطور القضايا منذ اعتماد القرارات. ورأى المندوبون بأنّ منصات الإنترنت الكبيرة تحتاج إلى العمل عن كثب مع الحكومات لمنع سوء استخدام تلك المنصات أو الحدّ من ذلك. وفي الوقت نفسه، يتعين على الحكومات مواصلة بناء ثقة الجمهور من خلال العمل بشفافية كاملة وتجنب أيّ شك في محاولة التلاعب بالمساحات الرقمية بدافع الاهتمام السياسي. أعلن السيد نيانغابو اختتام الجزء الأول من الجلسة من خلال لفت الانتباه إلى كتيب الاتحاد البرلماني الدولي المنشور حديثاً *حرية التعبير للبرلمانات وأعضائها: الأهمية ونطاق الحماية*، وشجّع جميع المندوبين على أن يستلهموا الممارسات الجيدة الموضحة في المنشور.

وتولّت السيدة أ. غيركينز (هولندا)، نائب رئيس اللجنة، رئاسة الجزء الثاني من الجلسة، وهي جلسة استماع إلى خبراء حول الإجراءات البرلمانية لمكافحة التضليل و "الأخبار المزيفة". كان الخبراء هم السيد ت. فينتيوريني (فرنسا، مركز الإنترنت والمجتمع، المركز الوطني للبحوث العلمية)، والسيدة س. جوشي (الهند، اختصاصية التحقق في *بروتو* والمؤسس المشارك *لخبر لاهاريا*، شبكة الأخبار الريفية الرقمية الوحيدة في الهند) والسيد ب. ناكوف (العالم الرئيسي، معهد قطر لبحوث الحوسبة).

وسألت السيدة جيركنز الخبراء عن الجوانب المختلفة للتضليل. واتفق الجميع على أنّ المعلومات المزيفة كانت موجودة منذ فترة طويلة قبل إنشاء الوسائط الرقمية. إن العديد من القوانين اللازمة لمكافحة المعلومات المضللة كانت موجودة بالفعل، مثل قوانين التشهير وخطاب الكراهية ووسائل الإعلام التقليدية. لكن ظهور الوسائط الرقمية أوجد بعدين جديدين بشكل ملحوظ. أولاً، كانت هناك الخدمات التي تقدمها المنصات الإعلانية الرئيسية (جوجل وفيسبوك

وغيرها) للناس المستهدفة الصغيرة استناداً إلى مجموعة واسعة من الخصائص. وقد أصبح ذلك ممكناً بسبب الكم الهائل من البيانات التي جمعتها تلك المنصات عن مستخدميها. ثانياً، كانت هناك طريقة تمكن منصات وسائل التواصل الاجتماعي من خلالها من تسهيل مشاركة المحتوى بسرعة عالية مع عدد غير محدود من الأشخاص. وفّرت هذه التطورات السياق الذي يمكن أن ينتشر فيه التضليل الإعلامي بشكل أوسع وأسرع من أي وقت مضى.

وقال السيد فنتوريني إن "الأخبار الفاسدة" كانت أفضل من "الأخبار المزيفة". وتشبيهاً مع "الطعام الفاسد"، يمكن أن تكون الأخبار الفاسدة من مسببات الإدمان. أدرك المستخدمون أنّها قد لا تكون جيدة أو دقيقة، لكنهم استمتعوا وشعروا بالرضا جراء تناولها ومشاركتها. وصفت السيدة جوشي الطريقة التي تنتشر بها المعلومات الخاطئة بين المجتمعات الريفية في الهند، والتأثير الذي يمكن أن تحدثه. كانت أوقات الانتخابات حساسة بشكل خاص. ويقوم الفاعلون السياسيون ببناء شبكات تضم الآلاف من مجموعات الواتس آب، التي يديرها قادة المجتمع. وكانت هذه المجموعات وسيلة قوية لتشكيل الرأي العام في القرى والمجتمعات. لقد تم اتخاذ خطوات لإدخال خدمة فحص الحقائق للتحقق من المعلومات الموزعة عبر مجموعات الواتس آب هذه، ولكن عدد الرسائل تجاوز إلى حد كبير القدرة على التحقق من جميع المعلومات للتأكد من دقتها.

وأشار السيد ناكوف إلى أنّ الأخبار الفاسدة تستخدم كسلاح سياسي. واستخدمت الجهات الفاعلة القوية المعلومات المضللة، خاصة حول الانتخابات. قد لا يكون الهدف دائماً التأثير بشكل مباشر على نتيجة الانتخابات. ومن بين الأهداف المحتملة الأخرى خلق صراع في المجتمع عن طريق تفاقم التوترات القائمة، مثل الخطوط الدينية أو العرقية أو الثقافية. في الوقت نفسه، شجّع عمل منصات وسائل التواصل الاجتماعي المستخدمين على تبني آراء متطرفة، لأنهم على الأرجح يجذبون انتباه الصحفيين والمستخدمين الآخرين. وهذا يميل إلى إلحاق الضرر بنوعية الحوار بشكل عام.

وطرح تسعة مندوبين أسئلة ووضعوا ملاحظات حول مخاطر التضليل والأخبار الفاسدة. وظهرت من خلال النقاش مجموعة من الحلول المحتملة. على المدى الطويل، من شأن الإجراءات الرامية إلى زيادة محو الأمية الإعلامية بين الأطفال، وكذلك طوال حياة الناس، أن تحسن الوعي وتقلل من المخاطر. على المدى القصير، يمكن للبرلمانيين زيادة الضغط على منصات وسائل التواصل الاجتماعي للتعامل بجدية مع مشكلة التضليل. ويمكن أن تجلب التحقيقات البرلمانية مزيداً من المعلومات في المجال العام. ومن المحتمل أن يصبح التنظيم ضرورياً، ربما على المستوى الإقليمي أو الدولي. كان على المنصات أن تتيح للجمهور الخوارزميات التي استخدموها لتحديد المحتوى الذي تمّ عرضه على المستخدمين، على غرار متطلبات شركات الأدوية لاختبار الأدوية الجديدة قبل طرحها في السوق. كانت الصحافة الجيدة جزءاً من الحل ويجب تشجيعها.

وفي النهاية، سيكون من المستحسن أن تقوم المنصات الرقمية بتغيير نمطها، والانتقال من زيادة انتباه المستخدم (وبالتالي إيرادات الإعلانات) إلى تعظيم جودة المحتوى. كانت مسألة التضليل معقدة، وتتطلب استجابة متعددة

الأبعاد. يجب أن تكون البرلمانات حذرة بشأن التشريع بشكل سريع جداً، مما يمكن أن يولد مشاكل أخرى، بما في ذلك من خلال التشريعات التي تضع قيوداً مفرطة على حرية التعبير. في حين أنّ المهمة قد تبدو هائلة، فقد لوحظ في الأشهر الأخيرة أنّ الضغط العام أدى إلى زيادة التعاون بين المنصات الرقمية والحكومات. وكان من المهم الحفاظ على هذا الضغط.

مناقشة تحضيرية حول القرار التالي: *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*

جرت المناقشة يوم الثلاثاء 9 نيسان/ أبريل برئاسة نائب رئيس اللجنة، السيدة أ. جيركينز (هولندا). وأيّدت اللجنة اقتراح رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بتعيين السيدة م. كارفالو (البرازيل) مقررة مشاركة للقرار المقبل، إلى جانب السيد هـ. ميلات (بنغلادش) والسيد س. لوهر (سويسرا). وقدم المناقشة ثلاثة مقررين بالإضافة إلى السيد ز. ميرزا، مدير تطوير النظام الصحي (المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، منظمة الصحة العالمية) والسيدة ف. داغنيميسوم كوتو، مستشارة الدعوة الإقليمية لمنطقة الساحل (انقاذ الأطفال).

وأوضح المقررون وأعضاء فريق النقاش أنّ التغطية الصحية الشاملة هي حقّ من حقوق الإنسان وقضية إنمائية. لقد كانت خياراً سياسياً، والتصرف الذكي الذي يجب القيام به. انّها تعزز رأس المال البشري والرفاه الاجتماعي والاقتصادي. كانت التغطية الصحية الشاملة قد تفهم على أنّها ضمان ليتمكن جميع الناس والمجتمعات من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها، وأنّ هذه الخدمات كانت ذات جودة كافية لكي تكون فعالة، مع ضمان أنّ استخدام هذه الخدمات لا يعرّض المستخدم إلى المصاعب المالية. ولقد دعّمت مسألة إمكانية الوصول وعدم إغفال أي شخص مفهوم التغطية الصحية الشاملة. وكان موضوع التمويل في جوهر المناقشة حول التغطية الصحية الشاملة، وهو أمر يجب أن يكون أولوية للبرلمانات التي تعمل عليها. وسيأتي القرار في وقت مناسب للحثّ على اتخاذ إجراء برلماني، حيث يجب أن يتبع تبنّيه الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2019.

وخلال المناقشة، تحدّث 33 مندوباً من جميع المجموعات الجيوسياسية. وقد أظهر المندوبون الحاجة إلى توفير خدمات صحية محورها الناس من دون تمييز، بما في ذلك للفئات المهمشة والضعيفة، سواء أكانوا مواطنين أم لا. ويجب أن تكون التغطية الصحية الشاملة كلية وتشمل المعلومات والوقاية. ويجب التركيز بشكل خاص على صحة الأم والوليد والطفل، وكذلك على الصحة العقلية والاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ الصحية والإنسانية. ويتطلب تحقيق التغطية الصحية الشاملة تضامناً وتعاوناً دوليين، مع ضمان الملكية الوطنية للأنظمة والموازنات الصحية. كما أظهر المندوبون أنّ التغطية الصحية الشاملة كانت مرتبطة مع قضايا أخرى مثل الفقر المدقع والتدهور البيئي.

ودعا الرئيس جميع الأعضاء إلى مساعدة المقررين في صياغة القرار من خلال تقديم مساهمات مكتوبة بحلول الموعد النهائي 20 نيسان/ أبريل 2019.

الانتخابات

انتخبت اللجنة أعضاء جدد في مكتبها (انظر الصفحة 49).

تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

أشارت إليه الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
(الدوحة، 9 نيسان/ أبريل 2019)

افتتح الجلسة رئيس اللجنة، السيد ج. س. روميرو (الأرجنتين).

وتمّ اعتماد المحاضر الموجزة للجلسة السابقة التي عقدت أثناء الجمعية العامة الـ 139. وأعلن الرئيس تعيين السيد ب. أكامبا (أوغندا) والسيد يو. نيام أوسوز (منغوليا) في المكتب. ومع غياب أيّ اعتراض من قبل الحضور، تمّ تأكيد العضوين.

ومهّد الرئيس الطريق للجلسة، التي تم تكريسها لإعادة النظر في أهداف التنمية المستدامة، في ضوء جلسة تموز/ يوليو للمنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة. وأشار إلى أنّه بينما كانت بعض البلدان تُحرز تقدماً ملحوظاً في بعض أهداف التنمية المستدامة، فإنّ العالم ككل يتخلف عن التنفيذ ولا توجد دولة في طريقها لتحقيق جميع الأهداف. وقد تبع ذلك حاجة البرلمانات إلى بذل المزيد من الجهد للتنفيذ من خلال الرقابة والتشريع. وأعلن الرئيس عن موضوعي النقاش للجلسة.

الموضوع 1: المتابعة البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة

قدّم السيد خالد البكار (المملكة الأردنية الهاشمية)، والسيد أ. روزاس (الأرجنتين)، والسيدة ك. جبر، مديرة قسم البرامج (الاتحاد البرلماني الدولي). رسمت ملاحظاتهم والنقاشات التي تلت ذلك مع المشاركين صورة للمشاركة البرلمانية مع أهداف التنمية المستدامة التي كانت واعدة ولكن لا تزال تفتقر إلى العديد من النواحي الهامة.و تمّ الاستماع إلى شهادات من برلمانيين يمثلون بنغلاديش والصين وقبرص والجمهورية الإسلامية الإيرانية ومقدونيا الشمالية والجمهورية التونسية، وفيتنام.

كما أظهرت دراسة استقصائية أجراها الاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً لـ 89 برلماناً، أنّ حوالى 50 % من البرلمانات قد اتخذت بعض الخطوات لإضفاء الطابع المؤسساتي على أهداف التنمية المستدامة، مثل إنشاء هيئة برلمانية متخصصة أو آلية تنسيق أو نظام من مراكز التنسيق. أبلغ ثلاثة وأربعون % من البرلمانات عن دمج أهداف التنمية المستدامة في أعمال لجانهم. وحيث توجد آليات استشارية وطنية للمعنيين المتعددين، شارك 42 % من البرلمانات في هذه الآليات. وقدمت ستّ وخمسون دولة شاركت في الدراسة الاستقصائية مراجعات وطنية طوعية (VNR) إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى منذ العام 2016، واستشارت 43 % منها برلماناتها في إعداد تقاريرها. وتلقى حوالى نصف أعضاء البرلمان وموظفيهم نوعاً من التدريب على أهداف التنمية المستدامة. وبشكل عام، أظهرت هذه النتائج أنّ البرلمانات كانت تأخذ أهداف التنمية المستدامة على محمل الجدّ أكثر مما أخذ الجيل السابق من

الأهداف العالمية، والأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، يمكن العثور، داخل كل برلمان، على العديد من التناقضات.

وفي العديد من الحالات، ساعدت الرقابة البرلمانية على ضمان توافق الموازنات والتشريعات الوطنية، بشكل جيد مع الخطط الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وقد دعمت بعض البرلمانات الإصلاحات التشريعية لنقل المسؤولية عن السياسات الاجتماعية والبيئية إلى المناطق والبلديات، والتي يمكن أن تساعد في مشاورات المواطنين ومشاركتهم. وفي بلدان أخرى، تم تقديم تشريع لتحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص حول أهداف التنمية المستدامة، أو إنشاء أمين مظالم، أو إنشاء مكتب للموازنة في البرلمان، أو جعل المعلومات الحكومية في متناول الناس.

ويتمثل التحدّي المؤسسي المتكرر الذي تواجهه البرلمانات، فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في نقص البيانات المناسبة. وأشار بعض المشاركين إلى أنّه بالإضافة إلى القيود المؤسساتية، فإن العديد من البرلمانات تتنازع مع اقتصاد ضعيف، وديون العامة متزايدة وبطالة التي تحدّ من الفضاء السياسي لأهداف التنمية المستدامة. إنّ النزاعات وحركات المهاجرين والكوارث البيئية التي أصبحت جميعها أكثر تكراراً بسبب تغير المناخ، أجبرت واضعي السياسات على تحويل الموارد عن أهداف التنمية المستدامة.

ومن الناحية الإيجابية، بما أن البرلمانات عملت على جعل نفسها مناسبة للغرض فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فقد اكتسبت قدرات إشرافية من شأنها أن تخدمهم بشكل جيد في جميع مجالات السياسة ولعدة سنوات قادمة.

الموضوع 2: مناقشة مواضيعية حول *تمكين الناس وضمان الشمولية والمساواة*

كانت هناك عروض من السيدة ر. ويجيراتني (سري لانكا)، والسيد ك. تشوفيل (رئيس فريق، العمليات السياسية الشاملة، الحوكمة وبناء السلام، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والسيد ن. أحمد (مستشار الاستراتيجية التنفيذية، أوكسفام الدولية). واستبق النقاش الموضوع الرئيسي لجلسة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لهذا العام مع التركيز بشكل خاص على الحوكمة (هدف التنمية المستدامة رقم 16) وعدم المساواة (هدف التنمية المستدامة رقم 10). وقُدِّمت مداخلات من بنغلادش وفرنسا وجمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية واليابان ودولة الكويت وناميبيا وسلطنة عُمان ودولة قطر وساموا وتركيا وزيمبابوي.

وكانت التفاوتات المتزايدة سبباً رئيسياً لخيبة أمل الناس من السياسة. وتؤمن أغلبية قوية من الناس في جميع أنحاء العالم بالديمقراطية التمثيلية وأهمية الانتخابات. وفي الممارسة العملية، شعر الناس بالعزلة عن حكوماتهم. كان على البرلمانات والمنظمات مثل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العمل أكثر من أيّ وقت مضى، من أجل بناء مؤسسات فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة يمكن أن يؤمن بها الناس.

ولم يكن عدم المساواة في الدخل والثروة ظاهرة طبيعية، ولكن نتيجة للسياسات الاقتصادية السيئة على مدى السنوات الأربعين الماضية. ولقد سهّل رفع القيود والتحرير الجامحين للأغنياء أن يصبحوا أكثر ثراءً، وفي العملية، أن يحصلوا على نفوذ سياسي. وانطلاقاً من مركز القوة ذاك، اتبعت النخب المالية سياسات المصلحة الذاتية مثل خفض معدلات الضرائب للأثرياء وخفض موازنات البرامج الاجتماعية، مما زاد من اتساع الفجوة بين من لا يملكون.

وان الخبر السار هو أنّ عدم المساواة يمكن عكسه بسياسات تقدمية لرفع الأجور وضمان دفع الأثرياء لحصتهم العادلة. وتشمل الطرق الأخرى لنشر الثروة وتوسيع الفرص زيادة الاستثمار في المنافع العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم، وخاصة للفتيات، وكذلك تشجيع روح المبادرة. ففي الأساس، كان المطلوب إعادة النظر في النموذج الاقتصادي حيث لم يكن الهدف المباشر هو النمو بحدّ ذاته، بل رفاهية الإنسان للجميع.

ويجب أن يكون تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أولوية قصوى لجميع الحكومات. ولم تكن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) مجرد مسألة عدالة. كان وصفة سياسة جيدة لجعل الاقتصاد يعمل من أجل الجميع.

ولاحظ بعض المشاركين أنّ عدم المساواة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، يستحق نفس القدر من الاهتمام مثل عدم المساواة داخل البلدان. كان على التعاون في مجال التنمية (المساعدة) أن يستمر في تأدية دور في تهيئة المجال أمام البلدان النامية. ويجب تغيير قواعد الاستثمار والتجارة التي تضع البلدان النامية في غير صالحها.

ومع اقتراب الجلسة من ختامها، تمّ إبلاغ المشاركين بالمنتدى البرلماني الذي سينظمه الاتحاد البرلماني الدولي، في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في 15 تموز/ يوليو. وتمّ تشجيع البرلمانيين على الانضمام إلى وفودهم الوطنية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى والرد على الدراسة الاستقصائية للاتحاد البرلماني الدولي، بشأن مشاركتهم في الاستعراضات الوطنية.

بيان رئاسي صادر عن الاتحاد البرلماني الدولي
حول الدبلوماسية البرلمانية
أقره المجلس الحاكم في دورته الـ204
(الدوحة، 10 نيسان/ أبريل 2019)

تأسّس الاتحاد البرلماني الدولي، على الدبلوماسية البرلمانية والحوار. تعدّ الدبلوماسية البرلمانية جزءاً أساسياً من التعاون الدولي، حيث تساعد في بناء الجسور بين البلدان والشعوب، وتسعى إلى المساهمة بمنظور برلماني في الحوكمة العالمية وكذلك في تعزيز السلام.

إنّ استخدام العقوبات السياسية ضدّ البرلمانيين، الذين يمثلون قانوناً برلماناتهم الوطنية وشعبهم أمر غير مقبول.

نحن نؤمن بقيمة الحوار المفتوح وغير المقيّد بين البرلمانيين، من جميع أنحاء العالم. تعدّ الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي، والاجتماعات الرسمية منتديات أساسية لحلّ الخلافات، من خلال التبادل الهادف. ينبغي السماح لجميع البرلمانيين من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، بحضور الجمعيات العّامة للاتحاد البرلماني الدولي، والمنتديات البرلمانية الدولية الأخرى، من دون أيّ قيود أو عقوبات. إن الهدف النهائي للاتحاد البرلماني الدولي هو تحقيق السلام.

بيان رئاسي صادر عن الاتحاد البرلماني الدولي
حول مرتفعات الجولان
أقرّه المجلس الحاكم في دورته الـ 204
(الدوحة، 10 نيسان/أبريل 2019)

يقف الاتحاد البرلماني الدولي، ضد الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب. تأسس الاتحاد البرلماني الدولي منذ 130 عاماً على قيم السلام وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

نحن ندين اعتراف الولايات المتحدة الأخير، بهضبة الجولان كجزء من إسرائيل. نحن مقتنعون بأنّ إعلان الولايات المتحدة يبعد العالم عن تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

يتعارض اعتراف الولايات المتحدة، بخصوص مرتفعات الجولان مع قرار مجلس الأمن رقم 497، والذي يشجع، في جملة أمور، بشدة أي محاولة من جانب إسرائيل "لفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها في مرتفعات الجولان السورية المحتلة" وتعتبر هذه المحاولات "لاغية وباطلة وبدون أثر قانوني دولي."

باسم الاتحاد البرلماني الدولي، أناشد بقوة جميع أطراف النزاع في الشرق الأوسط، إلى الامتناع عن أي عمل أحادي من شأنه أن يشعل لهيب الصراع. يجب علينا، بصفتنا برلمانات أو برلمانيين، أن نعقد العزم على العمل بقوة أكبر للمساهمة في السلام من خلال حوار حقيقي.

التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

قائمة الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي في الفترة من 15 أيلول/ سبتمبر 2018 إلى 15 آذار/ مارس 2019

أشار إليها من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 204 (الدوحة، 10 نيسان/ أبريل 2019)

الديمقراطية وحقوق الانسان

أكمل الاتحاد البرلماني الدولي عملية تحضيرية مدتها سنتان للميثاق العالمي للهجرة، بعقد اجتماع برلماني، بمناسبة المؤتمر الحكومي الدولي للأمم المتحدة الذي عُقد في مراكش، في المملكة المغربية، يومي 10 و11 كانون الأول/ ديسمبر. وتمّ تنظيم الاجتماع البرلماني، بالتعاون مع البرلمان المغربي، في الرباط يومي 6 و7 كانون الأول/ ديسمبر 2018. واختتم بإعلان سياسي تعهّد فيه البرلمانيون بالمساعدة في تنفيذ "الميثاق العالمي" من خلال تشجيع الخطاب السياسي القائم على الحقائق، ووضع سياسات ملائمة وتشريعات، وممارسة التدقيق البرلماني لهذه السياسات والتشريعات، وتعزيز الحوار الإقليمي والدولي.

وفي 18 أيلول/ سبتمبر، ساهم الاتحاد البرلماني الدولي في فعالية جانبية نظّمته البعثة الدائمة للإكوادور لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في سياق الدورة الـ 39 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وركزت الفعالية على تأثير الفساد على التمتع الكامل بحقوق الإنسان على جميع المستويات. وقد أتاح ذلك فرصة لمشاركة النتائج الرئيسية للتقرير البرلماني العالمي الصادر مؤخراً عن الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الرقابة وذلك مع مجتمع الأمم المتحدة الأوسع في جنيف.

وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي مشروعهما لتقديم المساعدة إلى برلمان ميانمار. كما واصلت المنظمتان تعاونهما لدعم برلمانات جيبوتي وجورجيا وفانواتو.

وفي شباط/ فبراير 2019، بدأ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي محادثات حول سبل تعزيز أوجه التآزر بين برامج التعزيز البرلماني للمنظمة في ضوء إعادة الهيكلة المستمرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمت مناقشة أيضاً مسألة الحفاظ على نقطة ارتكاز للبرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك. وكجزء من هذه العملية، تَقَرَّر ضرورة تقييم مذكرة التفاهم بين المنظمتين من خلال تقرير مرحلي سنوي.

وعمل الاتحاد البرلماني الدولي عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 2018 لإعداد البيانات الوصفية التي تصف منهجية قياس مؤشر أهداف التنمية المستدامة 16.7.1، "نسب المناصب (حسب الجندر والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، الخدمة العامة، والقضاء) بالمقارنة مع التوزيعات الوطنية ". وتركز البيانات الوصفية للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حصراً على الهيئات التشريعية الوطنية. وفي اجتماع لفريق خبراء الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة

والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في ستوكهولم في الفترة من 5 إلى 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، وافق الممثلون المجتمعون للجان الإحصائية الوطنية على المنهجية المقترحة، وأعيد تصنيف هذا المؤشر من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني، واتفقوا على تقديم الاتحاد البرلماني الدولي كحامي للدور المتعلق بالهيئات التشريعية الوطنية [SDG16.7.1 (a)].

وفي 22 و23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، نظّم مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وترأس المنتدى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي وحضره مسؤولون حكوميون وبرلمانيون وممثلون عن المجتمع المدني وأوساط أكاديمية. وحددت أمثلة جيدة على المشاركة البرلمانية في مجال حقوق الإنسان، والتحديات القائمة والمحتملة للبرلمانات في مجال حقوق الإنسان وسبل معالجتها وكذلك سبل أخرى للتعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات.

المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

في 25 أيلول/ سبتمبر 2018، ألقى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، كلمة في اجتماع بعنوان *تسوية قانون المرأة والفتاة بحلول العام 2030*. وقد نظم الاجتماع الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمواطنين العالميين. وفي 28 أيلول/ سبتمبر، شارك الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في اجتماع *الجمعيات المراعية للمنظور الجندري: جدول أعمال للعمل الملموس* الذي استضافه الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع أبطال الجندر الدوليين، وهي مبادرة متعلقة بالأمم المتحدة، حيث تمّ إطلاق مجموعة أدوات الجمعيات المراعية للمنظور الجندري. وساهم الاتحاد البرلماني الدولي في تصميم وصياغة الدليل.

وفي 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، في نيويورك، شارك الاتحاد البرلماني الدولي، في اجتماع عقده المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد المرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبعثات الدائمة لكندا وسويسرا حول موضوع *إنهاء العنف ضد المرأة في السياسة*.

وفي 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، في جنيف، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي، ورشة عمل حول دور البرلمانيين في ضمان تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة. وضمت هذه الفعالية ممثلين من 15 برلماناً من إفريقيا والأمريكتين والمنطقة العربية والمحيط الهادئ، الذين تفاعلوا مع خبراء دوليين، بمن فيهم أعضاء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وممثل عن الأمم المتحدة للمرأة.

وفي 28 شباط/ فبراير 2019، شارك الاتحاد البرلماني الدولي، في فعالية نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الجمهورية اللبنانية، ركّزت على مسألة العنف ضد المرأة في السياسة. وتحدث رئيس برنامج الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الاتحاد البرلماني الدولي، في هذه الفعالية لعرض نتائج أبحاث الاتحاد البرلماني الدولي، بشأن العنف ضد المرأة في البرلمان.

وفي 13 آذار/ مارس 2019، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الاجتماع البرلماني العادي في لجنة وضع المرأة في نيويورك. وركّز الاجتماع على الموضوع الرئيسي للجنة، وهو الحماية الاجتماعية والخدمات العامة وتقديم البنية التحتية للنساء والفتيات. وتمّ تقديم نتائج الاجتماع إلى لجنة وضع المرأة كإسهام رسمي للاتحاد البرلماني الدولي. بالإضافة إلى ذلك، قام الاتحاد البرلماني الدولي ومختلف الشركاء بتنظيم ثلاث فعاليات جانبية من لجنة وضع المرأة بشأن العنف ضد المرأة، والمرأة في صنع القرار، والمرأة في السياسة. وفي 12 آذار/ مارس، شارك البرلمانيون أيضاً في الفعالية الخاصة رفيعة المستوى لرئيس الجمعية العامة بعنوان *النساء في السلطة*.

وفي 12 آذار/ مارس، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة خريطة العالم الجديدة *للنساء في السياسة: 2019* في مؤتمر صحافي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وكانت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي من بين مقدمي العروض وأجابت على الأسئلة الميدانية من قبل مراسلي الأمم المتحدة.

وواصل الاتحاد البرلماني الدولي، تعاونه الوثيق مع لجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأطلعت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جلستيها المعقودتين في تشرين الأول/ أكتوبر 2018 وشباط/ فبراير 2019، بشأن حالة المشاركة السياسية للمرأة والمشاركة البرلمانية مع اللجنة فيما يتعلق بالبلدان قيد الاستعراض. كما عقدت اجتماعات مع أعضاء اللجنة كجزء من الفريق العامل المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي، ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي 8 آذار/ مارس 2019، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بياناً مشتركاً بشأن أهمية تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري)، كوسيلة لتحقيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، شملت العديد من الأنشطة الوطنية، التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي، أعضاء في لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهدفت إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني من خلال عمل البرلمان. وعقدت مثل هذه الندوات الوطنية في كينيا وجمهورية جيبوتي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 وفي تركيا في كانون الأول/ ديسمبر 2018.

كما واصل الاتحاد البرلماني الدولي تعاونه البرنامجي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا سيما من خلال مشاريع مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة للمرأة، لتقديم الدعم التقني للبرلمانات في تركيا وتنزانيا، مع التركيز على المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والتمكين السياسي للمرأة.

وعلى المستوى الإقليمي، عقد الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي ومجلس النواب المصري ندوة إقليمية حول أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الرجال والنساء في مصر في أيلول/ سبتمبر 2018. وكان من بين المتحدثين ممثلون عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة الاقتصادية واللجنة الاجتماعية لغرب آسيا.

تمكين الشباب

في الفترة من 14 إلى 15 كانون الأول/ ديسمبر 2018، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان أذربيجان المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب في باكو حول موضوع *تعزيز الاستدامة، وحماية مصالح الأجيال المقبلة*. وبحث المؤتمر في ثلاثة مواضيع فرعية: دور الشباب في الحماية البيئية؛ الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وإعطاء الأولوية لتمكين الشباب. وشارك ممثلون عن منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفهم أعضاء في فريق المناقشة وأسهموا بنشاط في المناقشات. وكان المؤتمر الذي حضره حوالى 130 نائباً شاباً من 43 دولة، فرصة للنواب الشباب لتبادل الآراء والخبرات والتفكير سوياً في الحلول المبتكرة من أجل ازدهار ورفاهية الأجيال المقبلة.

السلم والأمن الدوليين

في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، شارك الاتحاد البرلماني الدولي في قمة مانديلا للسلام، وهي مناسبة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وألقى المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة خطاباً أكّد فيه دور البرلمانيين في تهيئة الظروف السياسية للسلام.

وعقدت جلسة استماع برلمانية للعام 2019، في الأمم المتحدة، وهي فعالية مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، يومي 21 و22 شباط/ فبراير في نيويورك. بعنوان *التحديات الناشئة أمام تعددية الأطراف: استجابة برلمانية*، تمّ تصميم جلسة الاستماع جزئياً كمساهمة في إصلاحات الأمم المتحدة المستمرة، التي يركز الكثير منها بشكل خاص على مهمة الأمم المتحدة لمنع النزاعات وحفظ السلام. وعلى نطاق أوسع، بحثت الجلسة في أسباب الشكوك المتزايدة في التعددية وكيفية معالجتها. وتحدّث رئيس الجمعية العامة، المشارك في الاجتماع، في الجلستين الافتتاحية والختامية مع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. كما خاطب الأمين العام للأمم المتحدة البرلمانيين في جزء خاص من جلسة الاستماع. وكان قد حضر أكثر من 200 برلماني.

وفي الفترة من 26 إلى 28 شباط/ فبراير، عقد الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع مجلس النواب المصري ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مؤتمراً إقليميا للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعنوان *دور البرلمانيين في التصدي لتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتحديات ذات الصلة*. وأثار المؤتمر، الذي حضرته وفود رفيعة المستوى من المنطقة بأسرها، نقاشات مثمرة حول الفرص والتحديات التي تواجهها البرلمانات في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب، مع التركيز بشكل خاص على التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وكان هذا المؤتمر هو الأول في سلسلة من أنشطة بناء القدرات للبرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة بتوجيه من الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

واستمرّ التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل تنفيذ البرنامج المشترك للاتحاد البرلماني الدولي–مدعوماً بمساهمة مالية كبيرة من الأمم المتحدة–في مجال مكافحة الإرهاب (ينصب التركيز على معالجة الأسباب الجذرية)، ومنع العنف المتطرف. ومن أجل إضفاء الطابع المؤسساتي على التعاون بين المؤسسات الثلاث، من المتوقع أن يتمّ توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد البرلماني الدولي –مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب –مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من قبل مديري المنظمات الثلاث في الأشهر المقبلة.

وأجرى الاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب لجنة مجلس الأمن 1540، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، مشاورات بهدف عقد اجتماع إقليمي جديد بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 الذي يستهدف برلمانات منطقة المحيط الهادئ. وتهدف هذه الفعالية إلى زيادة الوعي بالقرار بين البرلمانيين، وتشجيع تبادل الخبرات وتيسير تبادل الممارسات التشريعية والتنظيمية الجيدة.

وجرت نقاشات مع المدير العام لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ورئيس مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صكّ ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية (الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة)، لكي يساعد الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز التصديق على كل من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. وتتم مناقشة استراتيجيات حملات الترويج هذه.

وفي 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، أثناء انعقاد الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي، نظمت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين للاتحاد البرلماني الدولي حلقة نقاش لزيادة الوعي بالخطة الجديدة للأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح "تأمين مستقبلنا المشترك". وضمّ فريق النقاش مسؤولين من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ورئيس مؤتمر معاهدة تجارة الأسلحة للدول الأطراف. والمشاورات جارية لمتابعة فريق النقاش، على شكل ورشة عمل بشأن النهج الشامل للحدّ من التسلح وعدم الانتشار.

وشارك وفد من الاتحاد البرلماني الدولي، برئاسة رئيس لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لشؤون الأمم المتحدة، السناتور خوان كارلوس روميرو من الأرجنتين، في المنتدى العالمي الثامن لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، يومي 19 و20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 في نيويورك. وكان الموضوع الرئيسي للمنتدى هو *الالتزام بالحوار: شراكات لاستدامة السلام والحفاظ عليه*. وانتهز وفد الاتحاد البرلماني الدولي الفرصة للقاء الممثل السامي الجديد لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، السيد ميغيل أنغيل موراتينوس، البرلماني السابق من إسبانيا. وألقى الاتحاد البرلماني الدولي بياناً أمام مجموعة أصدقاء تحالف الأمم المتحدة للحضارات.

التنمية المستدامة

نظّم الاتحاد البرلماني الدولي، عدداً من الندوات الإقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات، في المناطق التالية: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ورابطة الدول المستقلة، ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة

12+ الجيوسياسية وشرق آسيا. ووفّرت هذه الفعاليات منصّة للمشاركين لتبادل الخبرات وتحديد التحديات وكذلك الفرص ومناقشة الحلول الملموسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي. وشهدت الندوات مشاركة العديد من ممثلي الأمم المتحدة–معظمهم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لجنة الأمم المتحدة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة –شاركوا كمحاضرين في عدد من الجلسات التي تركز أساساً على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والحوكمة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والتعليم.

وفي الفترة من 22 إلى 24 تشرين الأول/ أكتوبر، شاركت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، ومجموعة من النواب في منتدى الاستثمار العالمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف. وتمّ تنظيم فعالية جانبية خاصة للبرلمانيين في اليوم الأول للمنتدى وأتاحت فرصة لإلقاء الضوء على الأسئلة الرئيسة المتعلقة بتمويل أهداف التنمية المستدامة. وشارك البرلمانيون أيضاً في فعالية خاصة للحوار الثلاثي. وألقت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، كلمة في افتتاح المنتدى كما شاركت أيضاً في مناقشة شبيهة بدافوس، مع رؤساء الدول ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وخبراء رفيعي المستوى.

وقام الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان البولندي، بتنظيم اجتماع برلماني بمناسبة الدورة الـ 24 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.. وحضر الاجتماع حوالى 200 مندوب من أكثر من 50 دولة. ودرس المندوبون كيفية وضع الأطر القانونية لتنفيذ اتفاق باريس، وتوفير بيئات مواتية للاستثمارات ذات الصلة بالمناخ. وشدّدوا على أهمية المراجعات المنتظمة للالتزامات الوطنية، بشأن الحدّ من غازات الدفيئة لضمان توافقها مع أحدث المعارف العلمية، وكذلك رصد الانبعاثات، والتحقق من التدابير التي اتخذتها الحكومات.

ولدعم البرلمانات في التنفيذ الوطني لاتفاق باريس، أطلق الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة للبيئة، مشروعاً لبناء قدرات البرلمانيين للمساعدة في تسريع تنفيذ اتفاق باريس والمساهمات المحددة وطنياً. تمّ اختيار أربعة برلمانات للاستفادة من هذا الدعم في العام 2019، مع عقد أول ورشة عمل في برلمان زيمبابوي في 8 آذار/ مارس 2019.

وفي 27 أيلول/ سبتمبر 2018، ألقت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي كلمة أمام الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، بشأن الأمراض غير المعدية. واستندت مداخلتها إلى مدخلات الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي، في جلسة استماع سابقة تحضيراً للاجتماع الرفيع المستوى. وفي 22 شباط/ فبراير 2019، عقدت منظمة الصحة العالمية، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، إحاطة خاصة عن التغطية الصحية الشاملة للبرلمانيين الذين حضروا الجلسة البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة. وكانت الإحاطة جزءاً من الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع

رفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، المقرر عقده في 23 أيلول/ سبتمبر، والذي دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى الإسهام فيه عملاً بقرار من الجمعية العامة. وألقى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي كلمة في الاجتماع الذي حضره 40 من أعضاء البرلمان. بالإضافة إلى ذلك، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي في نشر دراسة استقصائية عن التغطية الصحية الشاملة للبرلمانيين، الذين ستدعم نتائجها المفاوضات بشأن إعلان سياسي للاجتماع الرفيع المستوى المقبل.

وفي 24 و25 كانون الثاني/ يناير 2019، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي في المشاركة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمنتدى البرلماني العربي الإقليمي حول خطة العام 2030. ويهدف المنتدى إلى زيادة الوعي بدور البرلمانيين في تنفيذ ومراجعة ومتابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وركّز المنتدى على سبل الوصول إلى شبكة أوسع من النواب وعلى كيفية تبادل البرلمانات في المنطقة لأفضل الممارسات حول خطة العام 2030.

وفي ضوء الدورة السنوية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، الذي سيعقد في الفترة من 16 إلى 19 تموز/ يوليو 2019، ناقش الاتحاد البرلماني الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة رفع مستوى الفعالية البرلمانية في المنتدى من فعالية جانبية إلى فعالية خاصة. ومن شأنه هذا أن يساعد على زيادة وضوح الفعالية ودور البرلمانيين، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتمّ إطلاق الدراسة الاستقصائية السنوية لبرلمانات الدول الـ 51 المشاركة في الاستعراض الوطني الطوعي لهذا العام في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، مع تحديد موعد نهائي هو1 حزيران/ يونيو 2019. كما ساهم الاتحاد البرلماني الدولي في تقديم مساهمة في أحد تقارير الأمم المتحدة لدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بتمكين الأفراد وضمان الشمولية والمساواة.

وفي 17 كانون الثاني/ يناير 2019، شارك الاتحاد البرلماني الدولي، بصفة مراقب في الاجتماع الأول لمركز استراتيجية التنمية المستدامة للأمم المتحدة المعاد تشكيله، والذي يرأسه نائب الأمين العام للأمم المتحدة. ويجمع محور الاستراتيجية بين العديد من وكالات منظومة الأمم المتحدة وأقسامها إلى جانب المجتمع المدني العالمي والجهات الفاعلة، في القطاع الخاص في محاولة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة للجمهور الأوسع.

وواصل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعم التقييمات الذاتية لأهداف التنمية المستدامة في البرلمانات من خلال مجموعة أدوات التقييم الذاتي للهدف المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي، والبرنامج الإنمائي. وفي تشرين الأول/ أكتوبر، قام برلمان سريلانكا بتقييم قدرته على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحدّد خطة عمل مخصصة بفضل مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ برلمان الأرجنتين خططاً لورشة عمل باستخدام مجموعة أدوات الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعبّر المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، عن اهتمامه بالشراكة مع الاتحاد البرلماني

الدولي لإجراء تقييمات برلمانية حول أهداف التنمية المستدامة، استناداً إلى مجموعة الأدوات في جمهورية الصومال الفيدرالية والجمهورية التونسية والمملكة الأردنية الهاشمية.

وفي 17 و18 كانون الأول/ ديسمبر 2018، تعاون الاتحاد البرلماني الدولي، مع الأمم المتحدة وفيتنام والجمعية الوطنية لفيتنام في تنظيم ورشة عمل وطنية حول أهداف التنمية المستدامة. وهدف المؤتمر إلى بناء فهم أهداف التنمية المستدامة ليس فقط بين أعضاء الجمعية الوطنية، وإنما أيضاً بين المعنيين الحكوميين والممثلين المنتخبين دون الوطنيين. وأعطت هذه الفعالية الجمعية الوطنية الفرصة لتقديم النسخة المترجمة من مجموعة أدوات الاتحاد البرلماني الدولي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأهداف التنمية المستدامة.

وبصفة الاتحاد البرلماني الدولي عضو في اللجنة التوجيهية للشراكة العالمية، من أجل التعاون الإنمائي الفعال، شارك في الاجتماع الـ 16 للّجنة الذي عقد في نيويورك في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018. كما نظّم مجموعة من البرلمانيين لحضور اجتماع خاص حول مشاركة القطاع الخاص من أجل التعاون الإنمائي في 17 و18 كانون الثاني/ يناير 2019، في باريس. وجنباً إلى جنب مع أعضاء آخرين في الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، بدأ الاتحاد البرلماني الدولي، الاستعدادات بالاشتراك مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة في نيويورك لعقد اجتماع القيادة العليا حول التعاون الإنمائي المقرر عقده في 13 و14 تموز/ يوليو.

واستمر العمل في مذكرة إرشادية جديدة للبرلمانيين حول التعاون الإنمائي خلال هذه الفترة. وسيتم نشر المذكرة كنشرة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحلول منتصف العام 2019.

وتمّ الانتهاء من موجز للقضية حول الاقتصاد الأخضر بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة للبيئة. *ظلال الأخضر: مقدمة للاقتصاد الأخضر للبرلمانيين* كانت قد أُعدت كمنشور للاتحاد البرلماني الدولي لمساعدة البرلمانيين على فهم أهم عناصر الاقتصاد الأخضر وكيف يتفاعلون مع بعضهم البعض. وسيتم تقديم موجز القضية في الجمعية العامة الـ 140في قطر.

ونظّم الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وبدعم من برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ندوة إقليمية للبرلمانيين في أبوجا، يومي 23 و24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018. وقامت الندوة بتقييم تنفيذ توصيات ندوة إقليمية سابقة، عقدت في أيار/ مايو 2016 في المكان نفسه. وتبادل المشاركون الممارسات الجيدة، ومع مراعاة التحديات التي واجهوها خلال مرحلة التنفيذ، سعوا إلى تعديل الاستراتيجيات البرلمانية المتعلقة بالإجراءات المستهدفة.

وكعضو في المجموعة الرائدة لحركة تعزيز التغذية (SUN Movement)، شارك الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، في اجتماع المجموعة في 26 أيلول/ سبتمبر 2018 في نيويورك، والذي التزم فيه بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات. كما شارك في اجتماع اللجنة التنفيذية لحركة تعزيز التغذية في 29 كانون الثاني/ يناير 2019، في جنيف.

وفي 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، ألقت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، كلمة في حفل افتتاح القمة البرلمانية العالمية، التي نظمتها في مدريد منظمة الأغذية والزراعة والبرلمان الإسباني والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي والجبهة البرلمانية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضد الجوع. وأكدت الدور الرئيسي للبرلمانات في التصدي لتحديات التغذية ومشاركة الاتحاد البرلماني الدولي مع الشركاء الدوليين للنهوض بخطة التغذية.

وفي الفترة التي سبقت انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، شاركت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماع مساءلة صباحاً للشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، الذي عقد في 23 أيلول/ سبتمبر 2018 في نيويورك. وألقت الضوء على مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وحقوق المرأة والفتاة، حيث قدمت أمثلة على الإجراءات البرلمانية التي أدّت إلى تحسين نتائج الصحة الجنسية والإنجابية. وأثناء إطلاق تقرير العام 2018 لفريق المساءلة المستقل لكل امرأة، كل طفل (EWEC)، في 27 أيلول/ سبتمبر 2018، تحدّث الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي عن دور البرلمانات في المساءلة عن صحة النساء والأطفال والمراهقين. وفي 28 أيلول/ سبتمبر 2018، شاركت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماع المجموعة التوجيهية الرفيعة المستوى *كل امرأة، كل طفل*، والتي تمّ تعيينها في تموز/ يوليو 2018.

وفي الفترة من 11 إلى 13 كانون الأول/ ديسمبر، شارك الاتحاد البرلماني الدولي، مع وفد من البرلمانيين في منتدى شركاء شراكة صحة الأم والوليد والطفل في نيودلهي، بما في ذلك مؤتمر برلماني برئاسة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، وجلسة موازية حول دور البرلمانيين في المساءلة بالتعاون مع شراكة صحة الأم والوليد والطفل، ومنظمة الصحة العالمية والمنتدى البرلماني الأوروبي المعني بالسكان والتنمية. كما خاطبت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي المشاركين في المنتدى، البالغ عددهم 1200 خلال حفل الافتتاح الرفيع المستوى، وشددت على التحديات العديدة المتبقية بخصوص صحة النساء والأطفال والمراهقين، ودعت البرلمانيين إلى تأدية دور بارز في تحسين النتائج الصحية للسكان المعرضين للخطر والمهمشين.

التجارة العالمية

نظّم الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد يومي 6 و7 كانون الأول/ ديسمبر 2018، في مقرّ منظمة التجارة العالمية في جنيف. وشاركت في رئاسة المؤتمر السيدة مارغريت مينساه ويليامز، رئيسة المجلس الوطني لناميبيا، والسيد بيرند لانغ، عضو البرلمان الأوروبي ورئيس لجنة التجارة الدولية. وركزت على الموضوع العام للمضي قدماً لمنظمة التجارة العالمية. وقد دعا حوالى 250 مشاركاً من 55 برلماناً وطنياً وبرلمانات إقليمية، وممثلين عن البعثات الدائمة في جنيف إلى زيادة فعالية وشرعية منظمة التجارة العالمية. وطالبوا باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة حالة الجمود المستمرة لهيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف لجعله أكثر فائدة للشعب. وأكدوا مجدداً التزامهم بنظام تجاري دولي عادل، قائم على التجارة الحرة، لتشجيع النمو الاقتصادي العالمي والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتوفير فرص العمل، وضمان الرفاهية للجميع.

التفاعل رفيع المستوى

شاركت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي في افتتاح الدورة الـ 73 للجمعية العامة في الأسبوع الذي يبدأ في 23 أيلول/ سبتمبر 2018. وفي هذا السياق، حضرت مأدبة غداء الأمين العام للأمم المتحدة لرؤساء الدول ورؤساء الوفود.

ومثّل السيد مايكل مولر، رئيس مكتب الأمم المتحدة في جنيف، الأمين العام للأمم المتحدة في اللجنة التحضيرية الأولى للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في 8 و9 شباط/ فبراير 2019. وحضر مسؤولون كبار من وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي يوجد مقرها في جنيف وساهموا في مناقشة دور الشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في تعزيز الالتزامات العالمية وتعزيز تعددية الأطراف.

واجتمعت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام، مع الأمين العام للأمم المتحدة في 21 شباط/ فبراير 2019، لمراجعة المبادرات الأخيرة، بما في ذلك الاستعدادات للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، والدعم البرلماني لمعالجة الأزمات الإنسانية الكبرى، والجهود المشتركة للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وزيادة تعزيز شراكة الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. كما ضمّ وفد الاتحاد البرلماني الدولي ثلاثة أعضاء في البرلمان: رئيس مجلس الشورى في دولة قطر الشقيقة، معالي السيد أحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود، المضيف للجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي؛ السيدة سوزان كيهيكا من كينيا، رئيس مكتب النساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي؛ والسيدة صفاء عبدالرحمن الهاشم من دولة الكويت، نائب رئيس لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لشؤون الأمم المتحدة؛ وكذلك المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي، في الأمم المتحدة ومدير البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية. وضمّ وفد الأمم المتحدة نائب الأمين العام، فضلاً عن مسؤولين في المكتب التنفيذي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإدارة الشؤون السياسية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، عدداً من الاجتماعات الثنائية مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة، بما في ذلك وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومفوض عام وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، من أجل مناقشة سبل تعزيز التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط

أشار إليه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 204
(الدوحة، 10 نيسان/ أبريل 2019)

عقدت اللجنة جلستين، يومي 6 و9 نيسان/أبريل 2019. وحضر الجلستين، رئيس اللجنة السيدة س. أتاولاهجان (كندا)، والسيدة ب. غرويلز (بلجيكا)، والسيد هـ. جوليان-لافرييز (فرنسا)، والسيد عزام الأحمد (دولة فلسطين)، والسيد ل. ويرلي (سويسرا). وحضر جلسة يوم 6 نيسان/أبريل 2019، السيد ر. دو روون (هولندا)، والسيد عبد الكريم جامع (جمهورية الصومال الفيدرالية).

وتم إعادة انتخاب السيدة س. أتاولاهجان (كندا)، بالإجماع، كرئيس للجنة.

واستمعت اللجنة إلى تقرير حول التطورات العامة الأخيرة في الشرق الأوسط، بما فيها في إسرائيل، ودولة فلسطين، ودولة ليبيا، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اليمنية. إن الوضع في دولة ليبيا غير مستقر في الأشهر القليلة الماضية، وتفاقم في الأيام القليلة الماضية. ورحب الأعضاء بعرض من رئيس الوفد الليبي، من أجل تعميق الفهم في الوضع على أرض الواقع. وأكدت على خطورة الوضع الراهن، ودعت إلى الدعم العاجل من الاتحاد البرلماني الدولي.

وفيما يتعلق بالجمهورية اليمنية، اتفق الأعضاء أن الوضع مأساوي. وشجعوا بشدة الأمانة العامة على توفير منبر لمناقشة هذه المسألة مع سائر أعضاء المنظمة. كما أعربوا عن رغبتهم في تخصيص المزيد من الوقت في اجتماعات اللجنة المقبلة، وتحديداً للجمهورية اليمنية.

وأما فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، استمعت اللجنة إلى أن الدورة الـ11 لعمليات أستانا للسلام اختتمت مع قرار تكثيف الجهود المشتركة من أجل مكافحة انتهاكات وقف إطلاق النار في المعقل الرئيسي الأخير الذي سيطر عليه المتمردون في إدلب، ومن أجل العمل في سبيل عقد اجتماع أول للجنة الدستورية، في أوائل العام 2019. لكن، سبّب اعتراف الرئيس ترامب بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان باضطراب العلاقات، مما أدى إلى عدم اليقين إزاء كيفية تطور الوضع في المنطقة.

وبسبب حل الكنيست في كانون الأول/ديسمبر 2018، أرجأت اللجنة زيارتها إلى المنطقة. وشدد الأعضاء مجدداً على أهمية زيارة المنطقة في المستقبل القريب، وتمنت، في أي حالة، أن تتم الزيارة قبل الجمعية العامة المقبلة. وكذلك، في كانون الأول/ديسمبر 2018، دعا الرئيس محمود عباس إلى حل المجلس التشريعي الفلسطيني. وكان من المقرر عقد الانتخابات قريباً وأوصت اللجنة بتشكيل وفد لمراقبة الانتخابات من بين أعضائها. ورحب عضو اللجنة من

فلسطين ذلك بشدة. وأشار إلى أن إسرائيل تقتطع الإيرادات الضريبية، الأمر الذي شكل انتهاكاً واضحاً للعديد من الاتفاقيات بين الطرفين وانتهاكاً للقانون الدولي. كما دعا إلى توفير الحماية للشعب الفلسطيني في ضوء التطورات الأخيرة. وأخذت اللجنة العلم بملاحظات عضو اللجنة من فلسطين وأعادت التشديد على أهمية الالتزام بالقرارات الدولية، بما فيها تلك المرتبطة بإنشاء دولة فلسطينية، وفقاً لحل الدولتين، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334 حول الاستيطان، وقرار الجمعية العامة التابع للأمم المتحدة رقم 194 حول اللاجئين الفلسطينيين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

وفي إطار برنامج السلام، أتيحت للجنة الفرصة للاستماع إلى السيد لاريف، برلماني فرنسي، الذي يدير مبادرة بالنيابة عن المجموعة الفرنسية في الاتحاد البرلماني الدولي، من أجل إدخال بنية دائمة ترتكز على العلم في الاتحاد البرلماني الدولي. وأشار إلى أنها ستأخذ شكل مجموعة عمل، تتكون من عدد من أعضاء البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، الذين سيجتمعون بانتظام لمناقشة المسائل العلمية والتكنولوجية. واتفق أعضاء اللجنة على أهمية الدور الذي يتوجب على البرلمانيين تأديته في وضع الحدود الأخلاقية للعلم والتكنولوجيا، وتشكيل إطار تشريعي لضمان أن الآلات والتكنولوجيا لن تأخذ السيطرة وتلحق الضرر بالبشر. وبالنظر إلى رغبة اللجنة في بناء الجسور بين المجتمعات البرلمانية والعلمية، أعربت اللجنة عن كامل دعمها للمبادرة الفرنسية وأعادت تأكيد دعمها لبرنامج السلام، بأكمله.

وبتاريخ 9 نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى السيد عبد الرحمن آينتي، مدير دائرة الشراكة في الأونروا، وحنان أبو عصبة وأحمد بكر (15 عاماً)، وهما تلميذان من البرلمان الطلابي التابع لمدارس الأونروا، حيث أوضحوا أن الأونروا أنشئت بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ الإغاثة المباشرة وبرامج تشغيل للاجئين الفلسطينيين. وكانت الأونروا فريدة في ذلك، من حيث أنها كانت توفر خدمات شبه حكومية للاجئين الفلسطينيين، لنحو 70 عاماً. ولقد هددت أزمة التمويل التي حصلت العام الماضي، خدمات الوكالة، بما فيها المدارس، وعبر ذلك التعليم لنحو 530،000 تلميذ. وشرح التلميذان من البرلمان الطلابي عن أهمية ضمان التعليم للاجئين الفلسطينيين من أجل تعزيز الاحترام والعمل نحو سلام دائم.

تقرير لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

أشار إليه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 204
(الدوحة، 10 نيسان/ أبريل 2019)

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، يوم الأحد، بتاريخ 7 نيسان/ أبريل 2019. وحضر أيضاً ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كما حضر ايضاً مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي ختام الجلسة، انتخبت اللجنة رئيسها السيدة أ. فاداي (هنغاريا) لمدة سنة واحدة. كما انتخبت السيد ر. مويوا رئيساً للسنة التالية. أشادت اللجنة بالسيدة ن. علي أسيغاف، الرئيسة المنتهية ولايتها.

متابعة القرار المتعلق بالبند الطارئ الذي تم اعتماده في الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي

إن قرار البند الطارئ، *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغيا، باعتبارها تهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار*، الذي اعتمد في الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، التي انعقدت في سانت بطرسبرغ، يدعو لجنة القانون الدولي الإنساني للاتحاد البرلماني الدولي "لاستكشاف التدابير المناسبة والعملية التي يتعين على المجتمع البرلماني العالمي اتخاذها لمعالجة وضع شعب الروهنينغيا وتوفير حلّ سلمي ومستدام للأزمة".

وناقشت اللجنة متابعة القرار. وقدّم برلمان ميانمار تقارير خطية عن الحالة والتقدّم المحرز. كما تلقت اللجنة معلومات إضافية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

وعقدت اللجنة جلسة حوار مع وفد ميانمار وأعربت عن شكرها للبرلمان على مشاركته مع اللجنة للمرّة الثانية. وكانت جلسة الحوار مفيدة للغاية. وأتاحت للّجنة فهم هذا الوضع المعقد بشكل أفضل ومعرفة المزيد عن المبادرات المتخذة في ميانمار. وأبرزت اللجنة أهمية وجود فهم أفضل للواقع في ميانمار. وشجعت برلمان ميانمار على مواصلة مشاركته في حلّ هذه المأساة، وتأدية دوره في مراقبة الحكومة والإشراف عليها، والتواصل مع السكان لتحسين الوضع.

وتحرص اللجنة على مواصلة هذا الحوار الإيجابي وأعربت عن رغبتها في إرسال بعثة في الأشهر المقبلة إلى ميانمار من أجل فهم أفضل للواقع ورؤية كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي دعم البرلمان في عمله. وسيتم إرسال طلب رسمي إلى البرلمان كمتابعة.

التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أطلَعَت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللجنة على آخر التطورات المتعلقة بالحملة العالمية لإنهاء حالات انعدام الجنسية. ففي العام 2019، ستعقد المفوضية اجتماعاً وزارياً بشأن انعدام الجنسية، احتفاءً بنقطة منتصف الطريق لحملة مدتها 10 سنوات. وسيكون هذا الاجتماع فرصة لتقييم جميع الانجازات حتى تلك النقطة وتقديم الثناء للدول والجهات الأخرى على ما قدموه سلفاً. كما ستكون فرصة للدول للتعهد باتخاذ خطوات إضافية محددة لمعالجة حالات انعدام الجنسية. وستكون التعهدات بالعمل من أجل إصلاح القانون جزءاً مهماً من هذا الاجتماع. وسيكون من المهم أن يشارك البرلمانيون في المشاورات المحلية في الفترة التي تسبق الاجتماع الوزاري وأن يدعموا حكوماتهم لتقديم تعهدات في هذا الصدد.

يوجد أكثر من 10 مليون شخص عديمي الجنسية حول العالم وتهدف الحملة إلى وضع حدّ لهذا الوضع. إن هذا الهدف ممكن من خلال إصلاح القوانين، والقضاء على التمييز بين الرجال والنساء في قوانين الجنسية، وتنفيذ السياسات والعمليات المناسبة، وضمان تسجيل المواليد للجميع. ورحّبت اللجنة بإصدار دليل بالتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية شؤون اللاجئين *للممارسات الجيدة في قوانين الجنسية لمنع حالات انعدام الجنسية والحدّ منها*. وشجعت البرلمانات على نشره على نطاق واسع والاستفادة من هذه الأداة العملية القصيرة للانخراط في الإصلاح.

ويمكن الاطلاع على النقاط الإجرائية العشر *لخطة العمل العالمية لإنهاء حالات انعدام الجنسية* أدناه. ومن أجل تقديم التعهدات، إن البرلمانات والحكومات مدعوة لزيارة الموقع الإلكتروني التالي:
https://www.unhcr.org/ibelong/high-level-segment-statelessness

التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

يصادف العام 2019 الذكرى الـ 70 لاتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 (GC70). إنها فرصة للتعرف على القوة الوقائية لهذه المجموعة المهمة من القوانين مع تسليط الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات عندما لا يتمّ احترامها. ويوجد الكثير من الأمثلة على كيفية إيصال القانون الدولي الإنساني للرجال والنساء يومياً: يُسمح للشخص المصاب عبور نقطة تفتيش، يتلقى الطفل الغذاء اللازم، يمكن للمحتجزين إرسال رسالة إلى أسرهم، والعديد من الأمثلة الأخرى التي قد لا تكون دائماً مرئية للناس. وفي مثل هذه الحالات، من الواضح أنّ احترام القانون الدولي الإنساني ممكن وأنّ تنفيذه يحدث فرقاً ذا مغزى. وتحافظ اتفاقيات جنيف، التي تمّ إنشاؤها لأسوأ الأوقات، على جوهر إنسانيتنا المشتركة.

وشهدت السنوات الأخيرة العديد من الانتهاكات المروّعة للقانون الدولي الإنساني. لقد تساءل البعض عن قدرة القانون الدولي الإنساني على توفير حماية حقيقية لضحايا النزاعات المسلحة المعقدة اليوم، وهناك بالتأكيد تحديات كبيرة ما زالت تنتظرنا. لذلك قررت اللجنة تكريس جلستها المفتوحة في الجمعية العامة الـ 141 في بلغراد لفعالية خاصة حول اتفاقيات جنيف.

عضوية اللجنة

لاحظت اللجنة أنّ اثنين من أعضائها قد تغيّبوا عن دورتين متتاليين أو أكثر. ووفقاً للقواعد، سيتم إشعار هؤلاء الأعضاء بأنّ مقاعدهم أعلن أنّها شاغرة الآن. وستجرى الانتخابات لهذه المقاعد في الجمعية العامة المقبلة.

*****

#حملة أنا أنتمي (#I Belong) (2014–2024): خطة العمل العالمية لإنهاء حالات انعدام الجنسية

- **الإجراء 1**: تسوية حالات انعدام الجنسية الموجودة
- **الإجراء 2**: ضمان عدم ولادة طفل بدون جنسية
- **الإجراء 3**: إزالة التمييز الجندري من قوانين الجنسية
- **الإجراء 4**: منع الحرمان من الجنسية أو فقدانها أو الحرمان منها لأسباب تمييزية
- **الإجراء 5**: منع انعدام الجنسية في حالة خلافة الدولة
- **الإجراء 6**: منح الحماية للمهاجرين عديمي الجنسية وتسهيل تجنسهم
- **الإجراء 7**: ضمان تسجيل المواليد لمنع انعدام الجنسية
- **الإجراء 8**: إصدار وثائق الجنسية لأولئك الذين يحقّ لهم الحصول عليها
- **الإجراء 9**: الوصول إلى اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن انعدام الجنسية
- **الإجراء 10**: تحسين البيانات النوعية والكمية عن السكان عديمي الجنسية

إحصائيات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

حالة مشاركة النساء المندوبات في الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي (في 9 نيسان/ أبريل 2019)

تشكيل وفود أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماعات التنظيمية الثمانية الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي (من تشرين الأول/ أكتوبر 2015 – حتى الآن)

الاجتماع	إجمالي المندوبين	إجمالي / نسبة النساء من المندوبين		إجمالي الوفود	إجمالي / النسبة المئوية للوفود المؤلفة من رجال فقط (2 أو أكثر)		إجمالي الوفود المؤلفة من نساء فقط (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المؤلفة من جنس واحد (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المؤلفة من عضو واحد (رجل أو امرأة)
الدوحة (19/4/9)	**721**	**219**	**30.3**	**147**	**16**	**11.8**	**0**	**16**	**12**
جنيف (18/10)	**751**	**247**	**32.9**	**149**	**17**	**12.1**	**4**	**21**	**9**
جنيف (18/03)	**745**	**227**	**30.5**	**148**	**18**	**12.7**	**3**	**21**	**6**
سانت بطرسبرغ (17/10)	**829**	**249**	**30.0**	**155**	**17**	**11.8**	**1**	**18**	**11**
داكا (17/04)	**612**	**193**	**31.5**	**126**	**11**	**9.6**	**1**	**12**	**12**
جنيف (16/10)	**693**	**228**	**32.9**	**141**	**15**	**11.5**	**3**	**18**	**11**
لوساكا (16/03)	**836**	**190**	**29.9**	**126**	**19**	**15.8**	**0**	**19**	**6**
جنيف (15/10)	**647**	**210**	**32.5**	**133**	**12**	**9.9**	**2**	**14**	**12**

وفود الاتحاد البرلماني الدولي المؤلفة من جنس واحد، ومن عدة أعضاء التي حضرت في الدوحة (الحالة في 9 نيسان/ أبريل 2019)

رقم	البلد	الدوحة 19/04			جنيف 18/10			جنيف 18/03			سانت بطرسبرغ 17			داكا 17			جنيف 16			لوساكا 16			جنيف 15		
		نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي
1	جمهورية إفريقيا الوسطى	0	2	2	0	3	3	غياب			0	1	1	0	1	1	تعليق			تعليق			تعليق		
2	السلفادور	**0**	2	2	1	0	1	1	4	5	1	4	5	0	2	2	1	3	4	غياب			1	3	4
3	إسواتيني	0	4	4	غياب			غياب			0	2	2	1	4	5	0	2	2	غير منتسب					
4	جورجيا	0	6	6	1	2	3	1	5	6	غياب			1	3	4	غياب			غياب			1	1	2
5	قيرغيزستان	0	2	2	غياب			غياب			1	3	4	غياب			0	1	1	غياب			غياب		
6	ليختنشتاين	0	2	2	0	2	2	0	2	2	0	2	2	غياب			1	1	2	1	1	2	1	1	2
7	لوكسمبورغ	0	2	2	غياب			غياب			0	3	3	0	1	1	0	1	1	0	2	2	غياب		
8	جزر المالديف	0	4	4	غياب			0	3	3	1	5	6	1	4	5	0	4	4	1	4	5	0	1	1
9	مالطا	0	3	3	1	1	2	0	2	2	0	3	3	0	1	1	غياب			0	2	2	غياب		
10	ميكرونيسيا	0	3	3	0	2	2	0	4	4	0	4	4	غياب			0	3	3	0	3	3	0	4	4
11	المغرب	0	7	7	0	4	4	0	8	8	0	8	8	1	4	5	0	4	4	1	7	8	3	5	8
12	بولندا	0	4	4	3	3	6	2	4	4	غياب			2	2	4	1	4	5	2	2	4	0	1	1
13	سيراليون	0	3	3	1	2	3	غياب			غياب			1	0	1	غياب			2	3	5	غياب		
14	اسبانيا	0	3	3	3	1	4	2	4	6	1	4	5	2	3	5	غياب			2	4	6	2	2	4
15	تونس	0	4	4	0	2	2	2	1	3	1	1	2	غياب			2	1	3	1	0	1	1	0	1
16	جمهورية فنزويلا البوليفارية	0	2	2	2	6	8	2	6	8	1	4	5	3	5	8	3	5	8	1	5	6	2	5	7

الوفود الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي المؤلفة من عضو واحد، التي حضرت في الدوحة

(الحالة في 9 نيسان/ أبريل 2019)

رقم	البلد	الدوحة 19/04			جنيف 10/18			جنيف 03/18			سانت بطرسبرغ 17			دكا 17			جنيف 16			لوساكا 16			جنيف 15		
		نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي
1	بيلاروسيا	0	1	1	1	1	2	1	1	2	1	5	6	0	1	1	1	0	1	1	1	2	0	2	2
2	بلغاريا	1	0	1	1	1	2	2	1	3	2	2	4	غياب			0	2	2	0	2	2	غياب		
3	هايتي	0	1	1	0	2	2	غياب			0	4	4	غياب			0	1	1	0	2	2	0	2	2
4	ملاوي	0	1	1	2	3	5	1	1	2	1	7	8	1	4	5	1	3	4	1	2	3	غياب		
5	جزر مارشال	0	1	1	غياب			غياب			تعليق			تعليق			تعليق			تعليق			تعليق		
6	نيكاراغوا	1	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	1	غياب			1	0	1	غياب			غياب		
7	باراغواي	0	1	1	0	2	2	0	1	1	1	1	1	غياب			غياب			غياب			غياب		
8	الفلبين	0	1	1	2	7	9	2	3	5	3	5	8	0	2	2	3	5	8	غياب			1	5	6
9	جمهورية مولدوفا	0	1	1	2	0	2	2	0	2	1	1	2	غياب			غياب			غياب			1	0	1
10	ساموا	0	1	1	0	1	1	غياب			0	1	1	0	1	1	غياب			غياب			غياب		
11	تونغا	0	1	1	0	1	1	غياب			غياب			غياب			غياب			غياب			غياب		
12	ترينيداد وتوباجو	1	0	1	غياب			غياب			غياب			غياب			غياب			غياب			غياب		

وفود تضم 40 إلى 60 % من النساء البرلمانيات

يتم ترتيب البلدان وفق النسبة المئوية للنساء البرلمانيات في وفودها إلى الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي. يوجد ما مجموعه 35 وفداً متوازناً بين الرجال والنساء من بين 147 وفداً (23.8 %) من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الذين يحضرون الجمعية العامة الـ 140، للاتحاد البرلماني الدولي (بتاريخ 9 نيسان/ أبريل 2019).

بلدان تضمّ 40 إلى 49.9 % من النساء البرلمانيات (11):

- أنغولا (40 %)
- بلجيكا (40 %)
- الصين (40 %)
- قبرص (40 %)
- الدانمرك (40 %)
- إثيوبيا (42.9 %)
- اليونان (40 %)
- اليابان (40 %)
- سريلانكا (40 %)
- جمهورية السودان (44.4 %)
- أوكرانيا (44.4 %)

بلدان تضمّ 50 % من النساء البرلمانيات (19):

- أفغانستان
- أرمينيا
- دولة بوليفيا المتعددة القوميات
- الكونغو
- كوبا
- جمهورية التشيك

- جمهورية الدومينيكان
- غينيا الاستوائية
- فيجي
- فنلندا
- غينيا بيساو
- أيسلندا
- الهند
- دولة ليبيا
- منغوليا
- موزمبيق
- سانت فنسنت وجزر غرينادين
- السنغال
- أوروغواي

بلدان تضمّ 51 إلى 60 % من البرلمانيات (5):

- كندا (60 %)
- هنغاريا (60 %)
- المكسيك (60 %)
- هولندا (60 %)
- بيرو (60 %)

الجدول الزمني للاجتماعات المستقبلية وغيرها من الأنشطة

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 204

(الدوحة، 10 نيسان/ أبريل 2019)

لشبونة (البرتغال) *7-8 أيار/ مايو 2019*	الندوة الإقليمية الثانية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمجموعة 12+
جنيف (سويسرا) *14-17 أيار/ مايو 2019*	ندوة إعلامية حول هيكل وأداء الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركين الناطقين باللغة الإنجليزية
أولان باتور (منغوليا) *27-28 أيار/ مايو 2019*	الندوة الإقليمية الثانية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
فيينا (النمسا) *27-29 أيار/ مايو 2019*	ورشة عمل اقليمية حول مساهمة البرلمان في عمل منظمة التجارة العالمية لبرلمانات أوروبا الشرقية والوسطى وآسيا الوسطى والتي تنظمها منظمة التجارة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي
سنغافورة *11-13 حزيران/ يونيو 2019*	ورشة عمل اقليمية بشأن مساهمة البرلمان في عمل منظمة التجارة العالمية للبرلمانات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تنظمها منظمة التجارة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي
بكين (الصين) *12-14 حزيران/ يونيو 2019*	الندوة الأقاليمية الرابعة حول بناء القدرات البرلمانية ومواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
روكستون (المملكة المتحدة) *27-28 تموز/ يوليو 2019*	ورشة العمل الـ 14 للباحثين البرلمانيين والبرلمانيين التي ينظمها مركز الدراسات التشريعية في جامعة هال وبرعاية الاتحاد البرلماني الدولي
نيويورك *تموز/ يوليو 2019* *(سيتم تأكيد التواريخ لاحقاً)*	المنتدى البرلماني بناء على المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة
نيويورك *17 تموز/ يوليو 2019*	ورشة عمل بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التقييم الذاتي للبرلمان بخصوص أهداف التنمية المستدامة

مكسيكو سيتي (المكسيك) *19-28 آب/ أغسطس 2019*	ندوة القيادة
باراغواي *أيلول/ سبتمبر 2019* *(سيتم تأكيد التواريخ)*	المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب
جنيف (سويسرا) *7 تشرين الأول/ أكتوبر 2019*	الدورة الـــ 44 للّجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية
جنيف (سويسرا) *8 تشرين الأول/ أكتوبر 2019*	الدورة البرلمانية في إطار المنتدى العام السنوي لمنظمة التجارة العالمية
بلغراد (صربيا) 13– 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019	الجمعية العامة الـ141 والاجتماعات ذات الصلة
ولنجتون (نيوزيلندا) *19-20 أيلول/ سبتمبر* 2019	ندوة إقليمية حول البرلمانات وتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540 لبرلمانات جزر المحيط الهادئ
ترينيداد وتوباغو *تشرين الثاني/ نوفمبر 2019* *(سيتم تأكيد التواريخ لاحقاً)*	الندوة الإقليمية الثانية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات منطقة البحر الكاريبي
تشيلي *كانون الأول/ ديسمبر 2019* *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	اجتماع برلماني بمناسبة انعقاد المؤتمر الـ 25 للأمم المتحدة حول تغير المناخ (COP25)
اليابان 2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	قمة رؤساء البرلمانات في سياق مجموعة العشرين
غابورون (بوتسوانا) 2019 *(سيتم تأكيد التواريخ)*	ورشة عمل إقليمية حول مساهمة البرلمان في عمل منظمة التجارة العالمية للبرلمانات الإفريقية الناطقة بالإنجليزية التي تنظمها منظمة التجارة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي
جنيف (سويسرا) 2019 *(سيتم تأكيد التواريخ)*	ورشة عمل لّلجان البرلمانية لحقوق الإنسان
جنيف (سويسرا) 2019 *(سيتم تأكيد التواريخ)*	إحاطة فنية للبرلمانيين في جمعية الصحة العالمية

مالابو (غينيا الاستوائية) 2019 *(سيتم تأكيد التواريخ)*	ندوة إقليمية حول مساهمة البرلمان في تعزيز وحماية حقوق الطفل بمناسبة انعقاد الدورة البرلمانية لCEMAC
جزر المالديف 2019 *(سيتم تأكيد التواريخ)*	قمة رؤساء برلمانات جنوب آسيا حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة
نيامي (النيجر) 2019 *(سيتم تأكيد التواريخ)*	ورشة عمل بناء القدرات حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لمنطقة الساحل
كينيا 2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	ورشة عمل إقليمية حول تنفيذ الميثاق العالمي للاجئين
2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	ندوة دون إقليمية حول أهداف التنمية المستدامة والجندر في بلدان آسيا الوسطى
2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	ورشة عمل حول نزع السلاح الشامل
2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	ورشة عمل لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ
2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	اجتماع المائدة المستديرة الثالث الذي عقدته لجنة شؤون الشرق الأوسط 2019
2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	ندوة إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات الإفريقية
2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	القمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
2019 (سيتم تأكيد المكان والتواريخ)	الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات
2019 (سيتم تأكيد المكان والتواريخ)	ندوة إعلامية عن هيكل وأداء الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركين الناطقين بالإسبانية
2019 (سيتم تأكيد المكان والتواريخ)	ورشة عمل لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف للمجموعة الأوروبية الآسيوية

نيويورك *آذار/ مارس 2020* *(سيتم تأكيد التواريخ)*	الاجتماع البرلماني السنوي في لجنة وضع المرأة
جنيف 15 – 19 نيسان/أبريل 2020	الجمعية العامة الـ142 والاجتماعات ذات الصلة
نور سلطان (كازاخستان) حزيران/ يونيو *(سيتم تأكيد التواريخ)*	المؤتمر البرلماني بمناسبة المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المؤتمر العالمي
فيينا (النمسا) آب/ أغسطس *(سيتم تأكيد التواريخ)*	المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات
تبليسي (جورجيا) *(سيتم تأكيد التواريخ)*	المؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين الشباب
نيويورك *(سيتم تأكيد التواريخ)*	جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة
رواندا 2020 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	الجمعية العامة الـ143 والاجتماعات ذات الصلة
كينيا 2020 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	الجمعية العامة الـ144 والاجتماعات ذات الصلة
روسيا الاتحادية *21 أيار/ مايو 2022*	المؤتمر العالمي للحوار بين الأديان والأعراق

جدول أعمال الجمعية العامة الـ 141

(بلغراد، صربيا، 13-17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019)

1. انتخاب الرئيس ونواب الرئيس للجمعية العامة **الـ 141**
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة
4. *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*
(اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان)
5. تقارير اللجان الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ والتنمية المستدامة والتمويل والتجارة؛ وشؤون الأمم المتحدة
6. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين
7. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

Inter-Parliamentary Union

For democracy. For everyone.

TABLE OF CONTENTS

Page(s)

Meetings and other activities

140th Assembly

1. Inaugural ceremony 4
2. Participation 5
3. Choice of an emergency item 6
4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees 6
5. Concluding sitting of the Assembly 10

204th session of the Governing Council

1. Election of the President of the 140th Assembly 11
2. IPU membership 12
3. Financial results for 2018 12
4. Financial situation 13
5. Implementation of the IPU strategy for 2017-2021 13
6. Recent specialized meetings 13
7. Reports of plenary bodies and specialized committees 14
8. Future inter-parliamentary meetings 14
9. Amendments to the Statutes and Rules 14
10. Elections to the Executive Committee 14

281st session of the Executive Committee

1. IPU activities report 15
2. Financial questions 15
3. IPU membership and implementation of the IPU strategy 16
4. Questions relating to the Secretariat of the Inter-Parliamentary Union 17
5. Other business 17

Forum and Bureau of Women Parliamentarians 18

Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU 18

Subsidiary bodies of the Governing Council

1. Committee on the Human Rights of Parliamentarians 19
2. Committee on Middle East Questions 19
3. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 20
4. Gender Partnership Group 20
5. Advisory Group on Health 21

Other events

1. Speakers' dialogue – *Low trust in democracy: An urgent call to rethink our governance models* 22
2. Meeting of the Chairpersons of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees 22
3. Meeting with Heads of regional and other parliamentary organizations 23
4. Panel discussion: *Ending energy poverty through access to renewable energies and inclusive public policies: How can parliaments help?* 23
5. Panel discussion on counter-terrorism and violent extremism: *From international resolutions to national legislations: Bridging the implementation gap* 24
6. Joint Meeting of the Bureau of Women Parliamentarians and the Board of the Forum of Young Parliamentarians: *Sexism, harassment and violence against women MPs* 24
7. Workshop on child, newborn and maternal health: *Act now for Women's, Children's and Adolescents' Health: Lessons on health financing, legislation, and partnerships* 25
8. Interactive session jointly organized by the IPU and the ASGP: *Innovation in parliament: Getting ready for the future* 25
9. Knowledge Fair 26
10. Side event: *National implementation of the Chemical Weapons Convention as a means to address threats arising from non-State actors* 26

Elections, appointments and membership of the Inter-Parliamentary Union

Elections and appointments

1. Executive Committee 27
2. Sub-Committee on Finance 27
3. Bureau of Women Parliamentarians 27
4. Board of the Forum of Young Parliamentarians 27
5. Committee on the Human Rights of Parliamentarians 28
6. Committee on Middle East Questions 28
7. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 28
8. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism 28
9. Group of Facilitators for Cyprus 28
10. Bureaux of the Standing Committees 29
11. Rapporteurs to the 142nd Assembly 30

Media and communications 31

Membership of the Inter-Parliamentary Union 33

Agenda, resolutions and other texts of the 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union

Agenda 34

The Doha Declaration – outcome document of the General Debate on *Parliaments as platforms to enhance education for peace, security and the rule of law* 35

Resolutions

- *Non-admissibility of using mercenaries and foreign fighters as a means of undermining peace means of undermining peace, international security and the territorial integrity of States, and violating human rights* 39
- *The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation* 43

Emergency item

- Results of the roll-call vote on the requests for the inclusion of an emergency item in the agenda of the Assembly 47-48
- Resolution: *Call for urgent international action to support Mozambique, Malawi and Zimbabwe hit by Cyclone Idai* 49

Reports of the Standing Committees
- Report of the Standing Committee on Democracy and Human Rights 51
- Report of the Standing Committee on United Nations Affairs 53

Reports and other texts of the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

Presidential statement on Parliamentary Diplomacy 55

Presidential statement on the Golan Heights 56

Reports, decisions and other texts
- Cooperation with the United Nations system: List of activities undertaken by the IPU between 15 September 2018 and 15 March 2019 57
- Report of the Committee on Middle East Questions 62
- Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 63
- Statistics of the Gender Partnership Group 65

Future meetings
- Future meetings and other activities 68
- Agenda of the 141st Assembly 71

140th Assembly

1. Inaugural ceremony

The 140th IPU Assembly inaugural ceremony took place at the Sheraton Convention Center, Doha, on Saturday, 6 April 2019 at 7.30 p.m., with His Highness Sheikh Tamim Bin Hamad Al Thani, Emir of Qatar, in attendance.

His Highness Sheikh Tamim Bin Hamad Al Thani, Emir of Qatar, congratulated the IPU on its 130th anniversary. Investing in education, especially if integrated into a comprehensive development plan, helped to build strong, prosperous and stable societies and to tackle intolerance and the risk of extremism. He emphasized that Qatar was supporting developing countries and international organizations with a range of education initiatives.

Young people in the Arab world had shown that they could protest peacefully in the pursuit of greater dignity, justice and freedom. Ruling elites should understand such requests and lead reform. Those that did not bore a responsibility for making the situation worse.

The rule of law was a universally accepted concept. Without it there would be no justice but chaos and tyranny which led to arbitrariness and injustice and, consequently, to conflict, insecurity, and human suffering. International law was losing its ground in international relations, and was being increasingly disregarded. It was only through dialogue and respect for international law that lasting peace could be achieved.

Tackling questions such as poverty, extremism and cybersecurity required commitment to the shared values enshrined in key international covenants. No-one could claim exemption from them on any grounds. Joint work on those issues should be as natural as trade links, and parliamentary democracy was a crucial tool in forging these partnerships.

Ms. Gabriela Cuevas Barron, President of the Inter-Parliamentary Union, said that the 130th anniversary of the IPU bore witness to the Organization's past and continuing relevance. The world was full of contradictions that demonstrated technology was not enough if real political will was lacking. Similarly, even with extensive opportunities for inter-cultural exchange, hate speech and xenophobia was growing in today's political discourse.

Statistics on gender parity and youth representation in parliaments showed there was a huge amount to do. Important challenges continued to endure, particularly building an inclusive economy, tackling poverty, and fighting for peace, stability and dialogue.

Parliamentary diplomacy was a crucial tool for overcoming global challenges. The more that parliamentarians could speak with one voice, share objectives, harmonize legislation, fight to implement solutions and make suitable budgetary provision, the more capable parliaments would be of helping to make the Sustainable Development Goals a reality. Constituents must be at the heart of each Member's work towards that goal at all times. The IPU had a chance to develop new tools to build better spaces for cooperation and dialogue. Its voice had to ring out clearly to demonstrate the strength of parliaments to people who were now calling for change.

Mr. Martin Chungong, Secretary General of the Inter-Parliamentary Union, said that the 140th IPU Assembly was an opportunity to reaffirm the IPU's role as a bridge-builder. Universality was a crucial part of the IPU's ability to address the concerns of Member Parliaments and their constituents.

Mr. Vladimir Voronkov, Under-Secretary-General of the United Nations Office of Counter-Terrorism, introducing the message of the United Nations Secretary-General, said that a strong relationship between the United Nations and the IPU was important when multilateralism was being questioned, and that parliaments had a critical role to play in improving people's lives on the basis of international law and UN resolutions.

Mr. António Guterres, Secretary-General of the United Nations, addressed the Assembly by video message. He welcomed the Assembly's focus on education for peace and the rule of law. The fruitful cooperation between the IPU and the United Nations was needed more than ever to help ensure fair globalization, combat rising intolerance, advance gender equality and increase ambitions on the mitigation of and adaptation to climate change, as well as financing that work.

Mr. Ahmad Bin Abdulla Bin Zaid Al Mahmoud, Speaker of the Shura Council, declared the 140th IPU Assembly open.

2. Participation

Delegations from 147 Member Parliaments took part in the work of the Assembly*:

Afghanistan, Albania, Angola, Argentina, Armenia, Austria, Azerbaijan, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bhutan, Bolivia (Plurinational State of), Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chile, China, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Denmark, Djibouti, Dominican Republic, Ecuador, El Salvador, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia, Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guatemala, Guinea-Bissau, Haiti, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Kyrgyzstan, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lebanon, Lesotho, Libya, Liechtenstein, Luxembourg, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Marshall Islands, Mexico, Micronesia (Federated States of), Monaco, Mongolia, Morocco, Mozambique, Myanmar, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, North Macedonia, Norway, Oman, Pakistan, Palestine, Panama, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Rwanda, Saint Vincent and the Grenadines, Samoa, San Marino, Sao Tome and Principe, Senegal, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Slovenia, Somalia, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Sudan, Suriname, Sweden, Switzerland, Tajikistan, Thailand, Timor-Leste, Tonga, Trinidad and Tobago, Tunisia, Turkey, Turkmenistan, Uganda, Ukraine, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Zambia and Zimbabwe.

The following eight Associate Members also took part in the Assembly: the Arab Parliament, the Central American Parliament, the East African Legislative Assembly (EALA), the Inter-Parliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA CIS), the Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), the Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC), the Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC), and the Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS).

The Parliaments of Antigua and Barbuda, Barbados, Dominica, Liberia, Nauru, and Saint Kitts and Nevis participated as observers with a view to future affiliation/re-affiliation.

Observers included representatives of:
(i) the United Nations and related organizations: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS), Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), United Nations Development Programme (UNDP), United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), United Nations Environment Programme (UN Environment), United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), United Nations Office of Counter-Terrorism (UNOCT), United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), World Health Organization (WHO); Organization for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW), the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty Organization (CTBTO);

(ii) regional inter-governmental organizations: the League of Arab States;

(iii) parliamentary assemblies and associations: ACP-EU Joint Parliamentary Assembly (JPA), African Parliamentary Union (APU), Arab Inter-Parliamentary Union (AIPU), ASEAN Inter-Parliamentary Assembly (AIPA), Asian Parliamentary Assembly (APA), Assemblée parlementaire de la Francophonie (APF), Association of Senates, Shoora and Equivalent Councils in Africa and the Arab World (ASSECAA), Forum of Parliaments of the International Conference on the Great Lakes Region (FP-ICGLR), Inter-Parliamentary Union of the Member States of the Intergovernmental Authority on Development (IPU-IGAD), Maghreb Consultative Council, Pan-African Parliament (PAP), Parliamentary Assembly of the Mediterranean (PAM), Parliamentary Assembly of the Union of Belarus and Russia, Parliamentary Assembly of Turkic-speaking Countries (TurkPA), Parliamentary Union of the Organization of Islamic Cooperation Member States (PUIC), Southern African Development Community Parliamentary Forum (SADC PF);

(iv) worldwide non-governmental organizations: the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria;

(v) international political party federations: Liberal International (LI), Socialist International;

(vi) other IPU partner organizations: International Committee of the Red Cross (ICRC).

* For the complete list of IPU Members, see page 33

Of the 1,521 delegates who attended the Assembly, 757 were members of parliament. Those parliamentarians included 74 Presiding Officers, 38 Deputy Presiding Officers, 227 women MPs (30%) and 132 (17.4%) young MPs.

3. Choice of an emergency item

On 7 April 2019, the President informed the Assembly that the following two requests for the inclusion of an emergency item had been proposed:

- *Call for urgent international action to support Mozambique, Malawi and Zimbabwe hit by Cyclone Idai* (Netherlands);
- *Ensuring international protection of Palestinian people, rejecting Israeli authority over the occupied Golan Heights, promoting the values of peaceful coexistence among people and religions and combatting all forms of racism and intoleran*ce (Indonesia, Kuwait, Morocco and Turkey).

The Assembly proceeded with a roll-call vote on the two items (see pages 47 to 48). The proposal put forward by the Netherlands was adopted and added to the agenda as Item 2.

4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees

(a) General Debate: *Parliaments as platforms to enhance education for peace, security and the rule of law* (item 3)

During the three days of deliberations, over 145 legislators from 115 Member Parliaments, including 52 Presiding Officers, as well as representatives of a dozen partner organizations, contributed to the General Debate. The proceedings of the Debate were webcast, and many of the good practices and recommendations that emerged were reflected in the outcome document.

Mr. A. Al Mahmoud, Speaker of the Shura Council, opened the General Debate on 7 April. He underscored that ideologies which aimed to destroy the world's value system were on the rise. The IPU must play a decisive and effective role in spreading knowledge, tackling concepts that threatened the principles of peace, security and the rule of law, and in promoting quality education for all.

As legislators and representatives of the people, parliamentarians had the responsibility to promote quality education for all: education that respected cultural, religious and ideological diversity, and taught tolerance and respect for others and their rights. As noted by the United Nations Secretary-General, *"we must teach our children to love before others teach them to hate".* It was also important to ensure that education was provided to the most vulnerable, including in situations of war and conflict. He hoped that the IPU could develop an education action plan whose progress could be monitored in future by a Committee or the Assembly.

Ms. M.F. Espinosa, President of the United Nations General Assembly, addressed the Assembly by video message. She said that, with people's waning faith that institutions could improve their lives, parliamentarians should make clear that multilateralism strengthened rather than weakened sovereignty and allowed States to share burdens and costs. MPs could enhance the transparency of international institutions, press for constituents' views to be included in decision-making, transfer global commitments into national law, and ensure sufficient funds were available for implementation.

Ms. G. Cuevas Barron, President of the Inter-Parliamentary Union, said that in education systems, no one should be left behind, whether they were rich or poor, young or old, a woman, girl, man or boy, or from a developed or developing country. Education also needed to ensure that love and respect for one's home country never led to racism or xenophobia, and was always balanced against a clear sense of being citizens of one planet.

Parliamentarians could easily fall into the trap of being led by the news agenda of the moment. But their real responsibility lay in looking to the future, which would undoubtedly be heavily influenced by technology. As representatives of those affected by technological change, MPs had a duty to consult on and decide how society should approach that wave of innovation and change.

Dr. R. Yuste, Brain Research through Advancing Innovative Neurotechnologies (BRAIN) Initiative, said that he sought to put the debate into a wider context as a scientist and researcher so that parliamentarians could prepare and adapt societies to new realities. Research projects of the recent past worth billions of dollars had the potential to help treat brain diseases and understand more about how we learn. Dr. R. Yuste highlighted several areas of concern: the increasing use of brain-computer interfaces and how far personal identity could be dissolved into online spaces; the extent to which using

technology to make decisions diminished our own agency and free will; the possibility of having internal thoughts and mental processes accessible to the outside world and therefore susceptible to being commercialized or manipulated; how the use of technology to augment cognitive abilities could affect efforts to create a level playing field for all, and the need to strictly regulate military applications of such technologies; and the risk of undoing hard-fought rights to equality through the inherent biases of artificial intelligence.

These issues did not diminish the hugely positive impact of neurotechnology in areas such as education and science. However, risks were undoubtedly involved. Parliamentarians and society should decide how and when to regulate the discoveries that were made every day. Parliamentarians should lead the debate, including by asking: who did we want to be as a species? Was the answer to that question in the Universal Declaration of Human Rights? Should the Declaration be updated to include *neurorights* to protect our neurological spaces? The scientific community would also be ready to work with legislators as they considered such questions.

Ms. S. Kihika (Kenya), President of the Bureau of Women Parliamentarians, said that peace, security and the rule of law were shared objectives that must remain part of the fabric of society as we learn to live more sustainably in a world of more than seven billion people. Education should focus on equipping young people with the tools to shape their own world. It also offered a strong return on investment in terms of greater peace, stability and prosperity. Although progress had been made, there was still work to be done on gender parity and access to education for girls. Governments and the private sector should be strongly encouraged to contribute to improving educational tools and facilities.

Ms. M. Osoru (Uganda), President of the Forum of Young Parliamentarians, said that, as violence, extremism and intolerance were not innate but learned, education was the way to ensure that those learned reactions were countered with more positive influences. Military responses to conflict only demonstrated where societies had failed to address root causes of instability through education. The Forum's recommendations included regularly updating curricula to equip students for the jobs of the future; including topics that nurtured global citizens, such as human rights and digital literacy; making education a lifelong endeavour; and jointly designing curricula with young people.

The General Debate also featured a special segment which focused on education for refugees.

Mr. A. Aynte, Director of Partnerships, United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), gave an overview of UNRWA's work and the daunting challenges that it faced, including in terms of funding and providing access to education. Ms. H. Abu Asbah, a Palestinian refugee living in Hebron, and Mr. A. Baker, a Palestinian refugee living in North Amman, both 15 years of age, provided a moving personal testimony of their experience as refugee children striving to build a future for themselves. Elected as student parliamentarians by over 530,000 students from UNRWA schools, they described how the School parliaments were striving to promote a culture of respect and tolerance and play an effective role in schools and in the community.

Mr. R. Uttamchandani, founder of the H.E.R. Academy (Humanity. Education. Rights.), spoke about his work to deliver education to refugee girls in Bangladesh, while also providing guidance and advice to governments on implementing programmes and laws to help better protect women and children refugees. He called on all parliamentarians to strive to become better attuned to the realities on the ground, so as to effectively deliver on the needs and expectations of the citizens they were elected to represent.

(b) Standing Committee on Peace and International Security

The Standing Committee on Peace and International Security held three sittings from 7 to 9 April 2019, with its President, Mr. J.I. Echániz (Spain) in the chair.

At its first sitting, the Committee welcomed Mr. V. Voronkov, the United Nations Under-Secretary-General of the Office of Counter-Terrorism (UNOCT), who gave a brief presentation on UNOCT. The Committee considered the draft resolution entitled *Non-admissibility of using mercenaries as a means of undermining peace and violating human rights*, as well as the explanatory memorandum prepared jointly by the co-Rapporteurs, Mr. K. Al Bakkar (Jordan) and Mr. B. Tarasyuk (Ukraine).

The Committee also examined the 131 amendments to the draft resolution submitted by 20 Member Parliaments and the Forum of Women Parliamentarians. Twenty-five per cent of the proposed amendments and sub-amendments were approved. The Committee adopted the consolidated text by vote.

On behalf of the delegations of Finland, France, Germany, Norway and Sweden, the Swedish delegation expressed their reservation regarding the text of the resolution. The delegations of Romania and the Czech Republic also expressed their reservation regarding the text of the resolution.

The text of the resolution, as amended and approved by the Committee, was submitted in the afternoon of 10 April to the Assembly's plenary where it was adopted by consensus. The Assembly amended the title of the resolution to read as follows: *Non-admissibility of using mercenaries and foreign fighters as a means of undermining peace, international security and the territorial integrity of States, and violating human rights.*

Following the adoption of the resolution by the Assembly, the Swedish delegation shared the reservations of the delegations of Armenia, Finland, France, Germany, Iceland, Norway, Romania and Sweden on the text of the resolution. The delegation of the Czech Republic also expressed, on its own behalf, its reservation on the text of the resolution.

The Bureau held a meeting on 8 April to discuss the future subject item and plan of work of the Committee. The only delegation to submit a subject item proposal was the delegation of Germany. Following a redrafting of the title, the Committee adopted the following subject item: *Parliamentary strategies to strengthen peace and security in the face of challenges and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences*. The Assembly approved the proposal which would be the subject of a resolution at the 142nd Assembly.

The Committee also adopted its plan of work for 2019. It was agreed that the Committee focus its work for the 141st Assembly on the following activities: consultations with experts on the theme of the next resolution, an activity on the implementation of the 2014 resolution entitled *Towards a nuclear-weapon-free world: The contribution of parliaments*, and a panel discussion on the criminalization of money laundering. It also took note of Jordan's invitation to conduct a field mission to the country.

Elections to the Bureau were held during the Committee's last sitting. The Committee filled the five vacant posts in the Bureau by electing the candidates proposed by the African Group, the Asia-Pacific Group, and the Eurasia Group. Regarding two members of the Eurasia Group, the Committee approved the Group's request for an exemption to Rules 8 and 9 of the Standing Committees, according to which representatives of a Member could not hold a post in the same body for more than four consecutive years and whereby a two-year lapse was required before taking up office in the same body. In the case discussed, given the limited number of Group Members, it was agreed that Armenia and the Russian Federation could join the Bureau after a one-year lapse. It also approved the change of delegates as proposed by the Arab Group.

(c) Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade

The Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade held its sittings on 7, 8 and 9 April 2019 with its President, Ms. T.V. Muzenda (Zimbabwe), in the chair. The Standing Committee considered an explanatory memorandum and draft resolution, *The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation*, jointly prepared by the co-Rapporteurs, Mr. J. Wilson (Australia), Ms. S. Raskovic Ivic (Serbia) and Mr. H. Iddrisu (Ghana). It considered 96 amendments to the draft resolution submitted by 21 Member Parliaments as well as amendments from the Forum of Women Parliamentarians.

The Committee first heard a presentation of the draft resolution by the co-Rapporteurs, followed by a debate. A total of 20 delegates spoke. The Standing Committee then considered the proposed amendments in two plenary sittings.

At its final sitting on 9 April, the Standing Committee adopted the amended draft resolution by acclamation. No delegation expressed a reservation. The Committee agreed that Ms. Muzenda would present the draft resolution to the Assembly.

The draft resolution was submitted to the Assembly at its plenary sitting on the afternoon of 10 April and was adopted unanimously.

At its final sitting, at the proposal of the Bureau the Standing Committee adopted its next subject item, *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, responsible consumption and production*. The Committee approved the nomination of Ms. S. Dinică (Romania) and Mr. A. Gryffroy (Belgium) as co-Rapporteurs and entrusted the Parliament of Kenya with nominating an additional rapporteur. The Assembly approved the nomination of Mr. P. Mariru (Kenya) as the third co-Rapporteur.

In terms of the work plan for the 141st Assembly, the Committee approved the proposal of the Bureau to organize a debate on the subject item and a session to follow up on the resolution adopted in March 2014, *Towards risk-resilient development: Taking into consideration demographic trends and natural constraints.* The Committee also agreed that a short segment should be organized to prepare for the Parliamentary Meeting at the United Nations Climate Change Conference in Chile in December 2019 (COP 25).

The Committee elected new members to its Bureau and re-elected others for a second term (see page 29).

(d) Standing Committee on Democracy and Human Rights

The Committee held sittings on 8 and 9 April with its Vice-President, Ms. A. Gerkens (Netherlands) in the chair. In her absence at the start of the first sitting, Mr. A. Niyongabo (Burundi), member of the Bureau of the Committee, opened the session on the morning of 8 April. At its first sitting, the Committee examined how IPU Members had followed up on three resolutions adopted by the IPU in recent years:

- 2015: *Democracy in the digital era and the threat to privacy and individual freedoms*
- 2013: *The use of media, including social media, to enhance citizen engagement and democracy*
- 2009: *Freedom of expression and the right to information.*

The second part of the sitting focused on disinformation and "fake news", a global phenomenon that could have significant effects on national politics. Three experts took part in a question-and-answer session with the moderator and other members of the Committee. The experts were Mr. T. Venturini (Centre for Internet and Society, *Centre national de la recherche scientifique*—CNRS, France), Ms. S. Joshi (Verification specialist at *Proto* and co-founder of *Khabar Lahariya*, India's only digital rural news network), and Mr. P. Nakov (Principal Scientist, Qatar Computing Research Institute).

At its second sitting, the Committee held a preparatory debate on the theme of the next resolution: *Achieving Universal Health Coverage by 2030: the role of parliaments in ensuring the right to health*. Two rapporteurs had already been appointed at the 139th Assembly in October 2018. At the opening of the debate, the Committee confirmed the appointment of a third Rapporteur, Ms. M. Carvalho (Brazil).

Opening remarks were given by Mr. Z. Mirza, Director, Health System Development (Regional Office for Eastern Mediterranean, World Health Organization) and Ms. V. Dagnimisom Koutou, Regional Advocacy Advisor for the Sahel (Save the Children), and member of the civil society coordination mechanism for the UHC 2030 campaign.

Further information about the two debates is in the Annex (see page 51).

The Committee elected new members to its Bureau and re-elected others for a second term (see page 29).

(e) Standing Committee on United Nations Affairs

The Standing Committee on United Nations Affairs met on 9 April 2019 and focused on the SDGs. The first sitting took stock of parliamentary action on the SDGs, while the second helped prepare parliamentarians for the debate that would be held at the High-level Political Forum on Sustainable Development (HLPF) in July 2019. That debate would focus on governance (Goal 16) and inequality (Goal 10). Close to 60 parliaments were represented at the sittings of the Committee, with some 20 statements made.

Ms. K. Jabre, IPU Director of the Division of Programmes, outlined the results of the IPU study on parliamentary engagement with the SDGs and the work the IPU was doing with Member Parliaments to ensure they were fit for purpose. Mr. K. Al Bakkar (Jordan) and Mr. A. Rozas (Argentina) presented what they had done in parliament on SDG implementation, outlining the structure of their work and giving examples of success. Seven additional Members provided feedback on their work.

At the second sitting, there were presentations from Ms. R.K. Wijeratne (Sri Lanka), Mr. C. Chauvel (Team Leader, Inclusive Political Processes, Governance and Peacebuilding, UNDP) and Mr. N. Ahmed (Executive Strategy Advisor, Oxfam International). Twelve additional members offered questions or comments.

Mr. P. Akamba (Uganda) and Mr. U. Nyam-Osoz (Mongolia) were elected to the Bureau.

(f) Debate on the emergency item
Call for urgent international action to support Mozambique, Malawi and Zimbabwe hit by Cyclone Idai

The debate on the emergency item was held in the morning of 8 April 2019, with Mr. A. Al Mahmoud, Speaker of the Shura Council of Qatar, in the chair.

Eighteen speakers took the floor during the debate.

Participants addressed sincere condolences to the people affected by Cyclone Idai and expressed their solidarity with Malawi, Mozambique and Zimbabwe.

While Idai was not the first cyclone of that scale, it had caused more damage as it hit densely populated areas, resulting in the loss of hundreds of lives, livestock and crops and the destruction of infrastructure. Lack of clean water had triggered an outbreak of cholera in Mozambique. Mr. L. Prapancha Suryantoro, the World Health Organization (WHO) representative, explained it was providing basic medical care and preventing infectious diseases, and underscored an urgent need to restore health infrastructure to help people affected by the Cyclone. The representative also underlined the importance of following the 2005 International Health Regulations.

Many delegates, including those from middle and low income economies, said their countries had already provided food and medical assistance to the three countries affected by the Cyclone. More urged the international community to continue assisting the three affected countries in the medium and long terms, given that many roads, bridges, schools and other infrastructure had been destroyed.

Other delegates highlighted the urgent need to counter climate change to avoid future natural disasters. Mr. H. Rogers, Founder and President of the Blue Planet Foundation, reiterated the need to change our way of life to mitigate climate change. A delegate from Chile, the country that was going to host the next United Nations' climate conference in 2019—COP 25, said it would organize a parliamentary summit in the context of COP 25 and urged other parliaments to join the event. The Speaker of the Shura Council of Qatar expressed solidarity with the affected countries and underscored the necessity of international cooperation to mitigate the impact of the humanitarian crisis.

The Assembly referred the emergency item to a drafting committee made up of representatives of Belgium, China, Ecuador, Ghana, Netherlands, Pakistan, Portugal and Seychelles.

(g) Adoption of the resolution on the emergency item

In the afternoon of 9 April 2019, the plenary sitting of the Assembly adopted the resolution (see page 49) by consensus. The delegation of Turkey expressed a reservation to preambular paragraph 10 and operative paragraph 3.

5. Concluding sitting of the Assembly

At the concluding sitting on 10 April, Mr. P. Dallier (France) and Ms. C. Lopez Castro (Mexico) presented the Assembly outcome document, the Doha Declaration, *Parliaments as platforms to enhance education for peace, security and the rule of law.* They highlighted the various courses of action that parliaments and parliamentarians could undertake in terms of equitable access to education for all, ensuring quality of education, promoting productive civic engagement through global citizenship education, supporting non-formal education and protecting education systems in situations of conflict or insecurity. They called on all Members to follow up on these recommendations through specific national initiatives. The Assembly endorsed the Doha Declaration (see full text on page 35).

The Assembly adopted by consensus the resolution presented by the Standing Committee on Peace and International Security, *Non-admissibility of using mercenaries and foreign fighters as a means of undermining peace, international security and the territorial integrity of States, and violating human rights* (text of resolution on page 39). The Assembly also unanimously adopted the resolution presented by the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade, *The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation* (page 43).

The Assembly noted the Reports of the Standing Committee on Democracy and Human Rights and of the Standing Committee on United Nations Affairs, and it approved the subject items of resolutions to be adopted at the 142nd IPU Assembly, together with the rapporteurs who would be working on these draft resolutions (page 30).

Speaking on behalf of the Speaker of the Parliament of Serbia, Mr. M. Grujic (Serbia) warmly encouraged all IPU Members to attend the forthcoming IPU Assembly, which would be taking place from 13 to 17 October 2019 in Belgrade. A short video was shown.

At the conclusion of the Assembly, the representatives of the Geopolitical Groups took the floor: Speaker J.F. Mudenda (Zimbabwe) on behalf of the African Group, Mr. A.S. Ali (Pakistan) on behalf of the Asia-Pacific Group, Speaker A. Al Tarawneh (Jordan) on behalf of the Arab Group, Ms. L. Gumerova (Russian Federation) on behalf of the Eurasia Group, Ms. L. Rojas (Mexico) on behalf of the Group of Latin America and the Caribbean, and Mr. D. Pacheco (Portugal) on behalf of the Twelve Plus Group. They extended their deep appreciation to the State of Qatar and the Shura Council for the warm hospitality and excellent organization of what was undoubtedly a very successful IPU Assembly. They congratulated Mr. A. Al Mahmoud, Speaker of the Shura Council, for his personal leadership and outreach to all IPU Member Parliaments in the service of peace and understanding. They thanked the IPU President and Secretariat for their hard work and pledged their commitment to follow up on the important decisions that they had collectively taken.

In her concluding remarks, the IPU President provided an overview of the main highlights and outcomes of the Assembly, and reiterated the importance of parliamentary solidarity and robust parliamentary action in tackling the challenges of our world. Referring to the Presidential Statement on parliamentary diplomacy issued earlier in the day, she underscored that the use of political sanctions against parliamentarians as representatives of the people was unacceptable. She also reiterated the IPU position of principle rejecting all action that was not in compliance with international law, including unilateral actions such as sanctions, embargoes and blockades that were not mandated by the international community and in particular the United Nations.

The IPU was committed to continuing its efforts to facilitate dialogue and interaction among parliaments of different countries. In that connection, the IPU welcomed recent developments on the Korean Peninsula and further hoped that the parties concerned would resolve outstanding issues, such as complete denuclearization and lasting peace on the Korean Peninsula, through dialogue based on the agreements of the leaders at the Inter-Korean and Pyongyang-Washington Summits. For its part, the IPU would continue relentlessly to foster parliamentary dialogue between the two Koreas as part of overall efforts to bring about lasting peace on the Korean Peninsula.

The IPU President thanked Mr. A. Al Mahmoud, Speaker of the Shura Council of Qatar, and the State of Qatar for the excellent conditions they had provided for a very substantive Assembly, which without a doubt, had also attracted among the highest attendance in the history of the IPU.

In his closing remarks, Mr. A. Al Mahmoud thanked all delegations for their active contributions to the successful outcome of the Doha Assembly. His country had been honoured to receive so many delegations from the world over, and to showcase Qatar's many achievements and its commitment to parliamentary diplomacy, world peace, sustainable development and the wellbeing of the people. He looked forward to further developing good and productive cooperation with the IPU and its Member Parliaments. He also thanked the IPU Secretariat, the interpreters, the members of the Qatar Organizing Committee and all the Qatari staff and volunteers who had worked so hard to provide high-quality arrangements at such short notice. He looked forward to working closely with the IPU in the implementation of the important outcomes of the Doha Assembly.

Thanking all the participants again for their support and active engagement, he declared the 140th Assembly closed.

204th session of the Governing Council

1. Election of the President of the 140th Assembly

At its first sitting on 7 April, the Governing Council elected Mr. A. Al Mahmoud, Speaker of the Shura Council of Qatar, as the President of the 140th IPU Assembly.

The Governing Council observed a minute of silence in memory of the late Speaker Ms. J. Luveni (Fiji) and in commemoration of the International Day of Reflection on the 1994 Genocide against the Tutsi in Rwanda.

2. IPU membership

The Governing Council welcomed the affiliation of the Parliament of Saint Vincent and the Grenadines as the 179th Member of the Inter-Parliamentary Union. Mr. T. Jomo Sanga, Speaker of the House of the Assembly, expressed his satisfaction with the decision of the Council and his Parliament's great interest in developing close and productive cooperation with the IPU and its other Member Parliaments.

The Council also welcomed the participation at the Assembly of six non-Member Parliaments as observers, with a view to possible affiliation/re-affiliation with the IPU: Antigua and Barbuda, Barbados, Dominica, Liberia, Nauru, and Saint Kitts and Nevis. It expressed the hope that in the not too distant future those parliaments too would join the IPU family. This would also contribute in a significant way to achieving the IPU's strategic objective of universal membership.

The Council was apprised of the situation of certain parliaments and endorsed the related recommendations made by the Executive Committee with regard to each of those parliaments. In accordance with Article 5.2 of the IPU Statutes, it approved the request by the National Assembly of Venezuela to register a delegation of two parliamentarians with voting rights, given the fact that Venezuela's failure to pay its assessed contribution was due to conditions beyond parliament's control. The Council called upon the Government of Venezuela to provide the National Assembly with the financial means to function and to honour the commitment made previously to receive an IPU delegation to Caracas with a view to holding discussions with the parties involved in the current political crisis.

3. Financial results for 2018

The Governing Council considered the Financial Report and Audited Financial Statements for 2018. The Financial Statements had been prepared in full compliance with the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) and the accounts of the IPU and the closed Pension Fund were consolidated into a single set of financial statements.

The financial results for 2018 were introduced by Ms. M. Kiener Nellen (Switzerland), Chair of the Sub-Committee on Finance, who reported that the External Auditor had expressed to her that the financial statements were of exemplary quality and that the collaboration with the IPU finance team had been excellent. During the year under review, an operational deficit of CHF 607,000 had resulted from a combination of three factors. The performance of IPU investments reflected a market correction in December 2018, which had in fact already been fully recovered in the first quarter of 2019. Both Assemblies had been held in Geneva which had increased costs and two extraordinary sessions of the Executive Committee had taken place. In parallel, voluntary funds received and spent increased by 6 per cent compared to 2017. The Chair of the Sub-Committee also drew attention to the fact that the membership rights of three Members (Honduras, Mauritania and Papua New Guinea) would be suspended if they did not pay their dues by 1 October 2019. She asked the geopolitical groups to raise Members' attention to their responsibility to pay their dues in time and encouraged Members to sponsor parliaments in financial difficulty.

The Internal Auditor's report was submitted by Mr. V. Macedo (Portugal). He noted the different roles of the External and Internal Auditor. The External Auditor conveyed his opinion that the accounts gave a true and fair reflection of the financial situation of the IPU at 31 December 2018 and complied with all current standards and rules. The Internal Auditor evaluated the Organization's effectiveness and recommended improvements for internal controls. It was for this reason that the Internal Auditor changed each year in order to provide a critical overview. Mr. V. Macedo recommended constant improvements in transparency at the level of governance and internal controls. Specifically, he recommended that the IPU should always favour local interpretation services of the required quality during Assemblies outside of Geneva. He also recommended that the IPU should issue an annual transparency report. He thanked the IPU staff for their full assistance and cooperation in answering all his questions.

The Chair of the Sub-Committee on Finance agreed that transparency was indeed of the greatest importance and added that a register of interests for the IPU and its leadership would further improve transparency. Regarding the interpreters, she noted that the IPU had a well-established practice of always hiring local interpreters whenever possible at the best price and quality.

In response to questions from France, the Secretary General confirmed that the IPU's investment practices were conservative and prudent. Investments had yielded an average 4 per cent return on investment over the past five years. He reassured Members that assessed contributions would remain

stable in 2020, noting that the Governing Council had previously agreed to entertain a small increase sufficient to cover the costs of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament. The budget for 2020 would be prepared in that spirit.

The Governing Council approved the Secretary General's financial administration of the IPU and the financial results for 2018. It took note of the internal auditor's report and endorsed his recommendation for the IPU to issue an annual transparency report.

The Governing Council further endorsed the updated Administrative Arrangements for the IPU President intended to introduce greater flexibility and transparency.

4. Financial situation

The Governing Council received a written overview of the IPU's financial situation at 31 January 2019 which noted that the overall level of expenditure was on track at this early stage of the year. Arrears in assessed contributions amounted to CHF 866,000, with 34 Members having overdue accounts. Assessed contributions of CHF 8.0 million had already been paid for 2019, being 77 per cent of the total amount due.

The Secretary General gave a written and oral report to the Governing Council on the mobilization of voluntary funding towards implementation of the IPU Strategy for 2017-2021. The Governing Council authorized the Secretary General to pursue opportunities for the extension of the IPU's Headquarters building in Geneva and approved his fundraising efforts in that and other areas, including outreach to the State of Qatar.

The Governing Council approved the request from Rwanda to cover the cost of staff allowances during its hosting of the 143rd Assembly. The estimated amount of CHF 80,000-100,000 would be taken from the Working Capital Fund.

5. Implementation of the IPU Strategy for 2017-2021

The Governing Council took note of the mid-term report of the President on her activities (www.ipu.org/resources/publications/about-ipu/2019-04/activities-report-ipu-presidency-accountability-exercise-evaluate-first-half-2017-2020-mandate) and of the annual report of the Secretary General on the activities of the IPU in 2018 (www.ipu.org/resources/publications/about-ipu/2019-03/annual-report-activities-inter-parliamentary-union-2018). It also took note of a comprehensive report on progress made on implementation of the eight strategic objectives, including in terms of cooperation with the United Nations (www.ipu.org/download/6918). It endorsed the new IPU Communications Strategy (www.ipu.org/sites/default/files/documents/3years_comm_strategy-en-28fev.pdf), as well as the programme of initiatives designed to mark the 130th anniversary of the IPU. Delegates drew attention to the high cost of producing the proposed anniversary book and stressed the need to make every effort to bring the cost down.

The Council also approved the draft Memorandum of Understanding on cooperation between the IPU, the United Nations Office of Counter-Terrorism (UNOCT) and the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) in the context of IPU's activities on countering terrorism. It authorized the Secretary General to sign it with his UN counterparts.

6. Recent specialized meetings

The Governing Council took note of the results of: the Parliamentary Meeting on the occasion of the World Investment Forum 2018 (www.ipu.org/download/6457); the Parliamentary Speakers' Summit at the G20 (www.ipu.org/download/5762); the Regional seminar on climate change and disaster risk reduction for Parliaments of the Caribbean (www.ipu.org/download/5829); the Regional Seminar on Achieving the Sustainable Development Goals for the IPU's Twelve Plus Geopolitical Group and East Asia Parliaments (www.ipu.org/download/5922); the Follow-up regional seminar on the contribution of parliament to combat child trafficking and labour on the occasion of the ECOWAS Parliamentary session (www.ipu.org/download/6483); the World e-Parliament Conference 2018 (www.ipu.org/download/6292); the Parliamentary Conference on the WTO (www.ipu.org/download/6032); the Parliamentary Conference on Migration in the lead-up to the adoption of the Global Compact for Migration (www.ipu.org/download/6147); the Parliamentary Meeting at the United Nations Climate Change Conference (COP 24) (www.ipu.org/download/6179); the Fifth Global Conference of Young Parliamentarians (www.ipu.org/download/6228); the Annual Parliamentary

Hearing at the United Nations (www.ipu.org/download/6490); the IPU-UN Regional Conference for the Middle East and North Africa (www.ipu.org/download/6658); the Parliamentary Meeting on the occasion of the 63rd session of the UN Commission on the Status of Women (www.ipu.org/download/6794).

7. Reports of plenary bodies and specialized committees

The Governing Council took note of the reports on the activities of the Forum of Women Parliamentarians (see page 18); the Committee on Middle East Questions (see page 19); the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (see page 20); the Gender Partnership Group (see page 20); the Advisory Group on Health (see page 21); and the Forum of Young Parliamentarians of the IPU (see page 18). It approved the elections and appointments that took place in these different bodies. It also elected the new members of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG).

The Council heard the report of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians and approved 12 decisions submitted by the latter (www.ipu.org/download/7001), noting the reservation expressed by the delegation of Turkey regarding the observation on the court hearings on cases in that country.

8. Future inter-parliamentary meetings

The Council approved the offers made by the parliaments of Rwanda and Kenya to host the 143rd and 144th Assembly and related meetings respectively. It noted the decision of the Preparatory Committee of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament (2020) to hold the World Conference at the United Nations Office in Vienna, during the week of 17 August (exact dates to be confirmed). The Council approved proposals for specialized meetings (see page 68 for the full list of future meetings).

The Secretary General drew the Council's attention to the dates of the 142nd Assembly in April 2020. These dates would be just after the Easter holidays. It had not been possible to negotiate better dates as the *Centre International de Conférences* (CICG) would be undergoing renovations and the facilities would be restricted.

A delegate from Japan said that the P20 meeting for 2019 had not been approved during the 139th IPU Assembly as indicated in the list of the future meetings. He said that, as presented, he took it as a request from the IPU to co-host the event. He added that if the Parliament of Japan received a formal request, they would consider whether they could co-host it.

The IPU President clarified that, further to the P20 Speakers' Summit of 2018 organized jointly by the National Congress of Argentina and the IPU, the IPU was committed to continuing that good practice as part of its strategic objective of enhancing global governance by providing a parliamentary component to major global processes. She would be writing formally to the Japanese Diet in this regard, and very much hoped that a positive response could be provided as soon as possible.

The Council also endorsed the Presidential Statements on parliamentary diplomacy and on the situation of the Golan Heights (see pages 55 and 56).

9. Amendments to the Statutes and Rules

The Governing Council was informed that the Gender Partnership Group intended to submit proposals for amendments to the IPU Statutes and Rules with a view to imposing stricter penalties for parliaments that consistently sent single-sex delegations to IPU Assemblies. Those amendments would follow the normal procedure for amendments, with a view to possible endorsement in Belgrade, Serbia, on the occasion of the 141st IPU Assembly.

10. Elections to the Executive Committee

The Governing Council elected Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal) from the African Group for a four-year term ending in April 2023.

281st session of the Executive Committee

1. IPU activities report

The Executive Committee held its 281st session in Doha on 4, 5 and 9 April 2019. The President of the IPU chaired the meetings. The following members took part in the session: Ms. M.I. Oliveira Valente (Angola), Mr. A. Lins (Brazil) on 4 and 5 April, replaced by Mr. A. Anastasia on 9 April, Ms. S. Ataullahjan on 5 and 9 April replacing Mr. D. McGuinty (Canada), Mr. G. Chen (China), Ms. Y. Ferrer Gómez (Cuba) on 4 and 5 April, Mr. K. Jalali (Iran [Islamic Republic of]), Mr. K. Lusaka (Kenya), as of the afternoon sitting on 4 April, Ms. A. Habibou (Niger), Ms. H. Haukeland Liadal (Norway) on 9 April, replaced by Mr. U. Leirstein on 4 and 5 April, Mr. A. Klimov on 9 April replacing Mr. K. Kosachev (Russian Federation), Mr. M. Grujic (Serbia), Ms. M. Kiener Nellen (Switzerland), Mr. Nguyen Van Giau (Viet Nam) replaced by Mr. Vu Hai Ha on 4 and 5 April, Ms. A. Tolley (New Zealand) on behalf of the Bureau of Women Parliamentarians, and Ms. M. Osoru (Uganda) in her capacity as President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians.

After the President called the meeting to order, Mr. A. Al Mahmoud**,** Speaker of the Shura Council of Qatar, welcomed the members and wished them a successful meeting.

The Executive Committee took note of the President's report of activities since the 139th IPU Assembly. The President highlighted the need to build the capacity of parliamentarians in the pursuit of stronger parliaments serving the people. To that end, she suggested funds be raised to establish a mechanism that would build the leadership capacity of parliamentarians. She believed that multilateralism and implementation of the Sustainable Development Goals (SDGs) were among the tools that could help reach those objectives in the 11 years that remained until 2030. She also said that the IPU should be provided with economic expertise to better contribute to people's wellbeing. To that end she suggested setting up an Advisory Group on the Economy, which was further discussed at the final sitting of the Executive Committee on 9 April.

The Executive Committee took note of the IPU's Annual Report by the Secretary General, including of his efforts to assist parliaments in a range of areas. Members noted that there were some underfunded activities, such as those related to climate change. In that regard, they welcomed the possibility to cooperate with the Blue Planet Foundation, which promoted the use of clean energy. It was noted that, in other areas, greater efforts should be made to improve people's wellbeing.

The Committee members expressed concern about recurrent sexism and sexual harassment in parliaments. They believed that robust measures, including a zero-tolerance policy and regular self-assessment, should be implemented so as to eradicate that unacceptable behaviour.

The Executive Committee confirmed the need to work in cooperation with regional parliamentary organizations and to intensify collaboration with the United Nations system and other relevant international agencies. It welcomed the IPU's enhanced commitment to addressing conditions conducive to terrorism and violent extremism. The Members unanimously agreed that the draft Memorandum of Understanding between the IPU, the United Nations Office of Counter-Terrorism (UNOCT) and the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) be submitted to the Governing Council for endorsement.

2. Financial questions

The Executive Committee heard the report of Ms. M. Kiener Nellen (Switzerland), Chair of the Sub-Committee on Finance, who presented the 2018 financial statements and the External Auditor's report to the Executive Committee for its approval. The Sub-Committee on Finance had met on 19 March 2019 to prepare and facilitate the Executive Committee's consideration of financial and budgetary matters. It had carefully examined all the financial documents, including the financial results, the External Auditor's report, the current financial situation and voluntary funding update. It had been pleased to note that the IPU's accounts were again fully IPSAS-compliant and that the External Auditor had given a positive audit opinion, noting that the quality of the financial statements was exemplary.

The Chair of the Sub-Committee drew attention to the fact that the arrears of assessed contributions from Members were higher than in previous years, and asked the geopolitical groups to draw Members' attention to their responsibility to pay their dues. She also recommended that, unless payment was received by 1 October 2019, the membership rights of the three Members who had been in arrears for more than three years be suspended. The Sub-Committee had noted the stability of voluntary contributions.

The Executive Committee approved the updated Administrative Arrangements for the Presidency, noting that they provided more transparency and flexibility in the use of the budget and conditions of travel for IPU Presidents.

The Executive Committee thanked the Sub-Committee and the Secretariat for their work and recommended that the Governing Council should approve the financial administration of the IPU and the financial results for 2018.

The Executive Committee was informed of the formal invitation received from the Parliament of Rwanda to host the 143rd IPU Assembly, as well as of its request for the IPU to provide financial assistance to alleviate the burden of hosting the Assembly. If approved by the Council, that request (based on precedent) would be reflected in the 2020 budget, which would be submitted for approval in October 2019.

The members of the Executive Committee welcomed the Secretary General's efforts to continue fundraising, including reaching out to Qatar to support IPU's activities in accordance with the Organization's Strategy. They recommended seeking endorsement from the Governing Council to proceed with preliminary consultations on a possible extension to the IPU headquarters that would be funded from extra-budgetary sources.

3. IPU membership and implementation of the IPU Strategy

The Executive Committee welcomed the request for affiliation submitted by the Parliament of Saint Vincent and the Grenadines. It was recommended that the request be submitted to the Council for endorsement.

Members of the Executive Committee examined the situation of certain parliaments and made specific recommendations to the Governing Council, including to continue monitoring the situation and promoting dialogue between all sides in the parliaments of Burundi, Cambodia, Democratic Republic of the Congo, Eritrea, Guinea-Bissau, Libya, Maldives, Nicaragua, South Sudan, Syrian Arab Republic, Thailand, Turkey, Venezuela (Bolivarian Republic of), and Yemen.

The Executive Committee welcomed the good news from the Democratic Republic of the Congo, Guinea-Bissau and Maldives where the situation had returned to normal with the organization of parliamentary elections. It recommended building capacity in these newly elected parliaments to support the fulfilment of their mission.

The Executive Committee called for the organization of fact-finding missions to Cambodia, Turkey and Venezuela, expressly requesting a formal invitation for the latter mission from the Venezuelan authorities.

The Executive Committee authorized the Secretary General to undertake a fact-finding and working visit to Syria in the context of the IPU's more robust and constructive engagement with the Parliament there.

The Executive Committee discussed and approved the proposals to celebrate the IPU's 130th anniversary that had been prepared by the Secretariat in consultation with the Executive Committee. The celebrations would run from 30 June 2019 to 30 June 2020.

The Executive Committee approved the publication of a book to mark the anniversary that would feature input from all the IPU Member Parliaments. It also approved the global parliamentary campaign, which included:

- A serialized story of the history of the IPU told over six chapters in IPU's e-bulletin;
- A physical exhibition at the United Nations in Geneva (Salle des pas perdus) and New York (Visitors' Centre) in June/July 2019;
- A virtual exhibition online including a video and timeline;
- Dedicated branding, slogan and #hashtags;
- Direct marketing to parliaments including a letter addressed to all MPs to explain what the IPU could offer them;
- A menu of tools and products for parliaments to choose from, including key messaging;
- A social media toolkit for all members to encourage them to celebrate the anniversary;
- A Charter on parliamentarism.

The Committee discussed the IPU's draft three-year Communications Strategy. The Strategy was designed to position the IPU as a unique global resource for and about parliaments and parliamentarians. It was prepared following extensive consultations with internal and external stakeholders and was aligned with the IPU's 2017–2021 Strategy and the IPU President's vision. It aimed to be as inclusive as possible in order to bring in the Members and geopolitical groups, give a voice to parliamentarians from all over the world, and show that parliaments were part of the solution to the problems the world faces. It also contained sub-strategies to develop the IPU's website and digital tools to make them more interactive, including a two-way communications channel between the IPU and its Members to share best practices. The Executive Committee recommended that the draft Communications Strategy be submitted to the Governing Council for approval with some modifications aimed at reinforcing the inclusivity of the Strategy.

The Executive Committee was informed by the Gender Partnership Group of its intention to submit amendments to the Statutes and Rules. The amendments would aim to strengthen existing sanctions for single-sex delegations by reducing voting rights to one in the Governing Council and implementing sanctions after two Assemblies instead of three.

The majority of the Executive Committee members were not in favour of the creation of a high-level panel on parliamentary diplomacy. Rather, they recommended that the IPU's existing resources, including the President and Secretary General, as well as members of the Executive Committee, Standing Committees and other specialized IPU bodies, be called upon to undertake parliamentary diplomacy missions on behalf of the IPU.

The Executive Committee was informed of the President's request to set up an Advisory Group on the Economy. Though the Committee recognized the need for the IPU to tackle economic issues in depth, it opted for a review of the mandate and composition of the existing Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade instead of establishing a new advisory group. It requested the IPU Secretariat to submit a revised proposal for review at the 141st IPU Assembly.

The Executive Committee took note of the list of the future meetings requiring the approval of the Governing Council. Members' attention was brought to:

- The dates (15–19 April 2020) of the 142nd IPU Assembly in Geneva, which implied that the Sub-Committee on Finance would start its work on Monday 13 April (Easter Monday);
- The formal invitation of the Parliament of Rwanda to host the 143rd Assembly and related meetings;
- The offer of the Parliament of Kenya to host the 144th Assembly and related meetings (formal invitation forthcoming).

The Executive Committee took note of preparations for the Fifth World Conference of Speakers of Parliaments (WCSP-5) and was informed that the Parliament of Austria had submitted within the stipulated deadlines a formal invitation to host the Conference in Vienna. The Parliament of Kenya had also recently submitted an offer. The matter was subsequently discussed during a meeting of the Preparatory Committee of the Conference on 7 April. It was decided that Austria would host WCSP-5 in 2020, and that Kenya would host a future Assembly of the IPU.

4. Questions relating to the Secretariat of the Inter-Parliamentary Union

Reporting on staff movements, the Secretary General informed the Executive Committee of the retirement of Ms. Dominique Gillieron who had worked as an Administrative Assistant to the Director of Programmes. She was replaced by Mr. Alexander Lowe in March 2019. He announced the departure at the end of February 2019 of Ms. Stara Ahmidouch, Chief of Staff and Head of Language Services. The Executive Committee heard that Ms. Suroor Alikhan had started her functions in the Communications Division as Web and Social Media Editor in December 2018. The Secretary General introduced Ms. S. Alikhan and Mr. A. Lowe to the Executive Committee members.

5. Other business

The Committee heard a presentation from Mr. G. Chen who stressed the need for the rules of the IPU to be strictly enforced.

The Executive Committee was also informed of a host of communications from the Palestine National Council and the Arab Inter-Parliamentary Union in respect of recent developments in the Middle East. It expressed concern about these developments and encouraged the IPU Committee on Middle East Questions to continue examining these matters in a constructive manner so as to contribute to lasting solutions.

Forum and Bureau of Women Parliamentarians

The 29th session of the Forum of Women Parliamentarians took place on 6 April 2019. At the meeting, there were 181 parliamentarians – 133 women and 48 men – from 71 countries.

The President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. S. Kihika (Kenya), opened the session. Ms. R. Al Mansoori, Member of the Shura Council (Qatar), was elected Chair of the 29th session of the Forum. Ms. R. Al Mansoori welcomed the participants and presented the programme of work. The IPU President, Ms. G. Cuevas Barron, and the Speaker of the Shura Council of Qatar, Mr. A. Al Mahmoud, welcomed the members of the Forum. Mr. M. Chungong, Secretary General of the IPU, was also in attendance.

As a contribution to the Assembly, the participants examined, from the point of view of gender parity, the draft resolutions on the agenda of the 140th IPU Assembly, *Non-admissibility of using mercenaries as a means of undermining peace and violating human rights*; and the draft resolution *The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation*. Two groups were formed to conduct the discussions. The Forum subsequently proposed amendments to the draft resolutions, which the Standing Committees incorporated into their work.

The participants then discussed the challenges that women faced in the world of work, as well as measures and good practices by which those challenges could be overcome. The Forum underlined the importance of girls' education and of raising awareness within society at large so as to tackle sexist stereotypes and ensure that women could access all sectors of the economy and leadership roles. Participants highlighted the importance of labour policy and social security in order to protect women working in the informal sector, including migrants, and to recognize unpaid care work that was predominantly carried out by women. They recommended that positive measures be taken to promote women-led businesses, equal pay, and quotas within both company boards of directors and government. Participants also welcomed new instruments on violence in the workplace that were currently being considered by the ILO and supported the adoption of those instruments.

The Forum elected a regional representative from the African Group, Ms. K. Bukar Abba Ibrahim (Nigeria), to fill a vacant seat on the Bureau.

The Bureau of Women Parliamentarians had presented candidatures to the Forum at its 42nd session held on 18 October 2018. On that basis, the Forum elected Ms. A. Al Basti (United Arab Emirates) to the post of First Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians and Ms. A. Tolley (New Zealand) to the post of Second Vice-President of the Bureau.

Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU

The Forum of Young Parliamentarians met on 7 April, with 61 young parliamentarians in attendance, 35 per cent of whom were women. The President of the Board of the Forum, Ms. M. Osoru (Uganda) chaired the Forum. Mr. M. Bouva (Suriname), Member of the Board of the Forum, replaced the President for part of the Forum's proceedings.

The young parliamentarians took stock of recent developments in youth participation. The 2018 edition of the IPU report *Youth participation in national parliaments* had revealed that only 2.2 per cent of MPs were under 30. In several countries, legal reform was underway to support the election of young MPs. Lowering the age requirement to run for office and the adoption of youth quotas remained key strategies to enhance youth participation. The participants also monitored youth participation at the 140th Assembly, noting that 17.4 per cent of those registered to attend the Assembly were young MPs, below the minimum target of 25 per cent of young delegates at IPU Assemblies.

Discussing the theme of education for peace, security and the rule of law, participants expressed empathy and support to young people living in conditions of war, conflict, occupation and natural disasters and who were being prevented from pursuing their education and called for the fulfilment of the right to education for all children and young people. In preparation of the 141st Assembly, the Forum appointed Mr. P. Kalobo (Zambia) to prepare a youth overview report to be submitted to the co-Rapporteurs of the Standing Committee on Democracy and Human Rights.

The members of the Forum were informed of the offer from the Parliament of Paraguay to host the Sixth IPU Global Conference of Young Parliamentarians in Asuncion in 2019. The Board of the Forum had met on 7 April, and had agreed to include mentorship and political empowerment of young people on the agenda of the 2019 Conference with a particular focus on young women.

The Forum elected its new Board formed of one man and one woman under 45 years of age from each geopolitical group (see page 29 for Elections). The newly elected members of the Board met on 10 April and elected Mr. M. Bouva (Suriname) as President.

Subsidiary bodies of the Governing Council

1. Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Ms. A. Jerkov (Serbia), President, Mr. N. Bako-Arifari (Benin), Mr. D. Carter (New Zealand), Mr. A. Caroni (Switzerland), and Ms. J. Mukoda Zabwe (Uganda) took part in the Committee's 159th session, which was held from 5 to 9 April 2019. Ms. F. Koofi (Afghanistan), Mr. F. Pinedo (Argentina), Mr. A.A. Alaradi (Bahrain), Ms. L. Dumont (France), and Ms. D. Solórzano (Venezuela, [Bolivarian Republic of]), Vice-President, and were unable to attend.

The Committee submitted twelve decisions to the Governing Council for adoption concerning 145 parliamentarians from the following countries: Côte d'Ivoire, Democratic Republic of the Congo, Ecuador, Maldives, Mongolia, Philippines, Turkey, and Venezuela (Bolivarian Republic of) (see link: www.ipu.org/download/7001).

During the session, the Committee held nine hearings and informal meetings with delegations and complainants to reinforce its understanding of the cases before it and convey its concerns. At this session, the Committee had on its agenda 22 cases concerning the situation of 187 members of parliament in 12 countries. Of the cases examined, 35 per cent were from the Americas, 32 per cent from Europe, 24 per cent from Africa and 9 per cent from Asia. Eighty-four per cent of the cases concerned opposition members of parliament and twenty-five per cent concerned women. The violations most frequently examined by the Committee during the session were, lack of due process in proceedings against members of parliament, torture, ill-treatment and other acts of violence, undue suspension and loss of parliamentary mandate, violations of freedom of expression and freedom of assembly and association.

2. Committee on Middle East Questions

The Committee held two sittings, on 6 and 9 April 2019. The Committee's President, Ms. S. Ataullahjan (Canada), Ms. B. Grouwels (Belgium), Mr. H. Julien-Laferrière (France), Mr. A.N.M. Al-Ahmad (Palestine) and Mr. L. Wehrli (Switzerland) attended both sittings. Mr. R. De Roon (Netherlands) and Mr. A. Jama (Somalia) attended on 6 April 2019.

Ms. S. Ataullahjan (Canada) was unanimously re-elected as President of the Committee.

The Committee examined the current situation in the region, particularly in Israel and Palestine, Libya, Syria and Yemen. Members were informed about the dissolution of both the Knesset and the Palestinian Legislative Council in December 2018. The Committee stressed the importance of undertaking a mission to the region and recommended sending a delegation to observe the elections of the Palestinian Legislative Council. They highlighted the need to comply with international resolutions, including those related to the two-State solution. Members heard about the instability of the situation in Syria and the recent announcement by the President of the United States of America to recognize Israel's sovereignty over the Golan Heights. It was suggested that the Secretariat provide more visibility on Yemen and allocate more Committee time to discuss the situation there.

Members heard presentations from Mr. S. Fouzi, Deputy Speaker of the House of Representatives of Libya, and Mr. M. Larive, a French parliamentarian. In the framework of the Committee's Peace Programme, Mr. M. Larive presented an initiative on behalf of the French IPU Group to establish a permanent science-focused structure at the IPU. Given its desire to build bridges between parliamentary and scientific communities, the Committee fully supported the French initiative and reaffirmed its commitment to the Peace Programme.

The Committee also heard presentations from Mr. A. Aynte, Director of Strategic Partnerships of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), and from two 15-year-old student parliamentarians from UNRWA schools, Ms. H. Abu Asbah and Mr. A. Baker. All three stressed the importance of guaranteeing education for Palestinian refugees to foster respect and work towards lasting peace.

3. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL Committee) met on 7 April 2019. Representatives of the International Committee of the Red Cross (ICRC) and the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) also attended. At the close of the meeting, the Committee elected as its chair Ms. A. Vadai (Hungary) for a one year term. It elected Mr. M. Rogers (Zambia) as chair for the following year. The Committee paid tribute to Ms. N. Ali Assegaf (Indonesia), outgoing chair.

The Committee discussed follow-up to the emergency item resolution, *Ending the grave human crisis, persecution and violent attacks on the Rohingya as a threat to international peace and security and ensuring their unconditional and safe return to their homeland in Myanmar*, adopted at the 137th IPU Assembly in St. Petersburg. It held a dialogue session with the delegation of Myanmar and expressed its thanks to the Parliament for engaging with the Committee for a second time. The dialogue session allowed the Committee to better understand that complex situation and know more about the initiatives taken in Myanmar. The Committee highlighted the importance of having a better grasp of the reality in Myanmar. It encouraged the Parliament of Myanmar to pursue its involvement in the resolution of that tragedy, and play its role of monitoring and overseeing the government, and reaching out to populations to improve the situation.

The Committee expressed its wish to carry out a mission to Myanmar in the coming months to gain a better understanding of the reality and see how the IPU could support the Parliament in its work. A formal request would be sent to the Parliament as follow-up.

The Committee discussed the latest developments regarding the global campaign to end statelessness. In 2019 UNHCR would hold a ministerial event on statelessness to mark the midway point in the 10-year campaign. That event would be an opportunity for States to pledge to make additional specific steps to address statelessness. The Committee called on Parliaments to be involved in domestic consultations in the run up to the ministerial event and encourage their Governments to make pledges in that regard. The Committee welcomed the publication of the IPU-UNHCR handbook *Good practices in nationality laws for the prevention and reduction of statelessness*. It encouraged parliaments to widely disseminate it and make use of that short practical tool to engage in reform.

The 10 action points of the *Global Action Plan to End Statelessness* and information on the high-level segment can be found at: www.unhcr.org/ibelong/high-level-segment-statelessness.

The Committee also discussed how to mark the 70th anniversary of the four Geneva Conventions of 1949 (GC70) and decided to dedicate its open session at the 141st Assembly in Belgrade to that end.

The Committee noted that two of its members had been absent for two or more consecutive sessions. In accordance with its Rules, these members would be notified that their seats were now declared vacant. Elections would be held for these seats at the next Assembly.

4. Gender Partnership Group

The Gender Partnership Group held its 42nd session on 6 and 10 April 2019. In attendance were Ms. H. Haukeland Liadal (Norway), Mr. K. Lusaka (Kenya) and Ms. A. Tolley (New Zealand) who replaced Ms. A. Al Basti (United Arab Emirates).

As per its mandate, the Group reviewed the composition of the delegations at the 140th IPU Assembly. As at 9 April 2019, 30.3 per cent of the delegates at the Assembly were women (see page 65). That was one of the lowest percentages since 2015. The Group noted that the proportion of women decreased in large delegations, which tended to include only one or a few women. The Group decided to strongly encourage gender-balance within delegations to ensure a sustained increase in the number and percentage of women. It commended the gender-balanced delegations attending the 140th Assembly. In Doha, women accounted for 40 to 60 per cent in 35 delegations out of 147 (23.8%). The 35 delegations are listed on page 67.

Of the 147 delegations of Member Parliaments present, 135 were composed of at least two delegates, of which 16 were composed exclusively of men (11.8%). No delegation was composed entirely of women. The 16 single-sex (male) delegations were from the parliaments of the following countries: Central African Republic, El Salvador, Eswatini, Georgia, Kyrgyzstan, Liechtenstein, Luxembourg, Maldives, Malta, Micronesia (Federated States of), Morocco, Poland, Sierra Leone, Spain, Tunisia and

Venezuela (Bolivarian Republic of). In addition, there were 12 single-member delegations attending the Assembly. All in all, nine delegations were subject to sanctions. The Group requested that those figures and those on the gender-balanced delegations be sent to all IPU Member Parliaments after the Assembly to trigger action.

Considering the large number of single-sex delegations at each Assembly, the Group expressed its intention to submit amendments to the current IPU Statutes and Rules to strengthen existing sanctions for single-sex delegations by further reducing voting rights and implementing the sanctions after two Assemblies. That initiative was shared with the Executive Committee in Doha.

The Group continued discussions on a dedicated framework against sexism and sexual harassment for Assemblies and other IPU-organized meetings. The Group would continue work on that issue at its future sessions and requested that relevant information be included in the documentation to delegations for the next IPU Assembly.

At its previous meeting during the 139th Assembly, the Group decided to extend its work and engage not only with parliaments that had no women members, but also with parliaments where women accounted for less than five per cent of the members.

On Tuesday, 9 April, the Group discussed the issue with the delegation of Oman where elections were to take place in 2019. The delegation from Oman was led by the Speaker and two members of the Consultative Council. The Secretaries General of both chambers of the Majlis also attended. The discussion on the challenges that women faced to participate in politics and on preparations for the upcoming legislative elections was lively. The delegation described how the Government of Oman had been working to encourage women's participation, including by proposing a quota system, which did not eventually find consensus. Currently, efforts were focused on conducting an awareness-raising campaign to encourage women to participate in elections. The delegation expressed its wish to have IPU support for the campaign, including arranging for the Group members to attend one of the campaign activities in Oman. The Group welcomed the exchanges. Members confirmed their willingness to support the campaign and assist the Parliament of Oman with any other possible measures to strengthen women's participation in politics.

5. Advisory Group on Health

The IPU Advisory Group on Health met on 6 April with four out of six members in attendance (three members and a replacement). The Group welcomed its technical partners from the World Health Organization (WHO), the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), UNAIDS and the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria.

The Advisory Group was welcomed by the IPU Secretary General, who stressed the important role of the Group as the only statutory mechanism within the IPU that dealt with health matters. He invited members to discuss how to ensure that the IPU resolution on Universal Health Coverage, expected to be adopted in October 2019, would provide a broad mandate that would encompass the many aspects of Universal Health Coverage, including nutrition, HIV/AIDS, women's, children's and adolescents' health, and global health security.

The Group heard a report from the IPU Secretariat about health-related activities carried out since the last meeting, and then provided an update on what had been done in their countries to pass new legislation, allocate budgets and reach out to communities on health-related issues.

The Advisory Group agreed to write a letter to the IPU Secretary General and the WHO Director-General to ask the two Organizations to collaborate in supporting national parliaments in implementing the upcoming IPU resolution on Universal Health Coverage.

In its capacity as the review board for the IPU Handbook for parliamentarians on women's, children's and adolescents' health, the Group provided guidance on the accessibility of data and information through technology and on how to incentivize national parliamentary action.

The Group further discussed the positive and negative effects of criminal law on women's, children's and adolescent's health, highlighting the role that parliamentarians have in amending discriminatory law.

Finally, the Advisory Group requested that the IPU Secretariat explore options for conducting a half-day field visit during the next IPU Assembly in Belgrade, Serbia, and to hold a side event on a topic related to Universal Health Coverage.

Other events

1. Speakers' Dialogue – *Low trust in democracy: An urgent call to rethink our governance models*

The first Speakers' Dialogue to be held at an IPU Assembly considered the question of low trust in democracy. The IPU President, Ms. G. Cuevas Barron, who chaired the meeting, gave a presentation on the root causes of the crisis and its consequences for parliaments and society at large. The Speaker of the Shura Council of Qatar, Mr. A. Al Mahmoud, co-hosted the event. Mr. N. Ahmed (Executive Strategy Advisor, Oxfam International) added a civil society perspective that focused on the problem of growing inequalities. Over 30 Speakers of Parliament participated in the discussion.

The content of the presentations and remarks from participants revealed a convergence of views. The crisis of democracy today stemmed fundamentally from an economic model that favoured shareholders and special interests at the expense of the vast majority of people, leading to increasing inequalities of income, wealth and knowledge, as well as a pervasive sense of economic insecurity. Governments had been captured by moneyed elites that had little interest in the common good. There was a direct correlation between growing inequalities and disenchantment in democracy.

Parliaments and parliamentarians had to accept their share of responsibility for the crisis. At the same time, however, they were often victims of external forces such as fake news propagated on social media or the rise of populist movements whose divisive rhetoric undermined political dialogue as the core function of democratic institutions.

Parliaments needed to become more relevant and open to the people they were meant to represent. That included fairer representation of all groups but also a proactive effort to listen to the people, which might require more personal contact between MPs and their constituents. Parliaments had to work to safeguard the integrity of elections so that people could trust the results of polls. More importantly, parliaments needed to reclaim the ground they had lost to overbearing executive branches that had every interest in disempowering parliaments and eroding their oversight prerogatives. Several Speakers noted that parliaments needed to do much more to include women and young people. Making parliament a workplace more accessible to women and adopting gender-sensitive budgeting were two key steps that needed to be scaled up considerably.

While working to reform the political system in which they operated, parliamentarians also had to work to tackle inequality through progressive tax reforms, the provision of public goods such as universal, affordable and quality education and health care, and a big push to facilitate girls' access to education. Restoring peoples' faith in politics had to begin by showing that politics could deliver for the people.

In bringing the session to a close, Ms. G. Cuevas Barron pledged to make the Speakers' Dialogue a permanent fixture of Assemblies. More time would be allocated to the Dialogue to allow for in-depth discussions and greater interaction among participants. A more creative format might also be introduced to include more input from civil society and citizens.

2. Meeting of the Chairpersons of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees

On the morning of 6 April, the President and Secretary General of the IPU met with the Chairpersons of the Geopolitical Groups and the Presidents of the four Standing Committees. The President briefed participants on the implementation of her vision for the IPU, including through marking the 130th anniversary of the Organization, developing a new Leadership Seminar for young parliamentarians, and fostering closer ties between Members outside the statutory IPU Assemblies.

The Chairpersons of the Geopolitical Groups reported on their activities since the last Assembly. The African Group had focused on mainstreaming IPU resolutions and decisions into the work of their Group and regional parliamentary organizations. A recent regional seminar for Caribbean island States hosted by the Parliament of Suriname had helped build cooperation with a number of non-Member Parliaments. It had been a good example of Members working with the IPU to organize regional activities so as to reach out in a more targeted manner to the parliaments of the region and expand IPU membership. The Asia-Pacific and Twelve Plus Groups were also actively engaged in convening regional events in conjunction with the IPU on issues of mutual interest.

The Presidents of the Standing Committees reported on their activities at the current Assembly and their future programme of work, which included field visits to get a better understanding of realities on the ground. The intention was to further strengthen the functioning of the Standing Committee Bureaux,

including in terms of composition, so as to ensure that the Bureaux members had the relevant experience and commitment to the areas under their purview. Follow-up to previous Committee resolutions was also important, and the Presidents wished to devote more time in future to reviewing the implementation of resolutions. From that perspective, cooperation between the Standing Committees and the Geopolitical Groups was important, as it could help maximize engagement by Member Parliaments in the implementation and review processes.

Participants examined the calendar of future IPU activities and identified events that still required a host. They agreed to discuss that matter with the other members of their respective Groups, with a view to filling any remaining gaps as soon as possible.

3. Meeting with the Heads of regional and other parliamentary organizations

The meeting took place on 6 April. Representatives of more than a dozen parliamentary organizations with Associate Member or Permanent Observer status at the IPU exchanged views regarding the main challenges facing governance and democracy in the world today. They acknowledged that reducing work duplication and enhancing the effectiveness of regional and global parliamentary cooperation were essential to address pressing global challenges such as climate change, gender equality, sustaining peace, tackling corruption and addressing the growing trend of disenchantment with democracy and governance structures in general. As follow-up actions, it was decided that participants would keep in touch, send their proposals for concrete joint actions to the IPU Secretariat, organize activities to promote regional and global parliamentary cooperation in their respective organizations, and identify and disseminate good practices.

4. Panel discussion: *Ending energy poverty through access to renewable energies and inclusive public policies: How can parliaments help?*

The panel featured Mr. A. Gryffroy (Senator, Belgium), Ms. E. Thiombiano (MP, Burkina Faso), Ms. M.S. Manguiat (Head, National Environmental Law Unit, UN Environment), and Mr. F. Gonzalez Diaz (former Director of the Import-Export Bank of Mexico). It was moderated by Mr. A. Motter (Senior Advisor, IPU). Twenty-two parliamentarians participated. Bangladesh, Chile, France, Iran (Islamic Republic of), Ireland and Oman spoke from the floor.

The debate took its cue from the 2018 IPU resolution *Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy*. It served as the launching pad for a new IPU-UN Environment Issues Brief entitled *Shades of Green: An introduction to the green economy for parliamentarians*.

The discussion placed the issue of energy poverty in the broader context of the green economy, described as an alternative to the current growth-centric economic model that aims to effectively decouple economic growth from environmental degradation. Energy poverty affected both developed and developing countries. In developed countries, the issue was more about supply, with not enough energy being produced, especially from renewable sources; in developing countries, energy poverty was mainly about making energy more affordable to people on low income. In both cases, part of the solution was energy conservation, which entailed an economy-wide transformation to make all products more energy efficient and to facilitate lifestyle changes conducive to less energy consumption.

Renewable energies such as solar, wind and geothermal energy were becoming cheaper than fossil fuels. Despite that, their share in global, final energy consumption changed little over the years. Financing for renewable energy infrastructure and off-grid solutions, as well as for R&D, was limited. Technology transfers to developing countries were not always easy because of adaptability problems as well as lack of finance. An important consideration that would support the industrialization of developing countries was the fact that renewable energy technology was mostly owned by developed countries and, because of patent restrictions, could not easily be replicated in developing countries.

The debate illustrated the many innovative ways to support the spread of renewable energies. Public finance could play a leading role in creating innovative financing mechanisms (for example, subsidies, tax exemptions, loan guarantees) for utilities, municipalities and households to generate their own energy supply or tap into an existing grid. Public investments in green infrastructure could also be facilitated by changing budget rules such as the rule that prohibited the amortization of government loans over the years.

The sharing economy, the circular economy, and the solidarity economy were all expressions of the green economy. Taken together, they could facilitate the transition toward renewable energy by helping reduce overall demand for energy intensive products and services. While many countries had adopted elements of the green economy to some extent or other, no country had succeeded in implementing it

consistently. Governments and parliaments needed to better understand the green economy as a system that encompassed all sectors of the economy and that required much more than a technology fix. The full implementation of the green economy would require political will and a comprehensive phase-in plan.

5. Panel discussion on counter-terrorism and violent extremism: *From international resolutions to national legislations: Bridging the implementation gap*

The event was organized as part of the activities of the IPU-UNODC-UNOCT Joint Programme on Countering Terrorism and Violent Extremism guided by the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG).

The IPU Secretary General stressed that parliaments and parliamentarians could intervene at every stage of radicalization. Marginalization of and discrimination against any group could be avoided by establishing strong parliaments that represented every sector of society. Mr. V. Voronkov, Under-Secretary-General of UNOCT, underlined that parliamentarians played an important role in supporting the agreements of the United Nations and in facilitating the implementation of UN General Assembly and Security Council resolutions related to counter-terrorism. Parliaments set budgets, proposed and adopted legislation and held governments accountable for their policies, actions and spending.

Mr. M. Karimipour (UNODC) stressed that an effective response to terrorism required greater cooperation between all countries with the support of international organizations, such as the United Nations and the IPU. Parliaments needed to provide relevant legal frameworks and empower their criminal justice officials. Mr. O. Tinni, Speaker of the National Assembly of Niger, highlighted the challenges and problems that the Sahel region was facing in combating terrorism, particularly with terrorist groups like Boko Haram. He said that the international community had to emphasize the importance of working in that region, where terrorist groups had settled and were actively recruiting young people. Ms. M. Kiener Nellen, Vice-Chairperson of the HLAG, highlighted the need for parliaments to join forces with governments as terrorism should be fought at every level of society.

Additionally, the panellists concurred that there was an urgent need to address the physical and social devastation caused by years of terrorism. The audience then heard the testimony of Ms. F. Bunu, a 19-year-old girl who was abducted by Boko Haram but managed to escape. She was committed to sharing her story so that she could help others, and called on parliamentarians to ensure education for all to prevent radicalization.

Members from France, Germany, India, Iran (Islamic Republic of), Italy, Kenya, Pakistan, Palestine, Peru, and Qatar spoke. They were deeply touched by the testimony of Ms. Bunu. It highlighted the importance of giving space to victims and allocating budget resources to meet their needs. Members concurred that it was essential to work together to counter terrorism. They reiterated that terrorism had no borders and that no country was immune to it.

6. Joint Meeting of the Bureau of Women Parliamentarians and the Board of the Forum of Young Parliamentarians: *Sexism, harassment and violence against women MPs*

On 10 April, the Bureau of Women Parliamentarians organized a joint meeting with the Board of the Forum of Young Parliamentarians on combating sexism, harassment and violence against women in parliaments. The meeting began with a presentation of the findings of the IPU studies on the topic.

The discussions emphasized the role that men and the younger generation of parliamentarians should play to spread knowledge, raise awareness and trigger strong, efficient parliamentary action to free politics and parliaments from sexism and all forms of gender-based violence. It was agreed that men should be agents of change and should raise that issue in their parliaments. Participants recommended practical actions that could be taken and commitments that could be made, including launching social media campaigns to change mindsets and challenge the culture of silence. They also considered cooperation with think tanks, labour unions and NGOs. Participants proposed mandatory training and monitoring tools in parliaments to help people recognize sexism and sexual harassment. There was agreement on the need to assess how parliaments currently gathered detailed information on instances of harassment and violence experienced by parliamentarians and parliamentary staff. That sort of internal investigation could be carried out as part of a gender sensitivity assessment of a parliament. It was also proposed to review rules that gave parliamentarians immunity from prosecution for sexual harassment and violence against women, and to gather more information about the role of parliamentary ethics committees so that gender-based abuses against women in parliament could be addressed.

The participants found the first joint meeting very constructive and determined to continue and deepen the partnership between the two bodies.

7. Workshop on maternal, newborn and child health: *Act now for Women's, Children's and Adolescents' Health: Lessons on health financing, legislation, and partnerships*

The session was opened by Ms. G. Cuevas Barron, President of the IPU, who stressed the importance of discussing parliamentary best practices and challenges regarding women's, children's and adolescents' health to promote better health outcomes at the local level. Dr. G. Silberschmidt, WHO Director for Partnerships and Non-State Actors, provided an overview of the current status of women's, children's and adolescents' health. He said that, even though great progress had been made in the past two decades, stronger action was needed.

Legislation, budget allocation and partnership building were considered at three separate sessions. They were moderated by Dr. F. Bustreo, Board Member of the Botnar Foundation and representative of the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), and Mr. D. Imbago Jácome, Representative of the PMNCH adolescent and youth constituency.

On legislation, parliamentarians from Namibia, Mexico and Bangladesh presented best practices from their countries, including on preventing violence and child marriage and protecting the rights of children and adolescents. The discussion highlighted the need to look at customary law and its impact on women's, children's and adolescents' health, and the importance of oversight to ensure that existing legal frameworks were implemented. Mental health was also identified as a pressing issue in developing and developed countries.

Representatives of Sweden, Thailand and Rwanda presented their experiences and lessons learned on health financing. It was pointed out that gender equality and gender budgeting were important ways of reducing poverty, while political commitment and home-grown solutions were two enablers to achieving universal health coverage, including in low- and middle-income countries. Experiences in different regions showed that primary health care for mothers and children was at the core of universal health coverage.

Finally, examples from Serbia and Uganda were presented. They highlighted the need to: work across party and gender lines to promote stronger legislation on women's, children's and adolescents' health; advocate for increases in health budgets; and foster gender equality and women's participation in politics.

Ms. H. Fogstad, PMNCH Executive Director, spoke of the importance of engaging communities and strengthening accountability on women's, children's and adolescents' health. In her closing remarks, Ms. G. Cuevas Barron invited parliamentarians to focus on people's needs, paying particular attention to vulnerable and marginalized groups, including on sensitive issues such as mental health and sexual and reproductive health.

8. Interactive session jointly organized by the IPU and the ASGP: *Innovation in parliament: Getting ready for the future*

The interactive session, jointly organized by the IPU and the Association of Secretaries General of Parliaments (ASGP), brought together around 50 MPs, Secretaries General and senior parliamentary staff.

The workshop was moderated by Ms. R. Saint-Germain, Senator (Canada), who observed at the opening that citizens were increasingly demanding and critical about MPs. Parliaments needed to find ways to respond and prevent loss of trust in the institution.

Mr. A. Richardson, IPU Secretariat, briefly presented the Centre for Innovation in Parliament, a partnership between the IPU and parliaments to support parliamentary innovation through improved use of digital technology.

As an introduction to the discussion on innovation in parliament, participants responded to an online polling question: "Has your parliament changed anything in the way it works in recent years?" The clear majority of affirmative responses confirmed, as expected, that parliaments and MPs were constantly innovating and evolving.

The discussion that followed focused on communication with the public and citizen participation in decision-making, as well as legislative procedures. Based on a second online polling question and a pre-session survey, those were the three areas in which participants expressed the most interest to discuss innovative approaches.

Mr. A. Anastasia, Senator (Brazil), presented the experience of his Parliament in involving the public. He cited initiatives aimed at bringing MPs closer to citizens, such as the e-citizen portal where anyone could participate in public hearings, submit proposals for legislation and provide opinions on any bill.

Mr. R. Nehmelman, Secretary General of the Senate (Netherlands) presented the outcome of a study by the Dutch State Commission in the Netherlands which had been assigned to advise the Government and Parliament on whether the parliamentary system of the Netherlands was "future-proof". The Commission made several recommendations, including the introduction of a binding corrective referendum to give voters an ultimate possibility to reverse legislation that did not correspond with the views of the majority of the people. Mr. R. Nehmelman noted that there were fundamental questions about how much influence citizens should have in a representative democracy, questions on citizens' participation in decision-making on a host of practical issues, and citizens' relationship to elected representatives.

Some of the examples shared included an Open Data hub hosted by Brazil within the Centre for Innovation in Parliament, as well as a Latin American hub hosted by Chile, and a Southern Africa hub hosted by Zambia. Other parliamentary initiatives to communicate with citizens came from Pakistan, which uses a mixture of interventions and strategies, including a student programme for better understanding of parliamentary work; Argentina, where there is an initiative in the Senate to promote clear language in legislation, so that people can understand the law, and to reduce legal ambiguity; mobile committee hearings in Canada and the use of filters on online petitions to recognize and block those signed by robots. South Africa noted that Parliament had made a clear diagnosis of what needed to be done to enhance citizen participation, but that implementation was still lacking, particularly when it came to providing feedback to citizens on the input they provided.

The closing polling question—"How ready is your parliament for the future?"—provoked also reflection on how to judge parliamentary readiness for the future and, indeed, what the parliament of the future could look like. The discussion touched on the link between direct democracy and representative democracy. It was noted that innovation in representative democracy was needed to combat populism, but also that innovations needed to be sustainable. Innovating for the sake of change alone was not sufficient. Innovation had to be seen through the lens of whether or not it would strengthen representative democracy.

9. Knowledge Fair

The General Debate of the Assembly was accompanied by a Knowledge Fair, which aimed at bringing international education stakeholders closer to parliamentarians through direct discussions and interactive activities. It featured exhibitions from the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the near East (UNRWA), the Qatar Foundation, and the Humanity, Education and Rights (H.E.R.) Academy.

10. Side event: *National implementation of the Chemical Weapons Convention as a means to address threats arising from non-State actors*

On 7 April, the Organization for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW) organized, in partnership with the Government of Qatar, a side event on the role of parliaments in the national implementation of the Chemical Weapons Convention (CWC), as part of tackling threats from non-State actors. The President of the IPU Standing Committee on Peace and International Security and the OPCW Head of Implementation Support (International Cooperation and Assistance Division) opened proceedings. They started with a brief presentation of the Convention so that participants could better understand the obligations of States that were party to the Convention and the role of the Convention in tackling current and new threats posed by non-State actors. Participants then shared their experiences and the challenges they had faced in implementing the Convention. They exchanged views on how parliaments could play a more active role at the national level in raising awareness about the urgent need to adopt a legislative framework to implement the CWC.

Elections and appointments

1. Executive Committee

The Governing Council elected the following member to the Executive Committee:

African Group
- Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal) for a four-year term ending in April 2023.

2. Sub-Committee on Finance

The Executive Committee renewed:

- Mr. A. Abdel Aal (Egypt) for a further two-year term ending in April 2021.

The Executive Committee appointed:

- Mr. K. Lusaka (Kenya) for a term ending in October 2019.

3. Bureau of Women Parliamentarians

The Forum of Women Parliamentarians elected Ms. A. Al Basti (United Arab Emirates) as its First Vice-President and Ms. A. Tolley (New Zealand) as its Second Vice-President for a term ending in March 2020.

It also elected the following regional representative to the Bureau of Women Parliamentarians:

African Group
- Ms. K. Bukar Abba Ibrahim (Nigeria) to fill the seat left vacant after the demise of Ms. F. Adedoyin (Nigeria), for a term ending in March 2020.

A regional representative position for the Eurasia Group to fill the seat left vacant by Ms. S. Sardaryan (Armenia), who is no longer a parliamentarian, for a term ending in March 2020.

4. Board of the Forum of Young Parliamentarians

The Forum elected the following members to its Board for a two-year term ending in March 2021:

African Group:
- Ms. M. Tiendrébéogo (Burkina Faso)
- Mr. F. Fouti (Gabon)

Arab Group:
- Ms. R. Al Manthari (Oman)
- Mr. O. Altabtabaee (Kuwait)

Asia-Pacific Group:
- Mr. S. Durrani (Pakistan)
- *(Vacancy)*

Eurasia Group:
- Ms. E. Afanasieva (Russian Federation)
- Mr. B. Maken (Kazakhstan)

Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC):
- Ms. C. López Castro (Mexico)
- Mr. M. Bouva (Suriname)

Twelve Plus Group:
- Ms. M. Grande (Italy)
- Mr. U. Lechte (Germany)

The Board also elected Mr. M. Bouva (Suriname) as its President.

5. Committee on the Human Rights of Parliamentarians

The Governing Council elected the following member for a five-year term ending in April 2024:

- Mr. J. Kim (Republic of Korea).

6. Committee on Middle East Questions

The Governing Council re-elected Ms. S. Ataullahjan (Canada) as President for a one-year term ending in April 2020.

It also elected the following members for a four-year term ending in April 2023:

- Ms. M. Mokitimi (Lesotho)
- Ms. A.P. Boateng (Ghana).

7. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The Committee elected as its President Ms. A. Vadai (Hungary) for a one-year term ending in April 2020 and Mr. M. Rogers (Zambia) for the following term ending in April 2021.

The Governing Council elected the following two members for a four-year term ending in April 2023:

- *Asia-Pacific Group*: Ms. F. Hosseini (Islamic Republic of Iran)
- *Eurasia Group*: Mr. H. Hovhannisyan (Armenia).

8. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism

The Governing Council elected the following members for a four-year term ending in April 2023:

African Group:
- Ms. M.N. Mensah-Williams (Namibia)
- Mr. O. Tinni (Niger)
- Mr. A. Tuyaga (Burundi)
- Ms. J. Oduol (Kenya)
- *(Vacancy)*

Arab Group:
- Ms. A. Al Qubaisi (United Arab Emirates)
- Mr. A. Abdel Aal Sayed Ahmed (Egypt)

Asia-Pacific Group:
- Ms. S. Jannat Marri (Pakistan)
- Ms. A. Husin (Malaysia)
- Mr. K. Jalali (Islamic Republic of Iran)
- Mr. G. Chen (China)

Eurasia Group:
- *(Vacancy)*
- *(Vacancy)*

Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC):
- Ms. I. Passada (Uruguay)
- Mr. V.V. Suárez Díaz (Dominican Republic)
- Mr. J.F. Merino (El Salvador)

Twelve Plus Group:
- Mr. R. Lopatka (Austria)
- Mr. R. del Picchia (France)
- Mr. G. Migliore (Italy)
- Ms. M. Kiener Nellen (Switzerland)
- *(Vacancy).*

9. Group of Facilitators for Cyprus

The Governing Council elected Ms. L. Quartapelle (Italy) as Facilitator.

10. Bureaux of the Standing Committees

The Standing Committees elected the following members for a two-year term (renewable) in their respective Bureaux ending in April 2021.

Standing Committee on Peace and International Security

African Group:
- Ms. P. Ikourou Yoka (Congo) – first term

Arab Group:
- Mr. A. Eissa (Sudan) to complete the first term of Sudan (end of term: March 2020)
- Ms. A. Al Jassim (United Arab Emirates) to complete the first term of the United Arab Emirates (end of term: March 2020)

Asia-Pacific Group:
- Ms. O. Navaan-Yunden (Mongolia) – first term
- Mr. S.A. Arbab (Pakistan) to complete the second term of Pakistan (end of term: October 2020)

Eurasia Group:
- Ms. S. Grigoryan, (Armenia) – first term
- Mr. P. Tolstoy (Russian Federation) – first term

Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade

Arab Group:
- Ms. W. Bani Mustafa (Jordan) – second term
- Mr. A. Al-Khrbeed (Iraq) to replace Mr. M. Al-Juboori (Iraq), to complete the first term of Iraq which ends in March 2020.

Asia-Pacific Group:
- Ms. S. Jannat Marri (Pakistan) – first term

Eurasia Group:
- Mr. A. Boshyan (Armenia) to replace Mr. A. Simonyan (Armenia), to complete the first term for Armenia ending in March 2020.

Twelve Plus Group:
- Ms. S. Dinică (Romania) – second term

Standing Committee on Democracy and Human Rights

African Group:
- Mr. A. Niyongabo (Burundi) – second term
- Mr. H. Bekalle-Akwe (Gabon) – to complete the first term of the former Bureau member from Gabon, who is no longer a parliamentarian. This first term ends in March 2020.

Arab Group:
- Ms. A. Talabani (Iraq) – first term

Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC):
- Ms. C.L. Crexell (Argentina) – first term

Twelve Plus Group:
- Mr. D. Marie (France) – first term
- Mr. S. Spengemann (Canada) – second term

Standing Committee on United Nations Affairs

African Group
- Mr. P. Akamba (Uganda) – first term

Asia-Pacific Group
- Mr. U. Nyam-Osor (Mongolia) – first term

Eurasia Group:
- Mr. S. Gavrilov (Russian Federation) – second term

Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC):
- Mr. J.C. Romero (Argentina) – second term.

11. Rapporteurs to the 142nd Assembly

The Standing Committee on Peace and International Security appointed Ms. C. Roth (Germany) as Rapporteur for the subject item entitled *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences*. It mandated the IPU President to conduct consultations to identify a second rapporteur.

The Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade appointed Mr. A. Gryffroy (Belgium), Mr. P. Mariru (Kenya) and Ms. S. Dinică (Romania) as co-Rapporteurs for the subject item entitled *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production.*

Media and communications

Media coverage

The IPU communications team issued three press releases and two Presidential Statements during the 140th Assembly. The releases were sent to 1,000 international media outlets worldwide in English, French, Spanish and Arabic. They were also sent to all the Members to encourage them to disseminate further.

IPU Communications organized opening and closing press conferences with the Qatari hosts with the participation of the Shura Council Speaker, the IPU President and the IPU Secretary General. Both were well attended by local media, particularly the closing where there were also some foreign correspondents.

National and regional press covered the Assembly extensively in state outlets such as the Gulf Times, the Qatar Tribune and the Qatar Peninsula, as well as on Qatar TV. There was also some coverage on Al Jazeera and some international media, particularly from China, Russia, and the Middle East. Latin American press covered Assembly developments related to the crisis in Venezuela and its delegation in Doha.

Social media

The IPU's social media accounts saw big hikes in numbers and engagement thanks to hashtags such as #IPU140, particularly on the new Instagram account which currently had over 600 followers. The number of overall followers on Twitter increased significantly to over 21,000 including many MPs. The Facebook account made steady progress too with an additional 100 followers making a total of over 2,460 followers.

One of the most popular @IPUparliament tweets, with 900 per cent engagement, including 44 retweets and 73 likes, was: "'Welcome to the parliaments of the world' HH Sheikh Tamim bin Hamad Al Thani declares the #IPU140 Assembly open in Doha, #Qatar".

Another tweet that broke records in terms of engagement was the IPU Secretary General's retweet of the President's tweet in reference to members of the Venezuelan delegation who were unable to travel to the Assembly. The tweet received 225 retweets and 138 likes as well as a number of comments.

Photographs and selfie box

The IPU official photographers at the Assembly produced hundreds of photographs that were posted at regular intervals on the IPU Flickr pages for participants to download and share.

The "For democracy. For everyone" Selfie Box was a popular feature of the Knowledge Fair with over 1,500 pictures taken (slightly less compared with the 2,000 at #IPU139 which was part of the UN Human Rights campaign to celebrate the 70th anniversary of the Universal Declaration of Human Rights). There was a 25 per cent transformation rate of delegates clicking through to the links to the IPU website in the email sent to them containing their picture, 53 per cent clicked through to Instagram and 21 per cent on Twitter.

Video

The Communications team interviewed a dozen MPs and experts to prepare a short video on the highlights of the Assembly which should be available in the weeks to follow. The host also interviewed a number of delegates on video for use on social media.

Membership of the Inter-Parliamentary Union*

Members (179)

Afghanistan, Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bhutan, Bolivia (Plurinational State of), Bosnia and Herzegovina, Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chad, Chile, China, Colombia, Comoros, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Democratic People's Republic of Korea, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Djibouti, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, El Salvador, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia, Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guatemala, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Haiti, Honduras, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Kyrgyzstan, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lebanon, Lesotho, Libya, Liechtenstein, Lithuania, Luxembourg, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Marshall Islands, Mauritania, Mauritius, Mexico, Micronesia (Federated States of), Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Mozambique, Myanmar, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, North Macedonia, Norway, Oman, Pakistan, Palau, Palestine, Panama, Papua New Guinea, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Rwanda, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, Samoa, San Marino, Sao Tome and Principe, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Slovakia, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Sudan, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Tajikistan, Thailand, Timor-Leste, Togo, Tonga, Trinidad and Tobago, Tunisia, Turkey, Turkmenistan, Tuvalu, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Vanuatu, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe

Associate Members (12)

Andean Parliament, Arab Parliament, Central American Parliament (PARLACEN), East African Legislative Assembly (EALA), European Parliament, Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA CIS), Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU), Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC), Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC) and Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE)

* As at the close of the 140th Assembly.

Agenda, resolutions and other texts of the 140th Assembly

1. Election of the President and Vice-Presidents of the 140th Assembly

2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

3. General Debate on the theme *Parliaments as platforms to enhance education for peace, security and the rule of law*

4. *Non-admissibility of using mercenaries as a means of undermining peace and violating human rights*
(Standing Committee on Peace and International Security)

5. *The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation*
(Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade)

6. Reports of the Standing Committee

7. Approval of the subject items for the Standing Committee on Peace and International Security and for the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade at the 142nd IPU Assembly and appointment of the Rapporteurs

8. Amendments to the IPU Statutes and Rules

9. Call for urgent international action to support Mozambique, Malawi and Zimbabwe hit by Cyclone Idai

Doha Declaration

Parliaments as platforms to enhance education for peace, security and the rule of law

Endorsed by the 140th IPU Assembly
(Doha, 10 April 2019)

We, Members of Parliament from 160 countries and over two dozen regional parliamentary organizations, meeting in Doha, Qatar, at the 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union, recognize the importance of education as a platform for enhancing peace, security and the rule of law.

Peace, security and the rule of law are enduring objectives of the international community. They are the preconditions for people to pursue happy and meaningful lives and maximize their socioeconomic potential as individuals, as family and community members, and as engaged citizens. Despite persistent efforts to develop robust national and international institutions and mechanisms that enable the non-violent settlement of disputes and disagreements, many forms of conflict continue to plague almost all our societies. Unilateral measures taken by States against other States without authorization of the international community can also have a negative impact on security, stability and people's livelihoods. We appreciate that sustaining peace, providing security and ensuring the rule of law remain goals that require our undivided attention.

Different forms of violence characterize the 21st century. Military interventions, terrorism, transnational organized crime, cyberattacks, civil wars, armed insurgencies and gang violence all seem to indicate a world of ever-greater danger and insecurity. Contrary to popular belief, however, most lethal violence does not occur in conflict zones. According to the Small Arms Survey's *Global Violent Deaths 2017*, at least 560,000 people died violently in 2016, but only about 99,000 (18%) were killed in war zones. Such statistics highlight that we need to rethink the way we conceive of peace, security and the rule of law internationally.

Goal 4 of the 2030 Agenda for Sustainable Development reminds us of the link between ***education*** and ***peace***. Moreover, education is recognized as a fundamental human right. It reinforces the idea that education is about more than turning individuals into active agents of the productive system: it also creates a sense of citizenship and community belonging. Education is about helping people to understand the world, participate in public life, and ultimately guarantee social cohesion based on common values. Education is also the common denominator that helps level the field for women and men, rural and urban dwellers, and that ensures equal opportunities for all in society.

As Parliamentarians, we are committed to supporting mechanisms and financing measures that work towards promoting education as a platform for enhancing peace, security and the rule of law, in line with the SDGs, and in particular SDG 4. This support includes:

Enabling equitable access to education for all. We recognize that access to education is limited by significant social barriers and are therefore committed to:

- Adopting national legislation that guarantees education as a universal right delivered through accessible and inclusive public and private services, in line with the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, the Convention on the Rights of the Child and other relevant international instruments;
- Encouraging the adoption of legislative measures to achieve the full realization of the right to education, individually and through international assistance and cooperation;
- Ensuring that by 2030, all children and adolescents complete a full cycle of early childhood development, primary and secondary education, in line with SDG 4, target 4.1;

- Putting in place educational facilities, with adequate funding at all levels (pre-primary, primary, secondary and post-secondary) to meet the needs of the most disadvantaged children, young people, adults, migrants, refugees and internally displaced communities;
- Making vocational and higher education more accessible, including by expanding the number of scholarships and affordable loans available to individuals, particularly those from disadvantaged backgrounds;
- Building and upgrading education facilities that are child-, disability- and gender-responsive, and that provide safe, non-violent, inclusive and effective learning environments for all;
- Eliminating gender disparities in education and ensuring equal access to all levels of education for women, girls, men, boys and vulnerable sectors of the population, including persons with disabilities, indigenous peoples, internally displaced persons, refugees, economic migrants and those from disadvantaged backgrounds, including by addressing the root causes of their underrepresentation in education, such as stigma, discrimination, violence and lack of resources or adequate infrastructure;
- Ensuring that education is also made available to prisoners to facilitate their reintegration into society.

Facilitating access and providing quality education. As lawmakers, we have the means to create a legal framework and a regulatory environment that not only guarantees equitable access to education, but also ensures quality education for all. Everyone residing on a particular State's territory must be provided with quality education. This is essential for fostering greater respect for democratic values,[1] for sustaining democracy,[2] and for ensuring the equal participation of women and men in political life and their well-being.[3] Therefore, we are committed to:

- Promoting, in line with SDG 4, target 1, governmental policies and regulations guaranteeing free, equitable and quality education for all (women and girls, men and boys);
- Ensuring that education is integrated into a comprehensive national development plan;
- Expanding adult learning and education opportunities as part of an approach to lifelong learning, especially among those who have been denied access to education in the past;
- Increasing the availability of qualified teachers, including through international cooperation, especially among vulnerable or disadvantaged communities;
- Promoting the development of teaching curricula that foster social inclusion, tolerance, gender equality and a culture of peace and mutual understanding;
- Promoting governmental policies and regulations which ensure that people on the move are included in national education systems, including systems for recognition of prior learning achievements and qualifications.

Promoting productive civic engagement through global citizenship education (GCED). This creates a sense of belonging to the global community, with its members experiencing solidarity and collective identity at the local, national and global levels. In this regard, we are committed to:

- Ensuring, in line with SDG 4, target 7, that all learners acquire the knowledge and skills needed to promote sustainable development and productive civic engagement;
- Offering extracurricular activities that provide opportunities for young people to get involved in politics through their schools and communities, and at the national level, including by encouraging those below the voting age to participate in student governments and youth parliaments;
- Designing and implementing programmes that provide children, youth, adults and those from marginalized and disadvantaged groups with the opportunity to obtain instruction—in the classroom and through community service—on civic engagement, human rights, gender equality, government, history, law and economics in ways that promote critical thinking and social responsibility, and inhibit the teaching of hate or discrimination of any kind;

---

1 Resolution on *The implementation of educational and cultural policies designed to foster greater respect for democratic values,* 89th Inter-Parliamentary Conference, New Delhi, 17 April 1993, http://archive.ipu.org/conf-e/89-2.htm.

2 *Universal Declaration on Democracy*, 98th Inter-Parliamentary Conference, Cairo, 16 September 1997, http://archive.ipu.org/cnl-e/161-dem.htm.

3 Resolution on *Education and culture as essential factors in promoting the participation of men and women in political life and as prerequisites for the development of peoples,* 105th Inter-Parliamentary Conference, Havana, 6 April 2001, http://archive.ipu.org/conf-e/105-2.htm.

- Supporting education that promotes the goals of transitional justice in post-conflict societies and is sensitive to the legacies of the past in a way that prevents atrocities from happening again;
- Encouraging national consultations and awareness-raising campaigns with our constituencies to promote global citizenship, and intercultural and interfaith dialogue and respect;
- Promoting inter-parliamentary cooperation that supports global citizenship education programmes, including through student and youth union exchange and cooperation initiatives.

Supporting non-formal education (NFE). This provides an alternative avenue for lifelong learning and skills development by offering educational opportunities to all. Our commitments include:

- Ensuring, in line with SDG 4, target 3, equal access for all women and men to affordable and quality technical, vocational and tertiary education, including at university level;
- Expanding the number of scholarships available to individuals, particularly those from disadvantaged backgrounds, for enrolment in vocational training, and information and communications technology, technical, engineering and scientific programmes;
- Eliminating gender disparities and facilitating equal access to vocational training for women, girls, men, boys and vulnerable sectors of the population;
- Building and upgrading non-formal education facilities that are child-, disability- and gender-responsive, and that provide safe, non-violent, inclusive and effective learning environments;
- Increasing the supply of qualified vocational training professionals, including through international cooperation, especially in vulnerable or disadvantaged communities;
- Establishing, in consultation with civil society stakeholders, a coherent system of accreditation and quality monitoring for non-formal education.

Protecting education systems in situations of conflict or insecurity. According to the 2018 report *Education under Attack* by the Global Coalition to Protect Education from Attack, there were more than 12,700 attacks on schools between 2013 and 2017, harming more than 21,000 students and educators in at least 70 countries. Acknowledging the importance and urgency of this situation, we are committed to:

- Urging governments to endorse the *Safe Schools Declaration* which gives States the opportunity to express broad political support for the protection and continuation of education in armed conflict;
- Ensuring that national legal frameworks for the protection of education facilities (schools, universities, institutes, etc.) in situations of conflict or insecurity address education-related violations;
- Providing sustainable funding for international programmes, led by organizations such as UNRWA, UNHCR, UNICEF and UNESCO, that ensure that refugee children have access to quality education;
- Raising awareness of education-related violations of international humanitarian law (IHL) by including IHL principles and the *Safe Schools Declaration* in the education of children and adults, and by emphasizing the protection of education in the training of national armed forces and associated state and non-state actors;
- Developing a comprehensive policy for protecting schools in situations of conflict or insecurity, and engaging all concerned governmental institutions, state security providers, educational and civil society organizations, at all levels, to develop and implement this policy;
- Ensuring that state security forces and non-traditional armed actors do not place checkpoints and military facilities close to schools and educational facilities;
- Engaging in dialogue with state security forces and other armed actors so that they do not use schools and educational facilities for military purposes, including the storage, possession and use of weapons in those facilities;
- Developing and implementing measures to ensure safe transportation and passage of students and educational personnel on routes leading to and from formal and non-formal educational facilities, and to ensure the physical protection of the educational premises themselves, including by using technology that could include early warning systems;

- During times of armed conflict or insecurity and where access to education facilities is limited, planning for and providing adequate resources to ensure the alternative delivery of education where appropriate and available (for example, community-based schools or distance-learning); this would help ensure continuity of and access to education during times of armed conflict or insecurity;
- Encouraging collaboration with and support from community organizations and local committees to develop school-based protection measures, including through educational protection committees.

In adopting this Declaration, we acknowledge that, to varying degrees, all of our societies are having to tackle manifestations of intolerance, marginalization and exclusion. As noted by the United Nations Secretary-General, in order to achieve peace "*we must teach our children love before others teach them hate*". As lawmakers, we recognize that the provision of accessible and quality education for all is a crucial component in this regard. Not only does education provide individuals with tangible skills that enable productive employment, but it also develops life skills that foster civic engagement and reduce the probability that people will resort to violence to resolve conflict. In a constantly changing world, we need to exercise our legislative, oversight and budgetary prerogatives to make sure that education is adaptive and well placed to meet the challenges that our societies face.

Non-admissibility of using mercenaries and foreign fighters as a means of undermining peace, international security and the territorial integrity of States, and violating human rights

Resolution adopted by consensus* by the 140th IPU Assembly
(Doha, 10 April 2019)

The 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Reaffirming the purposes and principles enshrined in the Charter of the United Nations concerning the strict observance of the principles of sovereign equality, political independence, the territorial integrity of States, the inviolability of internationally recognized borders, the self-determination of peoples, the non-use of force or threat of use of force in international relations, the non-interference in affairs within the domestic jurisdiction of States, and the promotion of and respect for human rights and fundamental freedoms for all without distinction as to race, sex, language or religion,

Recalling the definitions of mercenaries contained in Article 47 of Additional Protocol I to the 1949 Geneva Conventions and Article 1 of the 1989 International Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries,

Also recalling that Additional Protocol I of the Geneva Conventions is applicable in international armed conflicts and that the International Convention on Mercenaries is applicable in all armed conflicts,

Noting that there is no international legal instrument regarding foreign fighters or foreign terrorist fighters, and no commonly accepted legal definition of these terms; and that the Human Rights Council Working Group on the use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the rights of peoples to self-determination uses the following definition for foreign fighters: "individuals who leave their country of origin or habitual residence and become involved in violence as part of an insurgency or non-State armed group in an armed conflict",

Considering that The Montreux Document on Pertinent International Legal Obligations and Good Practices for States related to Operations of Private Military and Security Companies during Armed Conflict of 17 September 2008 defines private military and security companies as private business entities, irrespective of how they define themselves, that provide military and/or security services that include, in particular, armed guarding and protection of persons and objects, such as convoys, buildings and other places; maintenance and operation of weapons systems; prisoner detention; and advice to or training of local forces and security personnel,

Also considering that the personnel, employees and managers of private military and security companies are persons employed by, through direct hire or under contract, a private military and security company,

Aware of the fact that the activities of private military and security companies are, in most cases, in keeping with relevant legal obligations and good practices,

Reaffirming that the personnel of private military and security companies are obliged, regardless of their status, to comply with applicable international humanitarian law and the State's obligations under international human rights law, and are subject to prosecution if they commit acts recognized as crimes under applicable national or international law; and furthermore, that private military and security companies have a responsibility to respect human rights and international humanitarian law, to take action to stop abuses by their personnel and to provide for or cooperate in processes to provide an effective remedy to victims,

Recalling relevant United Nations General Assembly Resolutions, including resolution 71/182 of 19 December 2016, and Human Rights Council resolutions 15/12 of 30 September 2010, 15/26 of 1 October 2010, 18/4 of 29 September 2011, 21/8 of 27 September 2012, 24/13 of 26 September 2013, 27/10 of 25 September 2014, 30/6 of 1 October 2015, 33/4 of 29 September 2016, 36/3 of 28 September 2017 and 39/5 of 27 September 2018, as well as all resolutions adopted by the

* The delegations of Armenia, the Czech Republic, Finland, France, Germany, Iceland, Norway, Romania and Sweden expressed a reservation on the entire resolution.

Commission on Human Rights in this regard, the European Parliament resolution of 4 July 2017 on private security companies, the International Code of Conduct for Private Security Service Providers (2010), and the Convention for the Elimination of Mercenarism in Africa (1977),

Also recalling the United Nations Security Council resolutions on women and peace and security (1325, 1888, 1960) and, in particular, resolution 1820, which recognizes that all forms of sexual violence in armed conflicts can constitute war crimes or crimes against humanity,

Expressing grave concern at the danger that the activities of mercenaries constitute to peace and security in various parts of the world, in particular in areas of armed conflict, and at the threat they pose to the integrity of and respect for the constitutional order of the affected countries,

Also expressing grave concern at the scores of human rights violations perpetrated by mercenaries and foreign fighters, including those employed by private military and security companies, against the civilian population, including extrajudicial killings, rape, enslavement of women and children, torture, enforced disappearance and abductions, as well as pillaging and arbitrary arrest and detention,

Deploring the disturbing trend of violence, including sexual violence such as rape as a weapon of war, against vulnerable groups such as women and children, and dismayed at the extremely difficult recovery facing survivors who, once they have returned to their homes, suffer harsh treatment, including stigmatization and abandonment by spouses and other relatives,

Noting with concern that children are increasingly becoming victims of mercenaries and foreign fighters, including those employed by private military and security companies, be they forcibly recruited as child soldiers or used for sexual slavery or other purposes,

Firmly believing that bringing to justice perpetrators of human rights violations, and ensuring that victims of human rights violations are being made aware of their rights and guaranteed full access to justice and remedies, are crucial to building peace,

Reaffirming that the use of mercenaries and their recruitment, financing, protection and training in armed conflicts, and of foreign fighters, including those hired by private military and security companies in armed conflicts, are causes of grave concern to all States and that they violate the purposes and principles enshrined in the Charter of the United Nations,

Condemning any State that permits, promotes or tolerates the recruitment, financing, training, assembly, transit or use of mercenaries and foreign fighters, and the use of the private sector and private military and security companies with the objective of violating human rights and disrupting and/or undermining the territorial integrity of sovereign States within their internationally recognized borders and their constitutional order,

Remaining concerned over state-sponsored recruitment of mercenaries with the purpose of undermining the territorial integrity, sovereignty and constitutional order of other States,

1. *Decides* to cooperate closely with the United Nations General Assembly with the aim of developing and adopting common legal criteria for determining the legal definition of mercenaries and foreign fighters; and in this regard, invites the Human Rights Council Working Group on the use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the rights of peoples to self-determination to develop, on the basis of existing international legal documents, such criteria and to submit them for consideration to the United Nations General Assembly;

2. *Urges* all parliaments to take legislative measures to ensure that their nationals do not take part in the recruitment, assembly, financing, training, protection or transit of mercenaries or foreign fighters, including those employed by private military and security companies, in the violation of human rights and international humanitarian law, and in the planning of activities designed to destabilize the situation in any State or to dismember or impair, totally or in part, the territorial integrity or political unity of sovereign and independent States;

3. *Calls on* parliaments to amend their existing legislation, so as to prevent and punish the recruitment, assembly, financing, training, protection or transit of mercenaries or foreign fighters, including those employed by private military and security companies, who engage in activities designed to destabilize the situation in any State and/or violate human rights and international humanitarian law;

4. *Also calls on* parliaments to enact legislation to promote the prohibition of the recruitment, training, hiring or financing of foreign fighters, including those employed by private military and security companies, intervening in armed conflicts with a purpose of destabilizing constitutional regimes and/or violating human rights and international humanitarian law;

5. *Encourages* parliaments to establish national regulatory mechanisms for registering activities aimed at hiring former servicemen or active duty personnel on leave as imported military assistance in order to ensure that the imported services do not impede the enjoyment of human rights, do not violate human rights or international humanitarian law in the recipient State, and are not designed to undermine the constitutional order or territorial integrity of that State;

6. *Invites* the parliaments of States which have not yet done so, to consider taking the necessary action to accede to or ratify the International Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries;

7. *Calls on* parliaments and governments to enact provisions of the International Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries in national legislation in order to eliminate mercenary activities and to further monitor implementation of the Convention;

8. *Urges* States to take into account women's rights, gender equality and the special needs of women and girls in all peace and security efforts, and stresses the importance of the equal participation of men and women in these efforts;

9. *Stresses* the importance of the participation of women as negotiators and the contribution of women and girls from local communities for inclusive and long-lasting peace;

10. *Condemns* the recruitment and use of children in armed conflict by all actors, and invites parliaments to amend respective legislation so as to criminalize such practices in national legislation;

11. *Strongly condemns* the policies aimed at instilling militant/combative attitudes and mindsets among children;

12. *Condemns* mercenary activities in areas of ongoing armed conflicts and in future conflicts after the adoption of this Resolution, and the threat they pose to the integrity of and respect for the constitutional order of sovereign States, to international peace and security, and to human rights and international humanitarian law;

13. *Also condemns* violations of international humanitarian law and of human rights by foreign fighters, including those hired by private military and security companies, and the threat they pose to the integrity of and respect for the constitutional order of sovereign States, to international peace and security, and to human rights and international humanitarian law;

14. *Calls upon* States to hold liable those who hire private military and security companies, such as governmental officials, whether they are military commanders or civilian superiors, as well as executives of private military and security companies, for crimes under international law committed by foreign fighters hired by such companies and under their effective authority and control, as a result of their failure to properly exercise control over such foreign fighters in accordance with international law;

15 *Also calls upon* States to introduce measures enabling them to monitor the activities of private military and security companies that are carried out not only on their territory but, with respect to their national companies, activities that are carried out in other countries;

16. *Further calls upon* States to take special measures to protect women and girls from sexual and gender-based violence in situations of armed conflict, and address accountability gaps and impunity as regards criminal prosecution for sexual and gender-based violence perpetrated by mercenaries, foreign fighters, including private military and security company employees, and of all those that sponsor them;

17. *Condemns* any form of impunity granted to perpetrators of violations of international law as part of their mercenary activities and to those responsible for the use, recruitment, financing and training of mercenaries, and urges all States, in accordance with their obligations under international law, to bring them, without discrimination, to justice;

18. *Also condemns* any form of impunity granted to executives of private military and security companies involved in violations of human rights and international humanitarian law, and urges all States, in accordance with their obligations under international law, to bring them, without discrimination, to justice;

19. *Further condemns* any form of impunity granted to foreign fighters and to those responsible for the use, recruitment, financing and training of foreign fighters for their violations of human rights and international humanitarian law, and urges all States, in accordance with their obligations under international law, to bring them, without discrimination, to justice;

20. *Calls upon* parliaments, in accordance with international law, to cooperate closely with the objective of bringing to justice those accused of mercenary activities, as well as those who are foreign fighters, including executives of private military and security companies, who have committed violations of international humanitarian law or of human rights, of holding them accountable and having them tried by a competent, independent and impartial tribunal, in compliance with international human rights standards and international humanitarian law;

21 *Also calls upon* parliaments to adopt clear and precise legislation to strengthen access to full effective legal assistance, support and remedies for victims of violations of international law committed by mercenaries, foreign fighters and private military and security company employees;

22. *Decides* to remain seized of this matter.

The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation

Resolution adopted unanimously by the 140th IPU Assembly
(Doha, 10 April 2019)

The 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Noting that in September 2015, the United Nations General Assembly adopted the 2030 Agenda for Sustainable Development (A/RES/70/L.1) and that the Agenda includes 17 ambitious goals and 169 accompanying targets integrating economic, social and environmental imperatives into a framework designed to guide government action through to 2030,

Recognizing that the rules and forms of trade and investment will influence the successful pursuit of the Sustainable Development Goals (SDGs), and that conducting trade on a fair and free basis in a predictable and congenial business environment will deliver sustainable and equitable outcomes, it follows that parliaments should play a key role in working to that end, and in measuring and communicating that progress,

Acknowledging the work of the IPU in examining the role trade and investment can play in sustainable development, including at the 112th IPU Assembly (Manila, 2005) which noted "the role of parliaments in establishing innovative international financing and trading mechanisms to address the problem of debt and achieve the Millennium Development Goals", and, more recently, the 128th IPU Assembly (Quito, 2013) which called on "parliamentarians and the IPU to play a pivotal role in advocating for fair trade as a means of ensuring sustainable development",

Also acknowledging the resolution adopted at the 136th IPU Assembly (Dhaka, 2017) stressing the importance of women's financial inclusion for the achievement of the SDGs,

Taking into account the specific trade-related targets within the SDGs, namely: Target 17.10, "Promote a universal, rules-based, open, non-discriminatory and equitable multilateral trading system under the World Trade Organization, including through the conclusion of negotiations under its Doha Development Agenda"; Target 17.11, "Significantly increase the exports of developing countries, in particular with a view to doubling the least developed countries' share of global exports by 2020"; and Target 17.12, "Realize timely implementation of duty-free and quota-free market access on a lasting basis for all least developed countries, consistent with World Trade Organization decisions, including by ensuring that preferential rules of origin applicable to imports from least developed countries are transparent and simple, and contribute to facilitating market access",

Referring to rules and standards for responsible business conduct, such as the OECD *Guidelines for multinational enterprises* and the UN *Guiding Principles on Business and Human Rights* unanimously endorsed by the UN Human Rights Council in 2011,

Being mindful that, in addition to the specifically trade-related targets, there is an array of results of other targets that will be influenced by international trade and investment, including: Target 8.2, "Achieve higher levels of economic productivity through diversification, technological upgrading and innovation, including through a focus on high value added and labour intensive sectors"; Target 8.A, "Increase Aid for Trade support for developing countries, in particular least developed countries, including through the Enhanced Integrated Framework for Trade-Related Technical Assistance to Least Developed Countries"; Target 9.3, "Increase the access of small scale industrial and other enterprises, in particular in developing countries, to financial services, including affordable credit, and their integration into value chains and markets"; and Target 10.A, "Implement the principle of special and differential treatment for developing countries, in particular least developed countries, in accordance with World Trade Organization agreements",

Noting the ratification of the Trade Facilitation Agreement of the World Trade Organization (WTO), the full implementation of which the WTO estimates could add half a percentage point to global annual Gross Domestic Product, with gains likely to accrue disproportionately to developing countries in particular, including to least developed countries,

Paying due regard to the work of the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), especially the six-stage action plan for investing in the SDGs/2030 Agenda contained in the 2017 publication *Mobilizing investment for the Sustainable Development Goals*, and the 2015 publication *Investment Policy Framework for Sustainable Development*,

Noting the value that trade has for increasing the social and economic empowerment and participation of women in the economy, including women's entrepreneurship,

Recognizing that, as a global community, we need to change production and consumption patterns to reduce resource consumption, greenhouse gas emissions and environmental damage, with special regard to water resources, and that, on that basis, a focus on improving fair and sustainable trade does not contradict the objectives of reducing waste and preventing resource depletion and greenhouse gas emissions, and does not underrate the benefits of circular economies,

Noting that, while negotiating, signing and consenting to trade and investment arrangements is often the prerogative of the executive, parliaments have an important role to play in ensuring that trade liberalization leads to inclusive domestic growth and poverty reduction through policies that promote market access for all and the broad sharing of the benefits of trade,

Mindful that global trade might replicate and even reinforce the developmental status quo and existing inequalities, including gender inequalities, and recognizing that the vertical integration of manufacturing and supply chains by multinational corporations might reduce competition and consign less developed nations to lower value-added and primary production activities,

Acknowledging the concerns that communities have about the impact of globalization in terms of workforce displacement and other harmful distortionary effects, especially in subsistence industries like agriculture, and noting the potential for such concerns, if unaddressed, to create political pressure that has the tendency to lead to the unhelpful practice of isolationism, chauvinism and nativism,

1. *Reaffirms* the vital importance of a rules-based, transparent, equitable and non-discriminatory multilateral approach to trade and investment centred on the WTO and arbitration mechanisms that seek to deliver fair and sustainable development outcomes, especially as outlined in the broad goals and specific targets contained within the SDGs/2030 Agenda;

2. *Also reaffirms* the contribution that fair, free and sustainable trade, and properly regulated foreign investment, can lead to reducing poverty, inequality, instability and conflict, to building economic capacity, self-sufficiency, international cooperation and peace, and to fighting global warming;

3. *Underlines* the importance of integrating sustainable consumption and production into trade and investment legal frameworks, policies and regulations as a means to make progress towards sustainable development;

4. *Calls on* parliaments to address women's underrepresentation in the economy, especially in the technology, finance and trade sectors, through the education of girls, gender-responsive education and training, and affirmative action policies, and to ensure women's participation in decision-making in these sectors;

5. *Supports* the Enhanced Integrated Framework (EIF) as a partnership between least developed countries, international agencies, donors and the United Nations Development Programme (UNDP), especially the work to create a framework for mainstreaming trade into national development strategies at the three principal levels of policy, institutions and resourcing;

6. *Encourages* parliaments to ensure that Aid for Trade funding is provided and applied to support genuine economic development and trade in developing nations, especially for least developed countries, through various channels including the EIF, and that such funding has regard to the initiatives within the Mainstreaming, Acceleration and Policy Support (MAPS) approach adopted by the United Nations Development Group (UNDG);

7. *Urges* the inclusion within trade arrangements of standards for responsible business conduct in general and, more specifically, in relation to workers' rights and workplace health and safety matters, and the inclusion of standards in relation to environmental protection and the fight against global warming and in favour of human rights, and calls for the wider application of such standards in future with effective compliance mechanisms and a gender-responsive focus, including on fair working conditions for women and equal pay;

8. *Underlines* that these standards for responsible business conduct should be implemented throughout the entire value chain;

9. *Calls on* parliaments to see to it that environment and climate-change aspects are duly taken into account in international trade policies, with particular focus on measures aimed at removing obstacles to market access for green products and services;

10. *Also calls on* parliaments to be particularly mindful of government programmes so as to continue to identify concrete solutions that will remove barriers to trade and investment in renewable energy;

11. *Further calls on* parliaments to task their respective governments to conduct a periodic review of existing national trade and investment arrangements, and to address any insufficient alignment in present arrangements between trade and investment, industrial policy, and sustainable development;

12. *Also calls on* parliaments to ensure that trade-related domestic legal and regulatory systems are transparent, efficient and accessible to micro, small and medium-sized enterprises, including through the implementation of the WTO's Trade Facilitation Agreement;

13. *Also calls on* individual members of parliament to adopt one or more SDGs and to use their adopted SDG(s) as a guideline in their parliamentary work, promoting the implementation of the goals and preventing policy incoherencies;

14. *Encourages* parliaments to take account of emerging concerns about investor-state dispute resolution clauses, whose purpose is to allow foreign companies to claim compensation for damages resulting from changes in national laws and policies, and of ongoing efforts to reform investor-state dispute resolution, safeguarding the right to regulate in the interest of public health, environmental protection and human rights, while providing effective protection for responsible foreign investment;

15. *Urges* parliaments and governments to focus on the delivery of infrastructure and digital technology that can unlock trade opportunities in developing countries, and allow existing industries to graduate towards higher value-added production, rather than simply facilitate the export of lower-value resources for incorporation into a value chain that may reinforce current disparities;

16. *Calls on* parliaments to examine the means by which infrastructure projects are planned and assessed at the national, regional and local level, in consultation with concerned communities, including women, with a view to ensuring that those projects are of sufficient quality, aligned with a set of priorities that includes formal reference to the SDGs, and are of benefit to everyone, particularly rural women;

17. *Underscores* the need to allocate more resources for quality education in order to increase the number of youth and adults who have relevant skills, including technical and vocational skills, for employment, decent jobs and entrepreneurship, as a means of fostering industrial development and innovation;

18. *Calls on* parliaments to ensure an enabling legislative framework and the necessary support for government programmes to deliver effective digital communication and finance infrastructure, noting that e-commerce and access to finance and internationally competitive communication technology is just as important as traditional forms of "hard" infrastructure, and is key to unlocking development potential in least developed countries and to addressing gender gaps in access to digital communication and financial services;

19. *Also calls on* parliaments to stimulate relevant parties to take a key interest in sector-specific foreign direct investment allocation, especially in sectors that have the propensity to reduce poverty and economic hardship, as enshrined in the SDGs/2030 Agenda;

20. *Urges* parliaments to ensure that legislative and policy frameworks recognize and seek to alleviate the barriers that women, youth and vulnerable communities face in accessing markets and benefitting from trade liberalization, with the goal of empowering these groups and achieving fair and equitable outcomes;

21. *Also urges* parliaments to enact relevant legislation and policy frameworks to enable small and medium-sized enterprises (SMEs) to enter the international supply chain by creating a supportive business environment for SMEs and building their human, technical and financial capacities so that they can understand policies and operations in global supply chains and respond profitably to their requirements;

22. *Calls on* parliaments to take considerable interest in the soundness of the financial systems of all countries, since effective and efficient industrialization, innovation and sustainable infrastructure are, to a large extent, premised on sound and resilient financial systems;

23. *Urges* parliaments to promote legislation and policies that comprehensively address the key drivers of export diversification, whose role is crucial in transforming economies and achieving the SDGs, particularly in developing countries in Africa and in least developed countries; and in this regard, invites parliaments to focus on building productive capacities, increasing the share of manufacturing value-added and diversifying the structure of domestic production, as well as on infrastructure development encompassing transportation, ICT and energy, particularly renewable energy.

Call for urgent international action to support Mozambique, Malawi and Zimbabwe hit by Cyclone Idai

Results of the roll-call vote on the request of the delegation of the Netherlands for the inclusion of an emergency item

R e s u l t s

Affirmative votes	1,011	Total of affirmative and negative votes	1,160
Negative votes	149	Two-thirds majority	773
Abstentions	99		

Country	Yes	No	Abst.
Afghanistan	*Absent*		
Albania	*Absent*		
Angola	14		
Argentina	*Absent*		
Armenia	*Absent*		
Austria	10		
Azerbaijan	*Absent*		
Bangladesh			20
Belarus	*Absent*		
Belgium	13		
Benin	*Absent*		
Bhutan	10		
Bolivia (Plurinational State of)			10
Botswana	11		
Brazil	22		
Bulgaria	*Absent*		
Burkina Faso	13		
Burundi	12		
Cabo Verde	10		
Cambodia	6		7
Cameroon	*Absent*		
Canada	15		
Central African Republic	10		
Chile	13		
China	23		
Costa Rica	*Absent*		
Côte d'Ivoire	*Absent*		
Croatia	11		
Cuba	*Absent*		
Cyprus	3		7
Czech Republic	13		
Denmark	*Absent*		
Djibouti			10
Ecuador	*Absent*		
El Salvador		10	
Estonia	11		
Eswatini	11		
Ethiopia	*Absent*		
Fiji	11		
Finland	12		
France	18		
Gabon	*Absent*		
Gambia (The)	*Absent*		
Georgia	*Absent*		
Germany	19		
Ghana	10		
Greece	13		
Guatemala	*Absent*		
Guinea-Bissau	11		

Country	Yes	No	Abst.
Haiti	*Absent*		
Hungary	13		
Iceland	10		
India	20		
Indonesia		22	
Iran (Islamic Republic of)		19	
Iraq	9		6
Ireland	7		4
Italy	17		
Japan	20		
Jordan		12	
Kazakhstan	*Absent*		
Kenya	15		
Kuwait		11	
Kyrgyzstan	*Absent*		
Lao People's Dem. Republic	12		
Latvia	11		
Lebanon		11	
Lesotho	11		
Liechtenstein	8		
Luxembourg	8		
Malawi	*Absent*		
Malaysia	10		
Maldives	*Absent*		
Mali	13		
Malta	*Absent*		
Marshall Islands	10		
Mexico	20		
Micronesia (Fed. States of)	8		
Monaco	*Absent*		
Mongolia	*Absent*		
Morocco	13		
Mozambique	13		
Myanmar	17		
Namibia	11		
Nepal	*Absent*		
Netherlands	13		
New Zealand	11		
Nicaragua			8
Niger	*Absent*		
Nigeria	20		
North Macedonia	*Absent*		
Norway	12		
Oman		11	
Pakistan	*Absent*		
Palestine		11	
Panama	*Absent*		
Paraguay	*Absent*		
Peru	*Absent*		

Country	Yes	No	Abst.
Philippines	*Absent*		
Poland	15		
Portugal	13		
Qatar		11	
Republic of Korea	17		
Republic of Moldova	*Absent*		
Romania	14		
Russian Federation	20		
Rwanda	12		
Saint Vincent and the Grenadines	10		
Samoa	*Absent*		
San Marino	10		
Sao Tome and Principe	10		
Senegal			10
Serbia	12		
Seychelles	10		
Sierra Leone	10		
Singapore	12		
Slovenia	11		
Somalia	13		
South Sudan	*Absent*		
Spain	*Absent*		
Sri Lanka	*Absent*		
Sudan			15
Suriname	8		2
Sweden	13		
Switzerland	12		
Tajikistan	*Absent*		
Thailand	18		
Timor-Leste	11		
Tonga	10		
Trinidad & Tobago	*Absent*		
Tunisia		13	
Turkey		18	
Turkmenistan	*Absent*		
Uganda	15		
Ukraine	*Absent*		
United Kingdom	18		
United Republic of Tanzania	*Absent*		
Uruguay	*Absent*		
Uzbekistan	*Absent*		
Venezuela (Bolivarian Rep. of)	15		
Viet Nam	19		
Zambia	13		
Zimbabwe	13		

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes.

Ensuring international protection of Palestinian people, rejecting Israeli authority over the occupied Golan Heights, promoting the values of peaceful coexistence among people and religions and combatting all forms of racism and intolerance

Results of the roll-call vote on the request of the delegations of Indonesia, Kuwait, Morocco and Turkey for the inclusion of an emergency item

R e s u l t s

Affirmative votes	491	Total of affirmative and negative votes	869
Negative votes	378	Two-thirds majority	579
Abstentions	390		

Country	Yes	No	Abst.
Afghanistan	*Absent*		
Albania	*Absent*		
Angola		14	
Argentina	*Absent*		
Armenia	*Absent*		
Austria		10	
Azerbaijan	*Absent*		
Bangladesh	20		
Belarus	*Absent*		
Belgium		13	
Benin	*Absent*		
Bhutan			10
Bolivia (Plurinational State of)	10		
Botswana			11
Brazil			22
Bulgaria	*Absent*		
Burkina Faso			13
Burundi	12		
Cabo Verde			10
Cambodia			13
Cameroon	*Absent*		
Canada		15	
Central African Republic	10		
Chile	8		5
China	23		
Costa Rica	*Absent*		
Côte d'Ivoire	*Absent*		
Croatia		11	
Cuba	*Absent*		
Cyprus	6		4
Czech Republic		13	
Denmark	*Absent*		
Djibouti	10		
Ecuador	*Absent*		
El Salvador	10		
Estonia		11	
Eswatini			11
Ethiopia	*Absent*		
Fiji	11		
Finland		12	
France		18	
Gabon	*Absent*		
Gambia (The)	*Absent*		
Georgia	*Absent*		
Germany		19	
Ghana			10
Greece	9		4
Guatemala	*Absent*		
Guinea-Bissau		11	
Haiti	*Absent*		
Hungary		13	
Iceland			10
India			20
Indonesia	22		
Iran (Islamic Republic of)	19		
Iraq	15		
Ireland	11		
Italy		17	
Japan		20	
Jordan	12		
Kazakhstan	*Absent*		
Kenya			15
Kuwait	11		
Kyrgyzstan	*Absent*		
Lao People's Dem. Republic	6		6
Latvia		11	
Lebanon	11		
Lesotho			11
Liechtenstein		8	
Luxembourg		8	
Malawi	*Absent*		
Malaysia	10		
Maldives	*Absent*		
Mali			13
Malta	*Absent*		
Marshall Islands		10	
Mexico	20		
Micronesia (Fed. States of)		8	
Monaco	*Absent*		
Mongolia	*Absent*		
Morocco	13		
Mozambique			13
Myanmar			17
Namibia		11	
Nepal	*Absent*		
Netherlands		13	
New Zealand			11
Nicaragua	8		
Niger	*Absent*		
Nigeria	20		
North Macedonia	*Absent*		
Norway		12	
Oman	11		
Pakistan	*Absent*		
Palestine	11		
Panama	*Absent*		
Paraguay	*Absent*		
Peru	*Absent*		
Philippines	*Absent*		
Poland	5		10
Portugal		6	7
Qatar	11		
Republic of Korea			17
Republic of Moldova	*Absent*		
Romania			14
Russian Federation	20		
Rwanda			12
Saint Vincent and the Grenadines			10
Samoa	*Absent*		
San Marino		10	
Sao Tome and Principe	3	7	
Senegal	10		
Serbia			12
Seychelles		10	
Sierra Leone	10		
Singapore	6		6
Slovenia		11	
Somalia	13		
South Sudan	*Absent*		
Spain	*Absent*		
Sri Lanka	*Absent*		
Sudan	15		
Suriname	5		5
Sweden		13	
Switzerland		12	
Tajikistan	*Absent*		
Thailand	9		9
Timor-Leste			11
Tonga			10
Trinidad & Tobago	*Absent*		
Tunisia	13		
Turkey	18		
Turkmenistan	*Absent*		
Uganda			15
Ukraine	*Absent*		
United Kingdom		18	
United Republic of Tanzania	*Absent*		
Uruguay	*Absent*		
Uzbekistan	*Absent*		
Venezuela (Bolivarian Rep. of)	5		10
Viet Nam	19		
Zambia			13
Zimbabwe		13	

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes.

Call for urgent international action to support Mozambique, Malawi and Zimbabwe hit by Cyclone Idai

Resolution adopted by consensus* by the 140th IPU Assembly
(Doha, 9 April 2019)

The 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Deeply concerned about the humanitarian catastrophe in Mozambique, Malawi and Zimbabwe since Cyclone Idai hit these countries causing widespread flooding through the region, killing many people, leaving thousands missing or injured, destroying homes, affecting more than a million lives, displacing hundreds of thousands of people and causing a rising death toll,

Considering that it is too early to gauge the magnitude of the devastation, that the number of victims is expected to rise, and that the World Health Organization has warned of a "second disaster" if potentially lethal waterborne diseases like cholera spread in the devastated region,

Noting that few countries could adequately respond to a disaster of this magnitude (the World Meteorological Organization projects that Idai will be among the worst weather-related disasters in the southern hemisphere), and certainly not three of the world's poorest countries, let alone Mozambique, which are in the midst of a debt crisis and whose annual GDP is around US$ 12 billion,

Acknowledging that these countries were already vulnerable to disaster because of long lasting droughts and failed rains, due to changing weather conditions linked to global warming that has led to extreme rainfall and rising sea-levels and triggered deadly storms, such as Cyclone Idai,

Welcoming the measures and efforts taken by countries and aid organizations providing relief, food, temporary shelters, water-treatment devices and medicines, and knowing that widespread devastation and poor infrastructure hamper rescue and humanitarian operations from reaching all affected people,

Referring to the UN Secretary-General's request for a quick response from the international community to the UN flash appeal issued on 25 March 2019 for US$ 282 million of emergency aid to Mozambique for a three-month period, and to the revised appeals for Zimbabwe and Malawi,

Noting the vulnerability of women, children, people with disabilities and the elderly in this situation, and also noting the risks of children in the aftermath of the cyclone being sold into slavery by human traffickers or forced into early marriage by families struggling to survive,

Acknowledging that extreme weather events are most likely to become more frequent, severe, devastating and widespread and could be prevented or moderated by actions from the international community today,

Recalling the Paris Agreement that entered into force on 4 November 2016, the 2030 Agenda for Sustainable Development (2015) and the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction (2015), which provide the foundation for sustainable, low-carbon and resilient development under a changing climate,

Looking forward to the UN Climate Summit in September 2019 as an important opportunity to raise ambition and establish plans for achieving the Paris Agreement goals,

Referring to the IPU's own commitments to advance the Sustainable Development Goals by 2030 (Hanoi Declaration 2015), to ensure parliaments hold governments to account in implementing effective measures to achieve these goals while leaving no one behind, in particular Goal 6 on clean water and sanitation, Goal 3 on good health and well-being, and Goal 7 on affordable and clean energy, and acknowledging that these disasters further disadvantage the affected countries' abilities to achieve the SDGs,

* The delegation of Turkey expressed a reservation on preambular paragraph 10 and operative paragraph 3.

1. *Calls on* parliamentarians to urge their governments that have not already done so to support the UN flash appeals for Mozambique, Malawi and Zimbabwe, according to the values of the United Nations, and to contribute in an appropriate manner by ensuring that adequate human and financial resources are dedicated to the countries concerned;

2. *Also calls on* the United Nations, aid organizations and the international community to remain focused on the most vulnerable in the flood-ravaged areas without clean water, especially women, children, people with disabilities and the elderly, to support them in rebuilding their livelihoods and strengthening their capacity to care for their families, and to pay special attention to the needs of children, girls, women and other vulnerable groups at risk of kidnapping, trafficking and sexual exploitation;

3. *Urges* all parties, whether or not they have signed the Paris Agreement, to do their utmost to achieve its goals and to present their progress and future ambitions at the UN Climate Summit in September 2019 as well as their long-term climate changes to the United Nations in the course of 2020, and particularly urges parties to invest in mitigation and adaptation across vulnerable countries;

4. *Also urges* high-income economies to provide more finance, technical and capacity-building assistance to middle and low-income economies to help them better cope with climate change;

5. *Calls upon* national parliaments to urge their governments to take a leading role and effective measures to counter global warming, raise awareness about the effects of climate change and adopt a more sustainable way of living;

6. *Urges* the global community, in line with the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015-2030, to support the affected countries in developing comprehensive national resilience mechanisms, strengthening disaster risk reduction and prevention, and enhancing disaster preparedness for effective responses, and to "build back better" in recovery, rehabilitation and reconstruction, and calls on the governments of the countries concerned to also invest in risk-reduction measures and societal resilience;

7. *Also urges* the global community, in line with the 2030 Agenda for Sustainable Development (2015) and together with governments and the private sector in disaster-prone countries, to invest in climate-resilient development programmes related to key livelihood security topics of people living in high-risk areas, with a focus on SDGs 1 (poverty eradication), 2 (food security), 3 (health), 5 (gender equality), 6 (water and sanitation), 7 (access to affordable energy), 8 (good jobs), 11 (resilient communities) and 13 (climate action);

8. *Calls on* IPU parliamentarians to work with government in partnership with the private sector to gradually move towards clean and renewable energy.

Report of the Standing Committee on Democracy and Human Rights

Noted by the 140th IPU Assembly
(Geneva, 9 April 2019)

Debate on follow-up to previous IPU resolutions

The debate took place on Monday 8 April. Mr. A. Niyongabo (Burundi) took the chair for the first part of the session, which focused on parliamentary action to follow up on three resolutions adopted by the IPU in recent years:

- 2015: *Democracy in the digital era and the threat to privacy and individual freedoms*
- 2013: *The use of media, including social media, to enhance citizen engagement and democracy*
- 2009: *Freedom of expression and the right to information.*

Fifteen delegates shared information about action taken in their parliaments, such as the adoption of new legislation. They also discussed further perspectives on how the issues have evolved since the resolutions were adopted. Delegates argued that the big Internet platforms needed to work closely with governments to prevent, or limit, misuse of those platforms. Governments, meanwhile, needed to continue to build public confidence by acting with full transparency and avoiding any suspicion of trying to manipulate digital spaces out of political interest. Mr. Niyangabo closed the first part of the session by drawing attention to the newly published IPU handbook *Freedom of expression for parliaments and their members: Importance and scope of protection*, and encouraged all delegates to take inspiration from the good practices outlined in the publication.

Committee Vice-President Ms. A. Gerkens (Netherlands) took the chair for the second part of the session, an expert hearing on parliamentary action to combat disinformation and 'fake news'. The experts were Mr. T. Venturini (France, Centre for Internet and Society, Centre national de la recherche scientifique), Ms. S. Joshi (India, Verification specialist at *Proto* and co-founder of *Khabar Lahariya*, India's only digital rural news network) and Mr. P. Nakov (Principal Scientist, Qatar Computing Research Institute).

Ms. Gerkens questioned the experts about the different facets of disinformation. All concurred that falsified information had existed since long before the creation of digital media. Many of the laws needed to fight disinformation were already in place, such as laws on defamation, hate speech and the traditional media. However the advent of digital media had created two significantly new dimensions. Firstly, there were the services provided by the major advertising platforms (Google, Facebook etc) to micro-target audiences based on a wide range of characteristics. That was made possible by the huge amount of data that those platforms gathered about their users. Secondly, there was the way in which social media platforms made it easy to share content at high speed and with an unlimited number of people. These developments provided the context in which disinformation could spread further and faster than ever before.

Mr. Venturini argued that 'junk news' was a better term than 'fake news'. Using the analogy with 'junk food', junk news could be addictive. Users knew that it might not be good or accurate, but they got enjoyment and satisfaction from consuming and sharing it. Ms. Joshi described the way misinformation spread among rural communities in India, and the influence it can have. Election times were particularly sensitive. Political actors were building networks of thousands of WhatsApp groups, managed by community leaders. Those groups were a powerful way to shape public opinion in villages and communities. Steps had been taken to introduce a fact-checking service to verify information distributed via these WhatsApp groups, but the number of messages vastly exceeded the capacity to check all information for accuracy.

Mr. Nakov noted that junk news was being used as a political weapon. Powerful actors used disinformation, particularly around elections. The goal might not always be to directly influence the outcome of an election. Other possible goals included creating conflict in society by exacerbating existing tensions, such as along religious, racial or cultural lines. At the same time, the functioning of social media platforms encouraged users to adopt extreme opinions, as these were the most likely to attract attention from journalists and other users. That tended to damage the quality of dialogue overall.

Nine delegates asked questions and made observations on the dangers of disinformation and junk news. A range of potential solutions emerged from the discussion. In the long term, actions to increase media literacy among children, but also throughout peoples' lives, would improve awareness and lower the risks. In the short term, parliamentarians could increase pressure on the social media platforms to engage seriously with the problem of disinformation. Parliamentary inquiries could bring more information into the public domain. Regulation would likely become necessary, possibly at a regional or international level. Platforms had to make available for public scrutiny the algorithms they used to determine what content was shown to users, similar to the requirement for pharmaceutical companies to test new drugs before they could be released to the market. Quality journalism was part of the solution and should be encouraged.

Ultimately, it would be desirable for digital platforms to change their model, moving from maximizing user attention (and therefore advertising revenue) to maximizing quality content. The issue of disinformation was complex, and required a multi-dimensional response. Parliaments should be cautious about legislating too quickly, which could potentially generate other problems, including through legislation that placed undue limits on the freedom of expression. While the task could seem overwhelming, it had been observed in recent months that public pressure had led to increased cooperation between digital platforms and governments. It was important to keep that pressure up.

Preparatory debate on the next resolution: *Achieving Universal Health Coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health*

The debate took place on Tuesday 9 April with the Committee Vice-President Ms. A. Gerkens (Netherlands) in the chair. The Committee endorsed the proposal of the IPU President to appoint Ms. M. Carvalho (Brazil) as co-Rapporteur for the next resolution, alongside Mr. H. Millat (Bangladesh) and Mr. C. Lohr (Switzerland). The debate was introduced by the three Rapporteurs as well as Mr. Z. Mirza, Director, Health System Development (Regional Office for Eastern Mediterranean, World Health Organization) and Ms. V. Dagnimisom Koutou, Regional Advocacy Advisor for the Sahel (Save the Children).

The Rapporteurs and panellists outlined that universal health coverage (UHC) was both a human right and a development issue. It was a political choice, and the smart thing to do. It enhanced human capital and socioeconomic welfare. UHC was understood as ensuring that all people and communities could access the vast array of health services they needed, and that those services were of sufficient quality to be effective, while ensuring that using such services did not expose the user to financial hardship. The issue of accessibility and leaving no one behind underpinned the concept of UHC. Financing was at the heart of the UHC debate, and something that should be a priority for parliaments on which to act. The resolution would come at an opportune time to prompt parliamentary action, as its adoption should follow the high-level meeting on UHC at the United Nations General Assembly in September 2019.

During the debate, 33 delegates from all geopolitical groups spoke. Delegates highlighted the need for the provision of people-centered health services without discrimination, including for marginalized and vulnerable groups, whether they were or not they were nationals. UHC had to be comprehensive and include information and prevention. A particular focus must be placed on maternal, newborn and child health, as well as mental health and the preparedness to address sanitary and humanitarian emergencies. Achieving UHC would also require international solidarity and cooperation, while ensuring national ownership of health systems and budgets. Delegates further highlighted that UHC was interconnected with other issues such as extreme poverty and environmental degradation.

The Chair invited all Members to assist the Rapporteurs in drafting the resolution by providing written contributions by the deadline of 20 April 2019.

Elections

The Committee elected new members to its Bureau (see page 29).

Report of the Standing Committee on United Nations Affairs

Noted by the 140th IPU Assembly
(Doha, 9 April 2019)

The President of the Committee, Mr. J.C. Romero (Argentina), opened the session.

The summary records of the previous session held at the 139th Assembly were adopted. The President announced the nomination of Mr. P. Akamba (Uganda) and Mr. U. Nyam-Osoz (Mongolia) to the Bureau. Absent any objection from the floor, the two members were confirmed.

The President set the stage for the session, which was dedicated to a review of the SDGs in view of the July session of the UN High-Level Political Forum (HLPF) on Sustainable Development. He noted that while some countries were showing considerable progress on some SDGs, the world as a whole was falling behind on implementation and no country was on track to achieve all the goals. It followed that parliaments needed to push harder for implementation through oversight and legislation. The President announced the two panels of the session.

Panel 1: Parliamentary follow-up on the SDGs

Mr. K. Al Bakkar (Jordan), Mr. A. Rozas (Argentina), and Ms. K. Jabre, Director, Division of Programmes (IPU), presented. Their remarks and the ensuing discussion with participants painted a picture of parliamentary engagement with the SDGs that was promising but still lacking in many important respects. Testimonials were heard from parliamentarians representing Bangladesh, China, Cyprus, Iran (Islamic Republic of), North Macedonia, Tunisia, and Viet Nam.

As a recent IPU survey of 89 parliaments showed, roughly 50 per cent of parliaments had taken some steps to institutionalize the SDGs, such as setting up a dedicated parliamentary body, a coordination mechanism or a system of focal points. Forty-three per cent of parliaments had reported having mainstreamed the SDGs in the work of their committees. Where national multi-stakeholder consultative mechanisms were in place, 42 per cent of parliaments had participated in such mechanisms. Fifty six countries that had participated in the survey had submitted Voluntary National Reviews (VNR) to the HLPF since 2016, 43 per cent of which had consulted their respective parliaments in the preparation of their reports. About half of MPs and their staff had received some kind of SDG training. Overall, these results showed that parliaments were taking the SDGs more seriously than they had taken the previous generation of global goals, the MDGs. Still, within each parliament, many inconsistencies could be found.

In many cases, parliamentary oversight had helped ensure that national budgets and legislation aligned well with national plans for the SDGs. Some parliaments had supported legislative reforms to devolve responsibility for social and environmental policies to regions and municipalities, which could help with citizens' consultations and engagement. In other countries, legislation had been introduced to incentivize public-private partnerships around the SDGs, institute an ombudsman, establish a parliamentary budget office, or make government information more accessible to the public.

A recurring institutional challenge that parliaments faced with regard to SDG implementation was lack of proper data. Some participants noted that, in addition to institutional constraints, many parliaments were contending with a weak economy, growing public debt and unemployment that limited policy space for the SDGs. Conflicts, migrant movements and environmental disasters that were all becoming more frequent because of climate change were forcing policy-makers to divert resources away from the SDGs.

On the plus side, as parliaments worked to make themselves fit for purpose with regard to the SDGs, they had gained oversight capacities that would serve them well in all policy domains and for years to come.

Panel 2: Thematic discussion on *Empowering people and ensuring inclusiveness and equality*

There were presentations from Ms. R. Wijeratne (Sri Lanka), Mr. C. Chauvel (Team Leader, Inclusive Political Processes, Governance and Peacebuilding, UNDP) and Mr. N. Ahmed (Executive Strategy Advisor, Oxfam International). The discussion anticipated the main theme of the HLPF session this year

with a particular focus on governance (SDG 16) and inequality (SDG 10). Interventions were made by Bangladesh, France, Iraq, Iran (Islamic Republic of), Japan, Kuwait, Namibia, Oman, Qatar, Samoa, Turkey and Zimbabwe.

Growing inequalities were a leading cause of public disenchantment with politics. A solid majority of the public worldwide believed in representative democracy and in the importance of elections. In practice however, people felt alienated from their own governments. More than ever before parliaments and organizations such as the IPU and UNDP had to work to build effective, inclusive and accountable institutions that people could believe in.

Income and wealth inequality were not a natural phenomenon but the result of bad economic policies over the last forty years. Unbridled deregulation and liberalization had made it easier for the rich to get richer and, in the process, to gain political influence. From that position of power, moneyed elites had pursued self-interested policies such as reducing tax rates for the wealthy and cutting budgets for social programmes, further widening the gap between the *haves* and the *have-nots*.

The good news was that inequality could be reversed with progressive policies to raise wages and ensure the rich paid their fair share. Other ways to spread the wealth and expand opportunity included increasing investment in public goods such as health care and education, particularly for girls, as well as promoting entrepreneurship. Fundamentally, what was needed was a rethink of the economic model where the direct objective was not growth per se but human well-being for all.

Achieving gender equality in social, economic and political spheres should be a top priority for all governments. Gender equality was not just a matter of justice. It was a good policy prescription to make the economy work for everyone.

Some participants noted that inequality between developed and developing countries deserved as much attention as inequality within countries. Development cooperation (aid) had to continue to play a role in levelling the playing field for developing countries. Investment and trade rules that put developing countries at a disadvantage must be changed.

As the session drew to a close, participants were informed of the Parliamentary Forum the IPU will organize at the HLPF on 15 July. Parliamentarians were encouraged to join their national delegations to the HLPF and to respond to the IPU survey on their engagement in national reviews.

IPU Presidential Statement on Parliamentary Diplomacy

Endorsed by the IPU Governing Council at its 204th session
(Doha, 10 April 2019)

The IPU was founded on the importance of parliamentary diplomacy and dialogue. Parliamentary diplomacy is an essential part of international cooperation, helping to build bridges between countries and peoples, and seeking to contribute a parliamentary perspective to global governance as well as to the promotion of peace.

The use of political sanctions against parliamentarians legally representing their national parliaments and their people is unacceptable.

We believe in the value of open and unrestricted dialogue between parliamentarians from all over the world. IPU Assemblies and official meetings are essential forums to resolve differences through meaningful exchange. All parliamentarians from IPU Member Parliaments should be allowed to attend IPU Assemblies and other inter-parliamentary forums, unhindered by any restrictions or sanctions. The ultimate goal of the IPU is to achieve peace.

IPU Presidential Statement on the Golan Heights

Endorsed by the IPU Governing Council at its 204th session
(Doha, 10 April 2019)

The IPU stands for the inadmissibility of the acquisition of territory by war. The IPU was founded 130 years ago on the values of peace and non-use of force in international relations.

We condemn the recent US recognition of the Golan Heights as part of Israel. We are convinced that the US announcement moves the world further away from achieving a just and lasting peace in the Middle East.

The US recognition of the Golan Heights runs counter to UN Security Council resolution 497, which, inter alia, discourages strongly any attempt by Israel to "impose its laws, jurisdiction and administration in the occupied Syrian Golan Heights" and considers such attempts as "null and void and without international legal effect".

On behalf of the IPU, I launch a strong appeal for all parties to the conflict in the Middle East to refrain from any unilateral action that would fan the flames of conflict. We, as parliaments or parliamentarians, should resolve to work ever more robustly to contribute to peace through genuine dialogue.

Cooperation with the United Nations system

List of activities undertaken by the IPU from 15 September 2018 to 15 March 2019

Noted by the IPU Governing Council at its 204th session (Doha, 10 April 2019)

Democracy and Human Rights

The IPU completed a two-year preparatory process for the Global Compact for Migration with a parliamentary meeting on the occasion of the UN Intergovernmental Conference held in Marrakesh, Morocco, on 10 and 11 December. Organized in cooperation with the Parliament of Morocco, the parliamentary meeting was held in Rabat on 6 and 7 December 2018. It concluded with a political declaration whereby parliamentarians pledged to help implement the Global Compact by promoting fact-based political discourse, devising adequate policies and legislation, exercising parliamentary scrutiny of such policies and legislation, and promoting regional and international dialogue.

On 18 September, the IPU contributed to a side event convened by the Permanent Mission of Ecuador to the United Nations Office in Geneva in the context of the 39th session of the UN Human Rights Council. The event focused on the impact of corruption on the full enjoyment of human rights at all levels. This provided an opportunity to share with the broader UN community in Geneva the main findings of the recent IPU-UNDP Global Parliamentary Report on Oversight.

UNDP (United Nations Development Programme) and the IPU continued their project of assistance to the Parliament of Myanmar. The two organizations also continued their collaboration in support of the parliaments of Djibouti, Georgia, and Vanuatu.

In February 2019, the IPU and UNDP began talks on ways to strengthen synergies between the Organization's parliamentary strengthening programmes in the light of UNDP's on-going restructuring. The question of maintaining a focal point for parliaments and the IPU at UNDP New York headquarters was also discussed. As part of this process it was decided that the Memorandum of Understanding between the two organizations would need to be assessed through a yearly progress report.

The IPU worked closely with UNDP in 2018 to prepare metadata that describes the methodology for measuring SDG indicator 16.7.1, "Proportions of positions (by sex, age, persons with disabilities and population groups) in public institutions (national and local legislatures, public service, and judiciary) compared to national distributions". The IPU-UNDP metadata focuses exclusively on national legislatures. At a meeting of the UN Inter-Agency and Expert Group on the SDG Indicators in Stockholm from 5 to 8 November 2018, the assembled representatives of national statistical commissions approved the proposed methodology, reclassified this indicator from Tier III to Tier II status, and agreed to make the IPU custodian of the part of the indicator relating to national legislatures [SDG16.7.1(a)].

On 22 and 23 November 2018, the United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) organized with IPU's support the second session of the UN Forum on Human Rights, Democracy and the Rule of Law. The Forum was chaired by the IPU Secretary General and was attended by government officials, parliamentarians, civil society representatives and academia. It identified good examples of parliamentary engagement on human rights, existing and potential challenges for parliaments in the area of human rights and ways to address them as well as further avenues for cooperation between the UN and parliaments.

Gender equality

On 25 September 2018, the IPU Secretary General addressed a meeting entitled *Levelling the Law for Women and Girls by 2030*. The meeting was organized by the UN High-Level Panel on Women's Economic Empowerment, UN Women and Global Citizens. On the 28 September, the IPU Secretary General participated in the meeting *Gender Responsive Assemblies: An agenda for concrete action* hosted by the IPU in collaboration with the International Gender Champions, a UN-related initiative, where the *Gender Responsive Assemblies Toolkit* was launched. The IPU contributed to the design and drafting of the Handbook.

On 8 October 2018, in New York, the IPU participated in a meeting convened by the UN Special Rapporteur on Violence against Women, the OHCHR, UN Women, and the Permanent Missions of Canada and Switzerland on the theme *Ending violence against women in politics.*

On 19 October 2018, in Geneva, the IPU organized a Workshop on the role of parliamentarians in ensuring implementation of the UN Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW), focusing on the economic empowerment of women. The event brought together representatives from 15 parliaments from Africa, the Americas, the Arab region and the Pacific, who interacted with international experts, including CEDAW members and a UN Women representative.

On 28 February 2019, the IPU took part in an event organized by UN Women in Lebanon, focusing on the issue of violence against women in politics. The head of IPU's Gender Partnership Programme spoke at the event to present the findings of IPU's research on violence against women in parliament.

On 13 March 2019, the IPU and UN Women organized the regular parliamentary meeting at the Commission on the Status of Women (CSW) in New York. The meeting focused on the main theme of the Commission, namely social protection, public services and infrastructure delivery for women and girls. The results of the meeting were presented to the CSW as an official IPU contribution. In addition, the IPU and various partners organized three side events of the CSW on violence against women, women in decision-making, and women in politics. On 12 March, parliamentarians also took part in the special High Level Event of the President of the General Assembly entitled *Women in Power*.

On 12 March the new IPU-UN Women World Map *Women in Politics: 2019* was released at a press conference at UN Headquarters in New York. The President of the IPU was among the presenters and fielded questions from the UN correspondents.

The IPU pursued its close collaboration with the UN Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW Committee). It briefed the CEDAW Committee at its October 2018 and February 2019 sessions on the state of women's political participation and of parliamentary engagement with CEDAW as regards the countries under review. It also held meetings with Committee members as part of the joint CEDAW-IPU Working Group. On 8 March 2019, the IPU and the CEDAW Committee issued a joint statement on the importance of achieving gender parity as a means to fulfil CEDAW and the Sustainable Development Goals.

In addition, several national activities carried out by the IPU included members of the CEDAW Committee, and aimed to advance national-level implementation of the Convention through the work of parliament. Such national seminars were held in Kenya and Djibouti in November 2018 and in Turkey in December 2018.

The IPU also pursued its programmatic collaboration with UN Women, in particular through joint IPU-UN Women projects of technical support to the parliaments of Turkey and Tanzania, focusing on gender equality and women's political empowerment.

At the regional level, the IPU, the Arab IPU and the Egyptian House of Representatives held a regional seminar on the Sustainable Development Goals (SDGs) and gender equality in Egypt in September 2018. Speakers included representatives from UN Women, UNDP and the UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).

Youth empowerment

On 14-15 December 2018, the IPU and the Parliament of Azerbaijan organized the 5th Global Conference of Young Parliamentarians in Baku on the theme *Promoting sustainability, protecting the interests of future generations*. The Conference explored three subtopics: the role of youth in environmental protection; sustainable consumption and production; and prioritizing youth empowerment. Representatives from the International Labour Organization (ILO), United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) and UNDP participated as panellists and actively contributed to the debates. Attended by around 130 young MPs from 43 countries, the Conference was an opportunity for the young MPs to share views and experiences and to reflect together on innovative solutions for the prosperity and well-being of future generations.

International peace and security

On 8 October 2018, the IPU participated in the Mandela Peace Summit—a special event of the UN General Assembly. The IPU Permanent Observer at the UN delivered a speech underscoring the role of parliamentarians in creating the political conditions for peace.

The 2019 Parliamentary Hearing at the United Nations, a joint event of the IPU and the United Nations, was held on 21 and 22 February in New York. Entitled *Emerging challenges to multilateralism: A parliamentary response*, the hearing was designed partly as a contribution to on-going UN reforms,

many of which focus particularly on the UN's conflict prevention and peacekeeping mandate. More broadly, the hearing delved into the reasons for growing scepticism in multilateralism and how to address it. The President of the General Assembly, the co-convener, spoke at the opening and closing sessions along with the President of the IPU. The UN Secretary-General also addressed the parliamentarians in a special segment of the Hearing. Over 200 parliamentarians were in attendance.

From 26 to 28 February the IPU in cooperation with the House of Representatives of Egypt, the UN Office on Drugs and Crime (UNODC) and the UN Office of Counter-Terrorism (UNOCT) held a Regional Conference for the Middle East and North Africa entitled *The role of parliamentarians in addressing the threat of foreign terrorist fighters and associated challenges*. Attended by high-level delegations from the entire region, the conference generated fruitful discussions on the opportunities and challenges faced by parliaments in countering terrorism and preventing extremism leading to terrorism with a special focus on the threat posed by Foreign Terrorist Fighters (FTF). This conference was the first in a series of capacity-building activities of the IPU–UN Joint Programme guided by the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG).

Cooperation continued with UNOCT and UNODC towards the implementation of the IPU–UN Joint Programme—supported by a substantial financial contribution from the United Nations—in the area of counter-terrorism (the focus being on addressing the root causes) and the prevention of violent extremism. In order to institutionalize the cooperation between the three institutions, an IPU-UNOCT-UNODC Memorandum of Understanding is expected to be signed by the principals of the three organizations in the coming months.

The IPU, together with the Security Council 1540 Committee and the UN Office for Disarmament Affairs (UNODA) pursued consultations with a view to convening a new regional meeting on the implementation of UNSC resolution 1540 targeting parliaments of the Pacific region. This event will aim to raise awareness of the resolution among parliamentarians, encourage an exchange of experiences and facilitate the exchange of good legislative and regulatory practices.

Discussions were held with the Director General of the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty Organization (CTBTO) and the President of the United Nations Conference to negotiate a legally binding instrument to prohibit nuclear weapons (the Permanent Representative of Costa Rica to the United Nations) for the IPU to assist in promoting the ratification of both the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty (CTBT) and the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons (TPNW). Strategies for these promotion campaigns are being discussed.

On 15 October 2018, during the 139th IPU Assembly, the IPU Standing Committee on Peace and International Security organized a panel discussion to raise awareness on the United Nations Secretary-General's new disarmament agenda "Securing our Common Future". The panel featured officials from UNODA, United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR) and the President of the Arms Trade Treaty Conference of States Parties. Consultations are under way for follow-up to the panel, in the form of a workshop on the comprehensive approach to arms control and non-proliferation.

Headed by the President of the IPU Committee on United Nations Affairs, Senator Juan Carlos Romero of Argentina, an IPU delegation participated in the 8th Global Forum of the United Nations Alliance of Civilizations (UNAOC) on 19 and 20 November 2018 in New York. The Forum's overarching theme was *Commit2Dialogue: Partnerships for Prevention and Sustaining Peace*. The IPU delegation took the opportunity to meet with the new High Representative of UNAOC, Mr. Miguel Angel Moratinos, a former parliamentarian from Spain. The IPU delivered a statement to the Group of Friends of UNAOC.

Sustainable development

The IPU organized a number of regional seminars on achieving the SDGs for parliaments of the following regions: the Middle East and North Africa, Latin America, Commonwealth of Independent States, the Caribbean, the Twelve Plus geopolitical group and East Asia. These events offered a platform for participants to share experiences, identify challenges as well as opportunities and discuss concrete solutions to achieving the SDGs at the national and regional levels. The seminars saw the participation of various UN representatives—mainly from UNDP, UN Women, UN CEDAW Committee, UN ESCWA, UNESCO, UN Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), United Nations Environment Programme (UN Environment)—who participated as panellists in a number of sessions mainly focusing on SDGs implementation, governance, gender equality and education.

From 22 to 24 October, the IPU President and a group of MPs participated in the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) World Investment Forum in Geneva. A special side event for parliamentarians was held on the first day of the Forum and provided an opportunity to highlight key questions of SDGs financing. Parliamentarians also participated in a special tripartite dialogue event. The IPU President addressed the opening of the forum and also participated in a Davos-like debate with heads of state, the President of the UN General Assembly, the Secretary-General of UNCTAD and high level experts.

The IPU and the Polish Parliament organized a Parliamentary Meeting on the occasion of the 24th session of the Conference of the Parties (COP24) to the UN Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). The meeting was attended by some 200 delegates from more than 50 countries. Delegates examined how to put in place the legal frameworks to implement the Paris Agreement and create enabling environments for climate-related investments. They stressed the importance of regular reviews of national commitments on reducing greenhouse gases to ensure that they are in line with the latest scientific knowledge, as well as the monitoring of emissions, and verification of measures taken by governments.

To support parliaments in the national implementation of the Paris Agreement, the IPU and UN Environment launched a project to build the capacity of parliamentarians to help accelerate the implementation of the Paris Agreement and the Nationally Determined Contributions. Four parliaments were selected to benefit from this support in 2019, with the first workshop taking place in the Parliament of Zimbabwe on 8 March 2019.

On 27 September 2018, the IPU President addressed the High-level Meeting of the General Assembly on Non-communicable diseases. Her intervention built on the input of the IPU Advisory Group on Health at a previous hearing in preparation for the high-level meeting. On 22 February 2019, the WHO, with support from the IPU, held a special briefing on universal health coverage (UHC) for parliamentarians attending the annual Parliamentary Hearing at the United Nations. The briefing was part of the preparations for a High-level Meeting on UHC, scheduled for 23 September, to which the IPU is invited to contribute pursuant to a General Assembly resolution. The IPU Secretary General addressed the meeting which was attended by 40 members of parliament. In addition, the IPU helped disseminate a survey on universal health coverage to parliamentarians whose results will feed into the negotiations for a political declaration for the forthcoming high-level meeting.

On 24 and 25 January 2019, the IPU helped co-organize with the UN ESCWA, UNDP and the Islamic Development Bank Group, the Arab Regional Parliamentary Forum on the 2030 Agenda. The Forum aimed to raise awareness of parliamentarians' role in the implementation, review and follow-up of the SDGs in the Arab region. The Forum focused on ways of reaching out to a wider net of MPs and on how parliaments in the region can exchange best practices on the 2030 Agenda.

In view of the annual session of the UN High-level Political Forum (HLPF) on sustainable development, to be held from 16 to 19 July 2019, the IPU and the UN Department for Economic and Social Affairs (DESA) discussed upgrading the parliamentary event at the forum from a side event to a special event. This would help raise the visibility of the event and of the role of parliamentarians in the implementation of the SDGs. The annual survey of parliaments of the 51 countries participating in this year's Voluntary National Review was launched on 20 November 2018 with a deadline of 1 June 2019. The IPU also contributed input to one of the UN reports for the HLPF session, on empowering people and ensuring inclusiveness and equality.

On 17 January 2019, the IPU participated as an observer in the first meeting of the reconstituted UN SDG Strategy Hub, which is chaired by the UN Deputy Secretary-General. The Strategy Hub brings together several UN system agencies and departments along with global civil society and private sector actors in an effort to promote the SDGs to the wider public.

The IPU and UNDP continued to support SDG self-assessments in parliaments through the IPU-UNDP SDG Self-Assessment Toolkit. In October, the Parliament of Sri Lanka assessed its capacity for implementing the SDGs and outlined a tailored action plan thanks to the assistance of the IPU and UNDP. During the reporting period the Parliament of Argentina began plans for a workshop using the IPU-UNDP toolkit and the UNDP Regional Hub for Arab States expressed its interest in partnering with the IPU to conduct parliamentary SDG assessments based on the toolkit in Somalia, Tunisia and Jordan.

On 17 and 18 December 2018 the IPU collaborated with UN Viet Nam and the National Assembly of Viet Nam in organizing a national workshop on the SDGs. The conference aimed to build understanding of the SDGs amongst not only the National Assembly members but also Government stakeholders and sub-national elected representatives. This event gave the National Assembly the opportunity to present the translated version of the IPU/UNDP SDGs toolkit.

As a member of the Steering Committee of the Global Partnership for Effective Development Cooperation (GPEDC), the IPU participated in the 16th Committee meeting held in New York on 30 November 2018. It further organized a group of parliamentarians to attend a special meeting on private sector engagement for development cooperation on 17 and 18 January 2019 in Paris. Together with other members of the GPEDC, the IPU began preparations jointly with the UN High-level Political Forum in New York for a Senior Leadership Meeting on development cooperation scheduled for 13 and 14 July.

Work on a new guidance note for parliamentarians on development cooperation continued during this period. The note will be published as a joint IPU-UNDP publication by mid-2019.

An issue brief on the green economy was finalized in close cooperation with UN Environment. *Shades of Green: an introduction to the green economy for parliamentarians* was produced as an IPU publication to help parliamentarians understand the most important elements of the green economy and how they interact with one another. The issue brief will be introduced at the 140th Assembly in Qatar.

On 23 and 24 November 2018, the IPU, in collaboration with the ILO, and with the support of the Economic Community of West African States (ECOWAS) Parliament and the United Nations Children's Fund (UNICEF), organized a regional seminar for parliamentarians in Abuja. The seminar took stock of the implementation of the recommendations of a previous regional seminar held in May 2016 at the same venue. Participants shared good practices and, taking into account challenges they were confronted with during the implementation phase, sought to readjust parliamentary related strategies for targeted actions.

As a member of the SUN Movement Lead Group, the IPU Secretary General participated in the Group's meeting on 26 September 2018 in New York, in which he made a commitment on gender equality and women's and girls' social and economic empowerment. He also participated in the SUN Executive Committee Retreat on 29 January 2019 in Geneva.

On 29 October 2018, the IPU President delivered remarks at the opening ceremony of the Global Parliamentary Summit, organized in Madrid by FAO, the Spanish Parliament, the Spanish Agency for International Development Cooperation (AECID), and the Latin America and the Caribbean Parliamentary Front against Hunger. She underlined the key role of parliaments in addressing nutrition challenges and IPU's engagement with international partners to advance the nutrition agenda.

In the lead-up to the UN General Assembly, the IPU President took part in the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH) Accountability Breakfast, held on 23 September 2018 in New York. She highlighted IPU's engagement on gender equality and women's and girls' rights, providing examples of parliamentary actions that resulted in improved sexual and reproductive health outcomes. During the launch of the 2018 report of the Every Woman, Every Child (EWEC) Independent Accountability Panel on 27 September 2018, the IPU Secretary General spoke of the role of parliaments in accountability for women's, children's and adolescents' health. On 28 September 2018, the IPU President took part in the meeting of the High Level Steering Group for *Every Woman, Every Child*, to which she was appointed in July 2018.

From 11 to 13 December, the IPU participated with a delegation of parliamentarians in the Partners' Forum of the PMNCH in New Delhi, including a Parliamentary Conclave chaired by the IPU President and a parallel session on the role of parliamentarians in accountability co-organized with PMNCH, World Health Organization (WHO) and the European Parliamentary Forum on Population and Development. The IPU President also addressed the Forum's 1200 participants during the high-level opening ceremony, stressing the many remaining challenges on women's, children's and adolescents' health, and calling on parliamentarians to play a prominent role in improving health outcomes for vulnerable and marginalized populations.

International trade

The IPU and the European Parliament organized the annual session of the Parliamentary Conference on the World Trade Organization (WTO) held on 6 and 7 December 2018, at WTO Headquarters in Geneva. The Conference was co-Chaired by Ms. Margaret Mensah-Williams, Chairperson of the

National Council of Namibia, and Mr. Bernd Lange, Member of the European Parliament and Chairperson of the Committee on International Trade. It focused on the overall theme of the way forward for the WTO. Some 250 participants from 55 national parliaments, regional parliaments and representatives of Permanent Missions in Geneva pleaded in favour of increased effectiveness and legitimacy of the WTO. They called for urgent action to address the ongoing deadlock of the WTO Dispute Settlement Body and to strengthen the multilateral trading system to make it more beneficial to the people. They reiterated their commitment to an equitable international trading system, based on free trade, to encourage global economic growth and sustainable economic development, job creation and to ensuring welfare for all.

Senior-level interaction

The IPU President participated in the opening of the 73rd General Assembly session the week of 23 September 2018. In this context, she attended the UN Secretary-General luncheon for heads of State and heads of delegations.

The head of the United Nations Office at Geneva, Mr. Michael Møller represented the UN Secretary-General at the first Preparatory Committee for the 5th World Conference of Speakers of Parliament on 8 and 9 February 2019. Senior officials from other UN agencies based in Geneva were also in attendance and contributed to the discussion on the role of the IPU-UN partnership in advancing global commitments and in strengthening multilateralism.

The IPU President and Secretary General met with the UN Secretary-General on 21 February 2019 to review recent initiatives, including preparations for the 5th World Conference of Speakers of Parliament, parliamentary support to address major humanitarian crises, joint IPU-UN efforts to combat terrorism and violent extremism, and the further strengthening of the UN-IPU partnership. The IPU delegation also included three members of parliament: Speaker Al Mahmoud of Qatar, the host of the 140th IPU Assembly; Ms. Susan Kihika of Kenya, Chair of the IPU Bureau of Women MPs; and Ms. Safa Al-Hashem of Kuwait, Vice President of the IPU Committee on United Nations Affairs; as well as the IPU Permanent Observer at the United Nations and the Director for Member Parliaments and External Relations. The UN delegation included the Deputy Secretary-General, as well as officials of the UNSG's Executive Office and the Department of Political Affairs.

During this reporting period, the IPU President and the IPU Secretary General held a number of bilateral meetings with senior UN officials, including the UN Under-Secretary-General for Counter-Terrorism, the UN High Commissioner for Human Rights and the United Nations Relief and Works Agency (UNRWA) Commissioner General, to discuss ways to enhance cooperation between the IPU and the United Nations.

Report of the Committee on Middle East Questions

Noted by the IPU Governing Council at its 204th session
(Doha, 10 April 2019)

The Committee held two sittings, on 6 and 9 April 2019. The Committee's President Ms. S. Ataullahjan (Canada), Ms. B. Grouwels (Belgium), Mr. H. Julien-Laferrière (France), Mr. A.N.M. Al-Ahmad (Palestine), Mr. L. Wehrli (Switzerland), attended both of the sessions. Mr. R. De Roon (Netherlands) and Mr. A.A. Jama (Somalia) attended the sitting on 6 April 2019.

Ms. S. Ataullahjan (Canada) was unanimously re-elected as President of the Committee.

The Committee heard a report on the latest general developments in the Middle East, including in Israel and Palestine, Libya, Syria and Yemen. The situation in Libya had been very unstable in the past few months, and increasingly so in the past few days. The members welcomed a presentation from the head of the Libyan delegation for a better understanding of the situation on the ground. She underscored the gravity of the immediate situation and called for the urgent support of the IPU.

Regarding Yemen, members concurred that the situation was dire. They strongly encouraged the Secretariat to provide a platform to discuss this issue with the wider membership of the Organization. They further wished to dedicate more time at future Committee meetings to Yemen more specifically.

Turning to Syria, the Committee heard that the 11th round of the Astana peace process had concluded with a decision to step up joint efforts to prevent violations of the ceasefire in the last major rebel-held bastion of Idlib and to work towards the first meeting of the constitutional committee to be held in early 2019. However, President Trump's recognition of Israel's sovereignty over the Golan Heights had disturbed relations, resulting in uncertainty over how the situation in the region would develop.

Due to the dissolution of the Knesset in December 2018, the Committee had had to postpone its visit to the region. Members once again stressed the importance of visiting the region in the near future and hoped that, in any case, this would take place before the next Assembly. Also in December 2018, President Mahmoud Abbas had called for the dissolution of the Palestine Legislative Council. Elections were expected to take place soon and the Committee recommended forming an election-observation delegation from among its members. This was very much welcomed by the Palestinian Committee Member. He pointed out that Israel had been withholding Palestinian tax revenue, which constituted a clear violation of many agreements between the two parties and a violation of international law. He called for international protection of the Palestinian people in light of the most recent developments. The Committee took note of the remarks of the Palestinian Committee Member and reiterated the importance of complying with international resolutions, including those related to the establishment of the Palestinian State in accordance with the two-state solution, United Nations Security Council (UNSC) resolution 2334 on the settlements, UN General Assembly resolution 194 on Palestine refugees, and the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA).

In the context of its Peace Programme, the Committee had the opportunity to hear from Mr. Larive, a French Parliamentarian, who is running an initiative on behalf of the French IPU group to include a permanent science-focused structure at the IPU. He indicated that it could initially take the form of a working group comprising several MPs from IPU Member Parliaments who would meet regularly to discuss scientific and technological issues. The Committee members agreed on the important role that parliamentarians had to play in setting ethical boundaries for science and technology and establishing a legal framework to ensure that machines and technology did not gain the upper hand to the detriment of humans. In view of its desire to build bridges between parliamentary and scientific communities, the Committee expressed its full support for the French initiative and reaffirmed its support for the Peace Programme as a whole.

On 9 April, the Committee heard from Mr. Abdirahman Aynte, the UNRWA Director of Partnerships, and two student parliamentarians from the UNRWA schools, Ms. Hanan Abu Asbah and Mr. Ahmad Baker (15 years old). They explained that UNRWA had been established by a UN General Assembly resolution to carry out direct relief and works programmes for Palestine refugees. UNRWA was unique in that it had been delivering quasi-governmental services to Palestine refugees for almost 70 years. Last year's funding crisis had strongly jeopardized the services of the agency, including schools, and through this, the education of about 530,000 students. The two student parliamentarians expounded on the importance of guaranteeing education for Palestine refugees to foster respect and work towards lasting peace.

Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

Noted by the IPU Governing Council at its 204th session
(Doha, 10 April 2019)

The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL Committee) met on Sunday 7 April 2019. Representatives of the International Committee of the Red Cross (ICRC) and the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) also attended. At the close of the meeting, the Committee elected as its chair Ms. A. Vadai (Hungary) for a one year term. It also elected Mr. M. Rogers as chair for the following year. The Committee paid tribute to Ms. N. Ali Assegaf, outgoing chair.

Follow-up to the resolution on the emergency item adopted at the 137th IPU Assembly

The emergency item resolution, *Ending the grave human crisis, persecution and violent attacks on the Rohingya as a threat to international peace and security and ensuring their unconditional and safe return to their homeland in Myanmar*, adopted at the 137th IPU Assembly in St. Petersburg, calls on the IPU IHL Committee "to explore appropriate and practical measures to be undertaken by the global parliamentary community to address the situation of the Rohingya people and provide a peaceful and sustainable solution to the crisis".

The Committee discussed follow up to the resolution. The Parliament of Myanmar submitted written reports on the situation and progress achieved. The Committee also received additional information from UNHCR and the ICRC.

The Committee held a dialogue session with the delegation of Myanmar and expressed its thanks to the Parliament for engaging with the Committee for a second time. The dialogue session was very useful. It allowed the Committee to better understand this complex situation and know more about the initiatives taken in Myanmar. The Committee highlighted the importance of having a better grasp of the reality in Myanmar. It encouraged the Parliament of Myanmar to pursue its involvement in the resolution of this tragedy, and play its role of monitoring and overseeing the government, and reaching out to populations to improve the situation.

The Committee is keen to continue this positive dialogue and expressed a wish to carry out a mission in the coming months to Myanmar to gain a better understanding of the reality and see how the IPU can support the Parliament in its work. A formal request will be sent to the Parliament as follow up.

Cooperation with the UNHCR

UNHCR briefed the Committee on the latest developments regarding the global campaign to end statelessness. In 2019 UNHCR will hold a ministerial event on statelessness to mark the midway point in the 10 year campaign. This event will be an opportunity to take stock of all the achievements up to that point and to give States and others credit for advances made. It will also be an opportunity for States to pledge to make additional specific steps to address statelessness. Pledges to work towards law reform will be a critical part of this event. It will be important for parliamentarians to be involved in consultations domestically in the run up to the ministerial event and support their Governments to make pledges in that regard.

There are more than 10 million stateless people around the world and the campaign aims to put an end to that situation. This objective is feasible by reforming laws, eliminating gender discrimination in nationality laws, implementing adequate policies and processes, and ensuring birth registration for all. The Committee welcomed the production of the IPU-UNHCR handbook *Good practices in nationality laws for the prevention and reduction of statelessness*. It encouraged parliaments to widely disseminate it and make use of this short practical tool to engage in reform.

The 10 action points of the *Global Action Plan to End Statelessness* can be found below. To submit pledges, parliaments and governments are invited to go to the following website: https://www.unhcr.org/ibelong/high-level-segment-statelessness/

Cooperation with the ICRC

The year 2019 marks the 70th anniversary of the four Geneva Conventions of 1949 (GC70). It is an opportunity to profile the protective power of this important body of law whilst highlighting the urgent need to take action when it is not respected. There are plenty of examples of how IHL delivers for men and women every day: a wounded person is allowed through a checkpoint, a child receives necessary food, detainees are able to send a message to their families, and many other examples which may not always be visible to the public. In such instances, it is clear that respect for IHL is possible and that its implementation makes a meaningful difference. Created for the worst of times, the Geneva Conventions preserve the core of our common humanity.

Recent years have witnessed many shocking violations of IHL. The capacity of IHL to provide real protection for the victims of today's complex armed conflicts has been questioned by some, and significant challenges certainly lie ahead. The Committee therefore decided to dedicate its open session at the 141st Assembly in Belgrade to a special event on the Geneva Conventions.

Committee membership

The Committee noted that two of its members had been absent for two or more consecutive sessions. In accordance with the Rules, these members will be notified that their seats are now declared vacant. Elections will be held for these seats at the next Assembly.

* * * * *

#IBelong Campaign (2014-2024): Global Action Plan to End Statelessness

- **Action 1:** Resolve existing situations of statelessness
- **Action 2:** Ensure that no child is born stateless
- **Action 3**: Remove gender discrimination from nationality laws
- **Action 4:** Prevent denial, loss or deprivation of nationality on discriminatory grounds
- **Action 5:** Prevent statelessness in case of State succession
- **Action 6:** Grant protection status to stateless migrants and facilitate their naturalization
- **Action 7:** Ensure birth registration for the prevention of statelessness
- **Action 8:** Issue nationality documentation to those with entitlement to it
- **Action 9:** Access to the UN Statelessness Conventions
- **Action 10:** Improve qualitative and quantitative data on statelessness populations

---

Statistics of the Gender Partnership Group

Status of participation of women delegates at the 140th Assembly of the IPU (at 9 April 2019)

Composition of delegations of IPU members at the last eight IPU statutory meetings (October 2015 - present)

Meeting	Total delegates	Total/percentage of women delegates		Total delegations	Total/percentage of all-male delegations (2 or more)		Total all-female delegations (2 or more)	Total single-sex delegations (2 or more)	Total single-member delegations (male and female)
Doha (09/04/19)	721	219	30.3	147	16	11.8	0	16	12
Geneva (10/18)	751	247	32.9	149	17	12.1	4	21	9
Geneva (03/18)	745	227	30.5	148	18	12.7	3	21	6
St. Petersburg (10/17)	829	249	30.0	155	17	11.8	1	18	11
Dhaka (04/17)	612	193	31.5	126	11	9.6	1	12	12
Geneva (10/16)	693	228	32.9	141	15	11.5	3	18	11
Lusaka (03/16)	636	190	29.9	126	19	15.8	0	19	6
Geneva (10/15)	647	210	32.5	133	12	9.9	2	14	12

Single-sex, multi-member delegations of IPU members present in Doha (status on 9 April 2019)

		Doha 04/19			Geneva 10/18			Geneva 03/18			St. Petersburg 17			Dhaka 17			Geneva 16			Lusaka 16			Geneva 15		
N°	Country	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total
1	Central African Republic	0	2	2	0	1	1	absent			0	1	1	0	1	1	suspended			suspended			suspended		
2	El Salvador	0	2	2	1	0	1	1	4	5	1	4	5	0	2	2	1	3	4	absent			1	3	4
3	Eswatini	0	4	4	absent			absent			0	2	2	1	4	5	0	2	2	not affiliated					
4	Georgia	0	6	6	1	2	3	1	5	6	absent			1	3	4	absent			absent			1	1	2
5	Kyrgyzstan	0	2	2	absent			absent			1	3	4	absent			0	1	1	absent			absent		
6	Liechtenstein	0	2	2	0	2	2	0	2	2	0	2	2	absent			1	1	2	1	1	2	1	1	2
7	Luxembourg	0	2	2	absent			absent			0	3	3	0	1	1	0	1	1	0	2	2	absent		
8	Maldives	0	4	4	absent			0	3	3	1	5	6	1	4	5	0	4	4	1	4	5	0	1	1
9	Malta	0	3	3	1	1	2	0	2	2	0	3	3	0	1	1	absent			0	2	2	absent		
10	Micronesia	0	3	3	0	2	2	0	4	4	0	4	4	absent			0	3	3	0	3	3	0	4	4
11	Morocco	0	7	7	0	4	4	0	8	8	0	8	8	1	4	5	0	4	4	1	7	8	3	5	8
12	Poland	0	4	4	3	3	6	2	2	4	absent			2	2	4	1	4	5	2	2	4	0	1	1
13	Sierra Leone	0	3	3	1	2	3	absent			absent			1	0	1	absent			2	3	5	absent		
14	Spain	0	3	3	3	1	4	2	4	6	1	4	5	2	3	5	absent			2	4	6	2	2	4
15	Tunisia	0	4	4	2	2	4	2	1	3	1	1	2	absent			2	1	3	1	0	1	1	0	1
16	Venezuela (Bolivarian Republic of)	0	2	2	2	6	8	2	6	8	1	4	5	3	5	8	3	5	8	1	5	6	2	5	7

Single-member delegations of IPU members present in Doha (status on 9 April 2019)

		Doha 04/19			Geneva 10/18			Geneva 03/18			St. Petersburg 17			Dhaka 17			Geneva 16			Lusaka 16			Geneva 15		
N°	Country	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total	Women MPs	Men MPs	total
1	Belarus	0	1	1	1	1	2	1	1	2	1	5	6	0	1	1	1	0	1	1	1	2	0	2	2
2	Bulgaria	1	0	1	1	1	2	2	1	3	2	2	4	absent			0	2	2	0	2	2	absent		
3	Haiti	0	1	1	0	2	2	absent			0	4	4	absent			0	1	1	0	2	2	0	2	2
4	Malawi	0	1	1	2	3	5	1	1	2	1	7	8	1	4	5	1	3	4	1	2	3	absent		
5	Marshall Islands	0	1	1	absent			absent			suspended			suspended			suspended			suspended			suspended		
6	Nicaragua	1	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	1	absent			1	0	1	absent			absent		
7	Paraguay	0	1	1	0	2	2	0	1	1	0	1	1	absent			absent			absent			absent		
8	Philippines	0	1	1	2	7	9	2	3	5	3	5	8	0	2	2	3	5	8	absent			1	5	6
9	Republic of Moldova	0	1	1	2	0	2	2	0	2	1	1	2	absent			absent			absent			1	0	1
10	Samoa	0	1	1	0	1	1	absent			0	1	1	0	1	1	absent			absent			absent		
11	Tonga	0	1	1	O	1	1	absent			absent			absent			absent			absent			absent		
12	Trinidad and Tobago	1	0	1	absent			absent			absent			absent			absent			absent			absent		

Delegations with 40 to 60 per cent of women parliamentarians

The countries are ordered according to the percentage of women parliamentarians in their delegations at the 140th IPU Assembly. There are a total of 35 gender-balanced delegations out of 147 delegations (23.8%) of IPU members attending the 140th IPU Assembly (as at 9 April 2019).

Countries with 40 to 49.9 per cent women parliamentarians (11):

- Angola (40%)
- Belgium (40%)
- China (40%)
- Cyprus (40%)
- Denmark (40%)
- Ethiopia (42.9%)
- Greece (40%)
- Japan (40%)
- Sri Lanka (40%)
- Sudan (44.4%)
- Ukraine (44.4%)

Countries with 50 per cent women parliamentarians (19):

- Afghanistan
- Armenia
- Bolivia (Plurinational State of)
- Congo
- Cuba
- Czech Republic
- Dominican Republic
- Equatorial Guinea
- Fiji
- Finland
- Guinea Bissau
- Iceland
- India
- Libya
- Mongolia
- Mozambique
- Saint Vincent and the Grenadines
- Senegal
- Uruguay

Countries with 51 to 60 per cent women parliamentarians (5):

- Canada (60%)
- Hungary (60%)
- Mexico (60%)
- Netherlands (60%)
- Peru (60%)

Calendar of future meetings and other activities

Approved by the IPU Governing Council at its 204th session
(Doha, 10 April 2019)

Second Regional Seminar on achieving the SDGs for the Twelve Plus Group	LISBON (Portugal) 7-8 May 2019
Information seminar on the structure and functioning of the Inter-Parliamentary Union for English-speaking participants	GENEVA 14-17 May 2019
Second Regional Seminar on achieving the SDGs for the Parliaments in the Asia-Pacific Region	ULAANBAATAR (Mongolia) 27-28 May 2019
Regional workshop on the Parliament's contribution to the work of the World Trade Organization (WTO) for parliaments of Eastern and Central Europe, and Central Asia organized by the WTO, the IPU and the European Parliament	VIENNA (Austria) 27-29 May 2019
Regional workshop on the Parliament's contribution to the work of the World Trade Organization (WTO) for parliaments of the Asia-Pacific region organized by the WTO, the IPU and the European Parliament	Singapore 11-13 June 2019
Fourth Interregional Seminar on Parliamentary Capacity Building and the further implementation of the SDGs	BEIJING (China) 12-14 June 2019
IPU-UNDP Workshop on parliament's self-assessment for the SDGs	NEW YORK 17 July 2019
14th Workshop of Parliamentary Scholars and Parliamentarians organized by the Centre for Legislative Studies at Hull University and sponsored by the IPU	WROXTON (United Kingdom) 27-28 July 2019
Parliamentary Forum at the UN High-Level Political Forum for Sustainable Development (HLPF)	NEW YORK July 2019 (dates to be confirmed)
Leadership seminar	MEXICO CITY (Mexico) 19-28 August 2019
Sixth Global Conference of Young Parliamentarians	Paraguay September 2019 (dates to be confirmed)
Regional seminar on parliaments and the implementation of UN Security Council resolution 1540 for Pacific Island Parliaments	WELLINGTON (New Zealand) 19-20 September 2019
44th session of the Steering Committee of the Parliamentary Conference on the WTO	GENEVA 7 October 2019
Parliamentary session within the framework of the annual WTO Public Forum	GENEVA 8 October 2019
141st Assembly and related meetings	BELGRADE (Serbia) 13-17 October 2019
Second Regional seminar on achieving the SDGs for the Parliaments of the Caribbean	Trinidad and Tobago November 2019 (dates to be confirmed)

Parliamentary meeting on the occasion of the 25th UN Climate Change Conference (COP25)	Chile December 2019 Venue and date to be confirmed
Speakers' Summit in the context of the G20	Japan 2019 Venue and date to be confirmed
Regional workshop on the Parliament's contribution to the work of the World Trade Organization (WTO) for African English-speaking parliaments organized by the WTO, the IPU and the European Parliament	GABORONE (Botswana) 2019 (dates to be confirmed)
Workshop for parliamentary human rights committees	GENEVA 2019 (dates to be confirmed)
Technical briefing for parliamentarians at the World Health Assembly	GENEVA 2019 (dates to be confirmed)
Regional seminar on the contribution of parliament to the promotion and the protection of the rights of the child on the occasion of the CEMAC Parliamentary session	MALABO (Equatorial Guinea) (dates to be confirmed)
Fifth South Asian Speakers' Summit on achieving the SDGs	Maldives 2019 (dates to be confirmed)
Capacity-building workshop on counter-terrorism and violent extremism for the Sahel Region	NIAMEY (Niger) 2019 (dates to be confirmed)
Regional workshop on implementing the Global Compact for Refugees	Kenya 2019 Venue and dates to be confirmed
Sub-regional seminar on SDGs and Gender for Central Asian Countries	2019 Venue and dates to be confirmed
Workshop on comprehensive disarmament	2019 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building workshop on countering terrorism and violent extremism for the Asia-Pacific Group	2019 Venue and dates to be confirmed
Third Roundtable convened by the Committee on Middle East Questions 2019	2019 Venue and dates to be confirmed
Regional seminar on achieving the SDGs for African Parliaments	2019 Venue and dates to be confirmed
First Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism	2019 Venue and dates to be confirmed
Third meeting of the Preparatory Committee for the Fifth World Conference of Speakers of Parliaments	2019 Venue and dates to be confirmed
Information seminar on the structure and functioning of the Inter-Parliamentary Union for Spanish-speaking participants	2019 Venue and dates to be confirmed

Capacity-building workshop on counter-terrorism and violent extremism for the Eurasia Group	2019 Venue and dates to be confirmed
Annual parliamentary meeting at the Commission on the Status of Women	NEW YORK March 2020 (dates to be confirmed)
142nd Assembly and related meetings	GENEVA 15-19 April 2020
Parliamentary Conference on the occasion of the WTO Ministerial Conference	NUR-SULTAN (Kazakhstan) June 2020 (dates to be confirmed)
Fifth World Conference of Speakers of Parliament	VIENNA (Austria) August 2020 (dates to be confirmed)
Seventh Global Conference of Young Parliamentarians	TBILISI (Georgia) 2020 (dates to be confirmed)
Annual Parliamentary Hearing at the United Nations	NEW YORK 2020 (dates to be confirmed)
143rd Assembly and related meetings	Rwanda 2020 Venue and dates to be confirmed
144th Assembly and related meetings	Kenya 2021 Venue and dates to be confirmed
World Conference on interfaith and inter-ethnic dialogue	Russian Federation 21 May 2022

Agenda of the 141st Assembly

(Belgrade, Serbia, 13-17 October 2019)

1. Election of the President and Vice-Presidents of the 141st Assembly
2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda
3. General Debate
4. *Achieving universal health coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health*
   (Standing Committee on Democracy and Human Rights)
5. Reports of the Standing Committees on Peace and International Security; Sustainable Development, Finance and Trade; and United Nations Affairs
6. Approval of the subject item for the Standing Committee on Democracy and Human Rights at the 143rd IPU Assembly and appointment of the Rapporteurs
7. Amendments to the IPU Statutes and Rules